جـــامعة اليرموك
كـلـيـــة الآداب
قسم اللغة العربية

الحال بين القاعدة النحويّة والواقع الاستعمالي في اللغة العربية

دراسة وصفية دلالية في ديوان الراعي النميري

إعداد
إبراهيم حسين محمد خليل
بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك، ١٩٩٣م

إشراف
الدكتور سلمان القضاة

١٩٩٧م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحال بين القاعدة النحويّة والواقع الاستعمالي في اللغة العربية

دراسة وصفية دلالية في ديوان الراعي النميري

إعداد

إبراهيم حسين محمد خليل

بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك، ١٩٩٣م

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

في جامعة اليرموك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لجنة المناقشة

الدكتور سلمان القضاة ..... رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور فوزي الشايب ..... عضواً

الدكتور فارس البطاينة ..... عضواً

الموضوعات	الصفحة

ب- الخلاف البصري الكوفي ٣٧
ج- حذف العامل ٣٩
سادساً : حذف الحال وصاحبها ٤١
سابعاً : صاحب الحال ٤٢
١- وقوع صاحب الحال نكرة بمسوّغ ٤٣
٢- صاحب الحال المنكر بلا مُسوّغ ٤٦
٣- صاحب الحال المجرور بحرف جر ٤٨
٤- صاحب الحال المجرور بالإضافة ٥١
ثامناً : الجملة الواقعة حالاً ٥٤
- الرابط في الحال الجملة ٥٥
أ - الجملة الإسمية ٥٦
ب- الجملة الفعلية ٦٠
تاسعاً : تعدد الحال ٦١
عاشراً : الحال عند المحدثين ٦٧

الفصل الثاني : أنماط الحال وصورها في ديوان الراعي النميري ٧٢
تمهيد ٧٣
أولاً : الحال المفردة ٧٥
[١] من حيث لفظها ٧٥
[٢] من حيث سياقها ٧٧
[٣] من حيث عاملها ٧٨
[٤] رتبة الحال المفردة في التركيب ٧٩
ثانياً : الحال الجملة ٨٠
[١] الجملة الاسمية ٨٠
أ- من حيث تركيبها ٨٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المحتويات وأرقام صفحاتها

الموضوعات	الصفحة
- صفحة العنوان	أ
- قرار لجنة المناقشة	ب
- الإهداء	ج
- قائمة المحتويات وأرقام صفحاتها.....	د
- المقدمة	ز
- الملخص باللغة العربية	ي
الفصل الأول : الحال في التراث النحوي العربي	١
تمهيد	٢
أولاً : الحال : وقوعها فضلة ووقوعها عمدة	٣
ثانياً : الحال المُعرّفة والحال المُنكّرة	٨
ثالثاً : الحال اللازمة والحال المتنقلة	١٣
رابعاً : الحال المشتقة والحال الجامدة	٢٢
١- معنى الفاعلية	٢٥
٢- الحال الدالة على سعر	٢٦
٣- الحال الدالة على ترتيب	٢٧
٤- الحال الموصوفة	٢٧
٥- الحال الدالة على تشبيه	٢٨
٦- الحال الدالة على أصل الشيء	٢٨
٧- الحال الدالة على طور	٢٩
خامساً : العامل في الحال	٣١
١- الفعل	٣١
٢- العامل المُشبّه بالفعل	٣٢
أ - تقديم الحال على عاملها	٣٥

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الموضوعات	الصفحة

ب- من حيث الرابط فيها ٨٣
[٢] الجملة الفعلية الواقعة حالاً ٨٤
أ- الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي ٨٤
- من حيث الإثبات والنفي ٨٥
- من حيث الرابط ٨٦
- من حيث اقترانها بـ (قد) ٨٦
ب- الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع ٨٧
[١] من حيث تركيبها ٨٧
[٢] من حيث سياقها ٨٩
[٣] من حيث الرابط فيها ٩٠
[٣] شبه الجملة الواقعة حالاً ٩١

الفصل الثالث : قضايا الحال من خلال لغة الراعي النميري ٩٣

تمهيد ٩٤
أولاً : الحال : وقوعها فضلة ووقوعها عمدة ٩٥
ثانياً : الحال المُعرّفة والمنكّرة ١٠٢
ثالثاً : الحال اللازمة والحال المنتقلة ١٠٤
رابعاً : الحال المشتقة والحال الجامدة ١٠٦
خامساً : صاحب الحال ١٠٩
سادساً : تعدد الحال ١١٣
[١] من حيث صاحب الحال ١١٣
[٢] من حيث عامل الحال ١١٥
خاتمة البحث وأبرز نتائجه ١١٦
مصادر البحث ومراجعه ١١٩
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية ١٢٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدّمة :

لقد ذهب النحاة الأوائل -رحمهم الله جميعاً- إلى أن عصر الاحتجاج يمتد من الزمن السابق على ظهور الإسلام وهو الموسوم بالعصر الجاهلي، وحتى السنة المائة والخمسين من الهجرة المباركة لسيّد الأنبياء وخاتمهم محمد ﷺ، وامتد في البادية حتى القرن الرابع الهجري، واستنباطاً من لغة أهل هذا العصر؛ وضع النحاة قواعد العربية وأحكامها، واستدلوا بها في بحوثهم ومحاكماتهم اللغوية.

وهذه الدراسة تتناول باب الحال الذي شكّل جزءاً من دراسات النحاة وباباً من أبواب النحو، كان يُشكّل -قبل ذلك وما زال- نمطاً تعبيرياً كان العربي يُضمّنه لغته شعرية كانت أو نثرية، فنتناول هذا الباب من جانبين، جانب نظري وآخر تطبيقي.

أما النظري، فقد وقع في الفصل الأول من هذه الرسالة، وفيه يورد الباحث ما قاله النحاة المتقدمون في حدّ الحال وأحكامها وشروطها. محاولاً مناقشة مفردات حد الحال مُبيّناً رأي النحاة ومناقشاً إياها، ثم يعرض بعد ذلك لبعض مسائل الحال وقضاياها التي ارتأى أن يقصر البحث فيها ابتعاداً عن التطويل والتشعب، لان الموضوع كبير ومسائله كثيرة، والخوض فيها جميعاً قد يخرج الرسالة من إطارها البحثي إلى إطار جمعي، فتصبح أشبه بالكتاب الجامع منها إلى بحث علمي مختص له أهداف واضحة.

أما الجانب التطبيقي فيها، فقد ارتكز فيه على ديوان الشاعر عُبَيْد بن حُصَيْن المشهور بالراعي النميري المتوفى سنة تسعين للهجرة على الأغلب، وهو شاعر إسلامي فصيح، وله منزلة رفيعة في الشعر أخذ الباحث يستقرئ لغته ويسجّل ما ورد فيها من أحوال، ليجعل الديوان موضوع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دراسة عملية. فهو شاهد حقيقي لواقع لغوي استعمالي مأخوذ من عصر الاحتجاج، فإن لغته -بذلك- شاهدٌ على اللغة الفصيحة، ونموذجٌ من نماذجها، وربما يستطيع هذا النموذج أن يعطينا صورة حيّة عنها وتصوراً نابعاً من الواقع، فيبعث ذلك على الثقة بالنتائج التي يمكن تدوينها بعد دراسة دقيقة للغة الشاعر، ومن أجل هذا الهدف قام الباحث برصد الأحوال التي وردت في ديوان الراعي النميري، ووضعها تحت أنماطها المشهورة : الحال المفردة والحال الجملة، ثم قام بتوزيعها في صور وردت عليها كي تَسْهُل دراستها واستنتاج الأحكام منها، وقد اعتمد الباحث في ذلك نسختين للديوان : الأولى صادرة عن المعهد الألماني للأبحاث والدراسات الشرقية في بيروت سنة ألف وتسعمائة وثمانين، وهي جمع وتحقيق المستشرق (راينهرت فايبرت)، والثانية بشرح واضح الصمد صادرة سنة ألف وتسعمائة وخمس وتسعين، وكان الارتكاز في البحث على النسخة الثانية نظراً لان الشرح فيها أدّق من حيث اهتمام الشارح بشكل الأبيات وحركة أواخر كلماتها، فضلاً عن شرح معاني المفردات الذي يسهل فهم البيت، وهذا يفيد كثيراً في التدليل على موضع الحال في البيت، فيبعث على الاطمئنان إلى هذه النسخة أكثر من سابقتها، مع عدم إغفال الباحث الرجوع للنسخة الأولى بين الحين والآخر.

وجاء الفصل الثالث والأخير في الرسالة مركّزاً على بعض القضايا في باب الحال والشروط التي وضعها النحاة لها، من حيث أن الحال فضلة ونكرة ومشتقة ومنتقلة عن صاحبها. فدُرست أمثال هذه القضايا بعد استقراء الديوان، أي من خلال لغة النميري موازناً ذلك مع ما قاله النحاة فيها، والذي جاء ذكره في الفصل الأول، وبعد ذلك تم تسجيل ما أمكن الحصول عليه من نتائج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخيراً، فإنني أرجو من الله العلي القدير أن أكون قد وفّقت فيما حاولت، غير مُدّعٍ أنني أحطت بالموضوع من كل جوانبه، لكني حاولت بقدر ما أوتيت من علمٍ، وما أوتيت من العلم إلاّ قليلا، اللهم زدني علما، والحمد لله رب العالمين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المُلخَّص

تدرس هذه الرسالة باباً من أبواب النحو العربي، وتتخصّص بدراسة باب الحال دراسةً وَصفيّةً دلاليةً في ديوان الراعي النميري، الشاعر الإسلامي الفصيح، الذي توفي سنة تسعين للهجرة، إذ يقوم البحث فيها على جانبين؛ جانب نظري، وشكّل الفصل الأول من الرسالة، وفيه يورد الباحث ما قرّره النحاة المتقدمون في الحال من حيث حدّها ومعاييره نحو كون الحال فضلة ونكرة ومشتقة ومنتقلة عن صاحبها، وبعض مسائلها المهمة التي ارتأى الباحث أن يقصر الدراسة عليها. أما الجانب الآخر، فهو تطبيقي جاء في الفصلين الثاني والثالث، أما الثاني فقد كُرّس لرصد الأحوال التي تضمنتها لغة الشاعر المُسجّلة في ديوانه، ثم تقسيمها إلى أنماطها الثلاثة المشهورة وهي : الحال المفردة، والحال الجملة، والحال شبه الجملة، ثم الانتقال بعد ذلك إلى محاولة وصف صورها، وسياقاتها التي جاءت الحال فيها، وهذا هو الفصل الثاني من الرسالة. أما فصلها الثالث وهو الأخير، فهو يدرس قضايا الحال ومسائلها، تطبيقاً على ما قد رُصد في الديوان من أحوال، وموازنة ذلك فيما قاله النحاة المتقدمون فيها، ثم يخلص الباحث إلى تسجيل النتائج التي تمخّضت عنها هذه الدراسة، والتي خالف بعضها ما قاله النحاة المتقدمون في الحال وما شرطوه فيها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

الحال عند النحاة في التراث النحوي العربي

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

تمهيد :

الحال في اللغة هي : الهيئة[1]، ولعل هذا المعنى كان دافعاً للنحاة في وصف هذا الباب من أبواب النحو وتسمية هذا النمط من الاستخدام اللغوي بهذا الاسم.

يقول ابن السرّاج : "الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه[2]، ويقول ابن جنّي : " الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول به"[3].

فالحال في الاصطلاح النحوي كما هو واضح مشتقة من معناها اللغوي المحض، والحال في الاصطلاح النحوي تتعرّف من خلال منظومة من المعايير تشكّل حدّها الحال وهذه المعايير هي كون الحال فضلة ونكرة ومشتقة ومنتقلة عن صاحبها.

ويدرس هذا الفصل حدّ الحال في المصنفات النحوية المتقدمة، ويعرض فيه ما قاله النحاة المتقدمون ويدرس ما وقع فيها من مخالفات لما شرطه النحاة، ثم يعرض أيضاً لبعض مسائل الحال، نحو العامل ووقوع الحال جملة وصاحب الحال وتعددها، وفيه أيضاً يُبيّن كيف نظر المحدثون إلى باب الحال وكيف كانت دراستهم له.

---

(١) لسان العرب، مادة (هـ ي ء).

(٢) الأصول في النحو : أبو بكر بن السرّاج، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧، ج١، ص٢١٣.

(٣) اللُمَع في العربية : أبو الفتح بن جني، تحقيق : فائز فارس، دار الأمل، إربد، ط٢، ١٩٩٠م، ص٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصـــل الأول

أولاً : الحال : وقوعها فضلة ووقوعها عمدة :

يذهب النحاة إلى أن الحال فضلة، ويقصدون بالفضلة أنها تأتي بعد المسند والمسند إليه وهما عمدتا الجملة، إذ تأتي الحال بعد تمام الكلام، أي بعد أن تستوفي الجملة الاسمية المبتدأ والخبر، والفعليّة الفعل والفاعل، فإذا قلنا : جاء زيد راكباً، فإن عمدتي الجملة هما الفعل (جاء) والفاعل (زيد)، والكلام بهما صحيح والفائدة بهما متحصّلة، ويكون السكوت عليهما حسن، فإننا نقول : جاء زيدٌ، ويُحسن السكوت. فلما قلنا (راكباً) كانت حالاً بعد العمدتين لذلك قيل إنها فضلة.

قال ابن مالك (ت : ٦٧٢هـ):

"الحال وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِب مُفْهِمٌ في حالٍ كَفَرداً أَذْهَبُ"[١]

* لقد دأب النحاة على تشبيه الحال بالمفعول فيه بشكل خاص وبالمفعولات بشكل عام، ولما أشبهت الحال المفعولات كانت فضلة لأن المفعولات فضلات، فإن المبرد يتحدث عن المفعولات وضروبها ويضع الحال ضمنها إذ يقول : " اعلم أنَّه لا يَنْتَصِبُ شيءٌ إلاّ على أنه مفعولٌ أو مشبّهٌ بالمفعول في لفظ أو معنىً، والمفعولُ على ضروب ... كذلك الحال هي مفعولٌ فيها "[٢]. فقد وضع

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين ابن عقيل، تح : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ج١، ص٥١٩، وانظر كذلك : مُلحة الإعراب : القاسم بن علي الحريري، مصطفى البابي، بلا طبعة، ١٩٣٤م، ص١٩.

(٢) المقتضب: أبو العباس المبرّد، تح : محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب، بيروت، بلا طبعة، بلا تاريخ، ج٤، ص٢٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبرد الحال ضمن باب المفعول فيه ويقول المبرد في موضع آخر: "هـذا بـابُ مـن المفعـول، ولكنـا عزلناهُ مما قبله لأنّه مفعولٌ فيه وهو الذي يسميه النحويون الحال"[1] .

وقال أبو علي الفارسي (ت : ٣٧٧هـ): " والحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعـولاً فيهـا، كما أن الظرف كذلك، وذلك قولك : جاءني زيدٌ راكباً وخرج عَمْرٌو مُسْرِعاً "[2].

وخلاصة الأمر عند النحويين أن الحال فضلة لأنها تشبه المفعـولات، والمفعـولات فضـلات بل الحال مفعول فيها، وهي بذلك ضرب من المفعولات فاستحقت أن تكون فضلة في التركيب .

إن (الفضلـة) – عنـد النحـاة – وظيفـة فـي الـتركيب، فعلـى صـعيد الـتركيب حـاول النحـاة ملاحظة أقل عدد من الألفاظ التي يمكن أن تشكل جملة تامة مفيدة. فرأوا أن المبتدأ والخبر مجتمعيـن يشكلان جملة تامة، وكذلك الفعل والفاعل، وأن المبتدأ وحده لا يشكل فـائدة وكذلـك الفعـل، فكـانت الجملة التامة في أبسط صورها :

مبتدأ + خبر، أو فعل + فاعل

فما زاد على ذلك فهو فضلة، والجملة (جاء زيدٌ راكبـاً) تركيـب زاد عـن حـد العمـدات إلـى الفضلات، فالحال (راكباً) فضلة والجملة مكونة من :

فعل + فاعل + فضلة

---

(١) المقتضب : ص١٦٦.

(٢) المقتصد في شرح الايضاح : عبد القاهر الجرجاني، تح : كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة العراقية، بلا طبعة، ١٩٨٢، ج١، ص٦٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا يعنون بالفضلة أنها من فضل الكلام أي الزائد الذي يمكن الاستغناء عنه وحذفه من الكلام سائغ، ولكن المقصود أنها زيادة على العمدتين في الجملة .

يقول ابن هشام : " والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الكلام، لا ما يصحُّ الاستغناء عنه"[1]، إذاً فالفضلة ليس ما يكون حذفه من الكلام سائغاً والاستغناء عنه صحيح، بل الفضلة اصطلاح نحوي لما لا يكون مبتدأ أو خبراً أو فعلاً أو فاعلاً، أي ما ليس بعمدة فقد تكون الفضلة جزءاً مهما في الجملة وغير مستغنىً عنها كما في أسلوب الإغراء والتحذير مثلاً وتأتي على هذه الصورة الحال أيضاً، إذ تكون في بعض أساليب التعبير لا غنى عنها.

يقسّم ابن هشام الحال إلى قسمين حسب المقتضى – على حد تعبيره – :

القسم الأول : ما جاء منها لمقتضى صناعي – كما يقول – وهو نحو " ضَرْبِي زيداً قائماً فضربي مبتدأ ومضاف إليه، وزيداً مفعول بالمصدر وقائماً حال ولم يتم الكلام قبله ولكن تم تقديراً لأن الخبر محذوف مقدر قبل الحال على المذهب الصحيح[2].

والمقتضى الثاني هو المقتضى المعنوي، ويمثل عليه بقول الشاعر :

إنما المَيْتُ منْ يَعيشُ كئيباً كاسفاً بالهُ قليلَ الرَجاءِ[3]

---

(١) شرح قطر الندى : جمال الدين بن هشام، تح : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣م، ص٣٢٩.

(٢) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : ابن هشام الأنصاري، تح : هادي نهر، بلا طبعة، ١٩٧٧م، ص١٤٤.

(٣) انظر شرح قطر الندى، ص ٢٣٤، وانظر المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية : إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ج١، ص٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله عز وجل : "وما خَلَقْنا السَماواتِ والأَرْضَ وما بَيْنَهُما لاعبين "[1]، وقوله تعالى أيضا: "ولا تَمْشِ في الأَرْضِ مَرَحاً "[2]، إذ يقول : " كل هذه أحوال لازمة تتوقف صحة المراد عليها"[3].

والمقتضى الصناعي هو انتباه إلى الرتبة التركيبية، أي إقامة الحال مقام الخبر وسدادها مسدّه، والمعنوي هو مجيء الحال مكمّلة لمعنى لا غنى عنه، لأن المعنى بإسقاطها يختل، فإذا كانت "العمدة " و"الفضلة " انتباه إلى أركان الإسناد فإن الحال في الشواهد السابقة على ضربين:

الأول : وقوع الحال بعد العمدتين (الفعل والفاعل) نحو قوله تعالى : " ولا تَمْشِ في الأرض مرحاً" والحال : مرحاً، جاءت بعد الفعل (تمش) والفاعل المقدر، كذلك قوله تعالى : "وما خلقنا السماوات والأرض لاعبين "، وقول الشاعر :

إنما المَيْتُ منْ يَعيشُ كئيباً كاسفاً بالهُ قليلَ الرّجاءِ

وكلها أحوال جاءت بعد "انقضاء الجملة " أي بعد "العمدتين" كما قال النحاة، والضرب الثاني : وقوع الحال عمدة من جهة قيامها مقام العمدة " الخبر " وسدادها مسدّه في نحو قولهم : ضَرْبي زيداً قائماً وقولهم : عهدي به قديماً، وعهدي به ذا مال، وأكلي متكئاً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ونحو ذلك.

والمعنى فيها : عهدي به (كائنٌ) قديماً، و(كائنٌ ذا مال)، أكلي (حاصلٌ) متكئاً، وهكذا .

---

(١) الأنبياء، الآية ١٦.

(٢) الإسراء، آية ٣٧.

(٣) شرح اللمحة البدرية : ص١٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويمتاز الضرب الثاني عن الأول بميزة أن للحال في الضرب الثاني أهمية من حيث التركيب أيضاً، لأنها قامت مقام الخبر، فالمبتدأ وحده لا يكفي لتشكيل جملة تامة مفيدة، والحال جاءت فيه مكان الخبر، فإذا كانت الجملة في العربية لا تكتمل إلا بوجود " العمدتين " الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، فإن الكلام في شواهد الضربين السابقين لا يكتمل إلا بذكر الحال، وإذا كانت " العمدة " ركناً أساسياً في الجملة، فإن الحال في الشواهد المذكورة، بلا أدنى شك ركن أساسي، وحذفها لا يسبب إخلالاً في المعنى فقط، بل هو حذف ركن أساسي وحذف عمدة[1]، وليس أدل على ذلك من قوله تعالى : " ولا تَقْرَبوا الصَّلاةَ وأَنْتُمْ سُكارى"[2]، فقوله جل وعزّ : "وأنتم سُكارى"، حالٌ جملة اسمية.

وليس غريباً أن تسد الحال مسد الخبر، وتقوم مقامه وذلك لأن الحال خبر وفائدة كما أن الخبر فائدة، فالجملة الاسمية فائدتها منعقدة على الخبر والحال إخبار عن الهيئة في بعض الأنماط.

وقد سمى سيبويه (ت: ١٨٠هـ) الحال خبراً في عدة مواضع من الكتاب وهو يعقد باباً يتحدث فيه عن الحال في مثل : عبد الله فيها قائماً يقول : " هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء "[3].

---

(١) انظر فصله بعنوان : "هل الحال فضلة في أسلوب العربية" للدكتور سلمان القضاه، مستلّة من أبحاث جامعة اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد السابع، العدد الأول، ١٩٨٩م، ص١٢١-١٣٧، يفصّل فيها الباحث ويضع الأحوال الواردة في الشواهد التي جمعها من كتب النحو في أنماط ويُعلّق عليها، ويذهب إلى أن الحال فيها "عمدة" وليست "فضلة".

(٢) النساء، الآية ٤٣.

(٣) الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، تح : عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ج٢، ص٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي موضع آخر يقول : "هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ "[١].

ثانياً : الحال المعرّفة والحال المنكّرة :

يقول ابن السراج (ت:٣١٦هـ) : " لا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة"[٢].

إن تشبيه الحال بالخبر جاء من جهة أنها تفيد السامع ما لم يعلم، لذلك يذهب بها النحاة إلى أن تكون نكرة فما كان فائدة فأصله أن يكون نكرة والخبر فائدة، يقول ابن يعيش : "أعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك أن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر "[٣].

فلما كانت الحال فائدة كان حقها التنكير، ويقول ابن يعيش في موضع آخر " وإنما استحقت الحال أن تكون نكرة لأنها في المعنى خبرٌ ثان ألا ترى أن قولك جاء زيدٌ راكبا قد تضمن الأخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن تكون نكرة لأنها مستفادة"[٤].

---

(١) الكتاب : ج٢، ص٨٦.

(٢) الأصول في النحو : ج١، ص٢١٤.

(٣) شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بلا طبعة ولا تاريخ، ج١، ص٨٥.

(٤) السابق، ج٢، ص٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد ورد عن العرب استخدامات لغوية جاءت فيها الحال معرفة نحو قول الشماخ :

أتتني سُلَيْمٌ قَصَّها بِقَضيضِها تُمَسِّحُ حَوْلي بِالبَقِيعِ سِبالَها[1]

ونحو قولهم : جاء القوم الجمّاء الغفير وتفرقوا أيادي سبأ

وكلمته فاه إلى فيَ، وادخلوا الأول فالأوّل .

وقال لبيد بن ربيعة :

فَأَرسَلْها العِراكَ ولَمْ يَذُدْها ولَمْ يُشْفِقْ عَلى نَغَصِ الدِّخالِ[2]

هذه نماذج مما يستشهد به النحاة على وقوع الحال معرّفة، ويبدو في بعضها التعريف باللام، وفي بعضها الآخر التخصيص بالإضافة، وكل ذلك مؤول عند النحاة بالنكرة، فالحال – كما أشاروا – نكرة في الأصل، وإذا وردت معرفة في كلام فصيح يحتج به – وهو ممتنع – فيجب تأويلها عندئذ بالنكرة، فقالوا في الجماء الغفير إن تأويلها : جميعا، أي جاء القوم جميعاً، وذهبوا أيادي سبأ، أي مُتَشَتِّتين، كذلك كان الأمر في قول لبيد السابق .

إذ قال الشاعر هذا البيت واصفاً الحمار الوحشي، وقد أرسل أتنَهُ إلى الماء لتشرب؛ فتزاحمت عند مورد الماء واكتظت على بعضها واعتركت، فقال النحاة في (العراك) إنها شاذة[3].

ويذهب أبو علي الفارسي إلى البرهنة على أن الحال لا تأتي معرفةً بقوله : " ويدلّك على صحة ذلك أن المضمر لم يقع أحوالاً "[4]، ويفسّره عبد القاهر الجرجاني بقوله : " إن الحال لو كان

---

(١) الكتاب : ج١، ص٣٧٤.

(٢) السابق، ج١، ص٣٧٢.

(٣) انظر مثلاً شرح المُفصّل : ج٢، ص٦٢.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح : ج١، ص٦٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لها أصل في التعريف لوجب أن يقع المضمر الذي لا يكون إلا معرفةً حالاً، فنقول : جاءني زيدٌ إياك، وجئتني إياه، كما نقول : جاءني زيد مشبهاً لك. فلما لم يُقَلْ ذلك علمت أن أصل الحال التنكير"[1]. ومن المجمع عليه عند النحاة أن الضمائر من المعارف، فلو وقع المضمر في موقع الحال لجاز أن تكون الحال معرفة، ولكن ذلك ممتنع، وضرب مثلاً لذلك قولهم جاء زيد إياك، وهو غير جائز، لأن الضمير (إياك) لا يقع موقع الحال في لغة العرب. والمعنى المقصود من هذه العبارة هو : جاء زيد مشبهاً لك في مجيئه.

لقد كان ليونس بن حبيب (ت: ١٨٢هـ) قول آخر في ذلك، فإنه أجاز وقوع الحال معرفة[2]، وفي رأيه أن التعريف زائد وهو في نيّة الطرح. فكأن القائل قال : جاء زيد راكباً، وقال في قولهم: مررت بهم الجَماءَ الغفيرَ : إن التعريف – الألف واللام – زائد في هذا الاسم ومنويّ عند المتكلم طرحه، ومن ثم يصير الاسم نكرة وعليه فهو حال، كأن المتكلم قال : مررت بهم جمّاءً غفيرا، وهو وجه من الوجوه ورأي من الآراء، فيه مجانبة للتأويل وابتعاد عنه. لم يبق الأمر موقوفاً على يونس بن حبيب، بل تجاوزه فيما بعد إلى جماعة من نحاة بغداد الذين ذهبوا إلى ما ذهب إليه يونس، وأجازوا ما أجازه في محاولة منهم لإيجاد رأي مستقل لهم ومدرسة تنفرد على غرار المدرستين البصرية والكوفية. لم يقبل هذا

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ج١، ص٦٨٠.

(٢) انظر شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرأي ابن هشام الأنصاري[1] (ت: ٧٦١هـ) وقال إن مذهب تعريف الحال مطلقا كما في قولك جاء زيد الراكبَ، أنه مردود من وجهين : الأول أن ذلك التجويز مقيس على الشاذ كما في قولهم : جاءوا الجماء الغفير، فإن التعريف شاذ ولا يقاس عليه، فلا يجوز التعريف في الحال بناء على هذا القول أو غيره.

الوجه الثاني : إن قول الشاعر : أرسلها العراكَ، فإن الحال ليس هي " العراك " بل الحال في الأصل محذوفة من هذا القول والأصل : أرسلها معتركةً العراك، وهي عاملة في هذا المصدر فإن المعرف ليس هو الحال إنما ناب منابه، وبذلك يكون يونس قد بنى رأيه قياساً على الشاذ، وبالتالي لا يصح مذهبه.

أما الكوفيون، فقد ذهبوا مذهب يونس، ولكن تجويزهم تعريف الحال كان موقوفاً على السياق الذي ترد فيه، فإذا اشتمل السياق معنى الشرط فإن تعريف الحال جائز، وإن لم يحتو السياق هذا المعنى فلا تعريف للحال، وذلك نحو قولهم : زيد الراكبَ أحسنُ منه الماشيَ، أي زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى[2].

والحقيقة أننا إذا درسنا قول يونس وتجويزه تعريف الحال مطلقا وجعله قياساً، فإننا نستطيع أن نردد قول ابن هشام الذي رفض المذهب رفضاً تاماً. إذ إن يونس بن حبيب، عوّل على النية في جواز وقوع الحال معرفاً. فإن النية تتجه إلى طرح التعريف في مررت بهم الجماء الغفير، وبذلك نستطيع أن نقول في كل ما جاء معرفا من الحال أنه جائز لأن التعريف سيكون في نية

---

(١) انظر شرح اللمحة البدرية : ص١٣٩.

(٢) انظر شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٢٤.

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

الطرح. وهنا يؤخذ عليه من هذا المنطلق، بمعنى أنه كيف لنا أن نحدد ما هو كامن في نيّة المتكلم، وهل النية في حد ذاتها تكون مبرراً لتعريف الحال، وهل يسمح للنوايا الكامنة في أذهان المتكلمين أن تجعلهم يجرون بالكلام في كل مجرى، وما دام أنه ليس هناك معيار معلوم للنية سواء كانت نيّة طرح أو نية ذكر، وعليه فالارتكاز على النية هنا لا يُجوّز مذهباً أو يمنع آخر، وليس يعول عليها هنا في نقض ما ذهب إليه جمهور النحاة في تنكير الحال، وإذا كان نية الطرح واردة في المعرف بالألف واللام، فهل تكون نية طرح التعريف واردة في المُخصّص بالإضافة كقولهم : مررت بهم قضّهم بقضيضهم. وكيف يكون طرح التعريف ممكن في المعرف بالإضافة، لأن الطرح هنا سيكون لاسم وهو الضمير في (قضهم)، وطرح الاسم ليس كطرح الحرف. إذ يحذف هنا حرف التعريف (اللام)، ولن يكون مبدأ نية الطرح تجاه الاسم وتجاه الحرف واحد، لأن الاسم ما دل على معنى في نفسه والحرف ما دل على معنى في غيره، فطرح الاسم هو طرح المعنى وإسقاط له وليس كذلك طرح الحرف. فإذا كان ما ذهب إليه يونس بن حبيب من اعتماده على نية طرح التعريف في ذهن المتكلم مرفوضا أو منقوضاً، فإن نجوّز تعريف الحال بناء على ذلك ساقط.

وتعريف الحال قد يختلط بالنعت إذا جئت بصاحب الحال منصوبا فقلت : أظن أن زيدا الراكب أحسن منه الماشي. هنا تختلط الحال بالنعت لمجيء صاحب الحال منصوباً. ثم إن تنكير الحال هو أهم ما يميزها عن النعت ويفرق بينهما.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يذكر ابن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ) : أنه من الأدلة على كون الحال نكرة، هو الفرق بينها وبين الصفة في كثير من المواقف، لأننا إذا قلنا : "ضربت زيداً القائمَ"، يقع في (القائم) اشتباه هل تكون حال أم صفة[١] .

ثالثاً : الحال اللازمة والحال المتنقلة :

يذهب النحاة إلى القول إن الحال على ضربين : الأول هو كونها صفة متنقلة عن صاحبها لا تلازمه، والضرب الثاني هو كونها ثابتة ملازمة لصاحبها لا تُزايله .

قال المبرد (ت: ٢٨٥هـ) : " الحال على ضربين فأحَدُهُما التَّنَقُّلْ، والآخرُ الحالُ اللاَّزمة "[٢].

وقال أبو علي الفارسي : " الحال على ضربين، ضرب متنقل كقولنا : جاء زيد راكبا، وضرب غير متنقل كقوله تعالى : "وهو الحق مصدقاً"[٣]. وقال ابن يعيش أيضاً : "الحال على ضربين: فالضرب الأول ما كان متنقلاً كقولك : جاء زيد راكباً...، أما الضرب الثاني : فهو ما كان ثابتاً غير متنقل"[٤].

أما المتنقلة فهي الحال التي يمثل لها النحاة بقولهم : جاء زيد راكباً، فالركوب حال زيد وصفته عند المجيء، وهي تزايله إلى حال أخرى وتنقل عنه في وقت آخر.

---

(١) انظر : الأمالي النحوية : جمال الدين بن الحاجب، تح : هادي حسن حمودي، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م، ج٢، ص١١٦.

(٢) المقتضب : ج٣، ص٦٤.

(٣) المقتصد، ج١، ص٦٨٢.

(٤) شرح المفصل : ج٢، ص٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقول ابن الوردي (ت: ٧٤٩هـ) : أيضا " والغالب في الحال أن تكون متنقلة مشتقة أي وصفاً غير ثابت"[١].

لقد جُعلت سمة الانتقال أصل فيها، بالنظر في النصوص اللغوية المحتج بها، فقولهم الانتقال هو الغالب، يدل على أن معظم الجمل والعبارات التي فيها حال، كانت هذه الحال متنقلة، وقليل منها كانت فيها الحال ثابتة ملازمة لصاحبها، فوقوعها لازمةً إذاً غير ممتنع، ولقد أقرّ النحاة بهذا، يدل على ذلك أنهم وضعوا الحال في ضربين : الانتقال واللزوم، بل حاول النحاة إيجاد مخارج لتلك الثابتة واللازمة، ووضعها في تصنيف تنتظم فيه يكون لها مقنناً كي لا يكثر استعمالها لازمة إلا في إطار محدود.

وقال الشاعر :

أنا ابنُ دَارةَ مَعْرُوفاً بها نَسَبِي وهَلْ بِدَارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ[٢]

فقد صنفت هذه الشواهد تحت باب الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وصار هذا أحد الأبواب التي تأتي فيها الحال صفة لازمة لصاحبها، ولعلّةِ التوكيد هذه جاز أن تأتي الحال كذلك.

---

(١) شرح التحفة الوردية : زين الدين ابن الوردي، تح : عبدالله علي الشلال، مكتبة الرشيد، الرياض، بلا طبعة، ١٩٨٩م.

(٢) الكتاب : ج١، ص٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ففي مثل قولهم : زيد أبوك عطوفاً، فإن (عطوفاً) حال مؤكدة لمعنى الأبوة لأن صفات الآباء العطف على أبنائهم، والعطف صفةٌ ملازمةٌ للأبوة لا تنفك عنها ومثل ذلك قولك : هو زيد معروفاً، يقول سيبويه : " ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف، لأنه يعرّف ويؤكد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد"(١) فإذا قلت : هو زيدٌ منطلقاً لا يجوز لأن الانطلاق لا يؤكد زيداً ولا يُبَيِّن سمةً شخصيةً في ذاته كما في قولك : هو زيد معروفاً أو كريماً أو جواداً لأن هذه الصفات تتعلق بالأشخاص أنفسهم فتُؤكِّدهم، فجاز أن تقع الحال لازمةً، وفي قولهم : أنا عبدالله كريماً (جوادا)، فإن هذه الحال وما شاكلها جائزة لأنها مدحٌ للإنسان يُعرف بها "فجاز أن تجيء مؤكدةً للخبر، لأنها أشياء يُعرف بها فَذِكْرُها مؤكدةٌ لذاته "(٢) .

ويعرف الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) الحال المؤكدة أوضح تعريف فيقول : " الحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقْدها من اسمين لا عمل لهما، لتوكيد خبرها وتقرير مُؤدَّاه ونفي الشك عنه "(٣).

إذاً، فالحال المؤكدة تتميز بمجيئها بعد اسمين لا يطلبان معمولاً، وتأتي مؤكدةً للخبر مثبتةً له نافيةً عنه الشك، وما يصح في الحال المؤكدة لا يجوز في الحال المنتقلة، فلا يجوز أن تقول : هو عمرٌ معروفاً أو كريماً، إنما يجوز قولنا : هو عمرو منطلقاً على سبيل التشبيه البليغ فقط، أي إننا

---

(١) الكتاب : ج٢، ٧٩.

(٢) شرح المُفصّل : ج٢، ص٦٥.

(٣) السابق، ج٢، ص٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نشبه المقصود بالضمير (هو)، بالشخص الذي اسمه عَمْرٌو في حال انطلاقه فتكون من باب الحال المنتقلة. أما إذا خُولِفَ الشرطُ الذي أشار إليه الزمخشري من حيث مجيؤها بعد ابتداء وخبر أو اسمين لا عمل لهما، فجاءت الحال بعد فعل يعمل فيها فقلت: جاء زيد معروفاً أو كريماً، فان الحال هنا تصبح منتقلة لأن نسبة المعرفة أو الكرم إلى زيد ترتبط بالعامل (جاء) من حيث الزمن، فإنه يصبح معروفا وقت مجيئه فإذا انتهى المجيء تحوّل زيد عن هذه الحال إلى حال أُخرى.

والباب الثاني الذي تأتي فيه الحال صفة لازمة عند النحاة هو الحال الجامدة التي لا تُؤوّل بمشتق مثل : هذا مالك ذهباً، وهذه جُبَّتك خَزّاً وهذا خاتَمُكَ حديداً وما شاكلها، فهذه أحوال ثابتة، لأن المال لن يتحول في ذاته من الذهب إلى الفضة مثلاً مع تطاول الزمن وسيره، وكذلك لن تتحول الجُبَة من الخز إلى شيء آخر أو مادة أُخرى، وهذه أحوال لازمة لأصحابها لا تتحول عنهم، لكنها من جهة اللفظ جامدة وليست تُؤوّل بالمشتق كقولهم : كلمته فاه إلى فيّ : التي تؤول ب (مشافهة)، فلما لزمت هذه الحال الجمود اللفظي كانت صفةً لازمةً لا تنفك عن صاحبها. يقول المبرد : " وكان سيبويه يقول: جَيِّدٌ أن تقول : هذا خاتم حديداً وهذا سَرْجُك خَزّاً ولا تقول على النعت هذا خاتم حديد إلا مستكرها، إلا أن تريد البدل لأن حديداً وفضة وما أشبه ذلك جواهر، فلا ينعت بها .... وإنما أجاز سيبويه هذا خاتمك حديداً وهو يريد الجوهر بعينه، لان الحال مفعول فيها والأسماء تكون مفعولة، ولا تكون نعوتا حتى تكون تحلية "[1]. تقع الإشكالية هنا في الحال والصفة مرة أُخرى، فإن الحال صفة

(١) المقتضب : ج٣، ص٢٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مشروطة[1]، والصفة لا تكون ذاتاً أو ما يعادلها كالجوهر الذي أشار إليه المبرد الذهب والفضة فإذا كانت الحال صفة فإن السؤال المطروح كيف تأتي الحال اسما – جوهر – مثل الحديد أو الذهب في قولنا : هذا مالك ذهباً أو هذا خاتمك حديداً. يشير سيبويه إلى ذلك ويقول لا يمتنع كون الفضة (الجوهر) نعتاً ولكنّه مُستكره وإذا كان مستكرها أن يكون نعتاً فهو جيد أن يكون حالا، فهو سائغ على الحال ومكروه على النعت أو (قبيح)، فانتصابه على الحال أولى منه على النعت، ومما يقرّب ذلك أن الحال تشبه المفعولات، والأسماء تكون في موضع المفعول، فكان ذلك أولى لمثل الحديد والذهب أن تُنصب على أنها أحوال لا على أنها نعوت، وأكثر من ذلك فقد صارت تشكل لدى النحاة المتأخرين باباً يقاس عليه من أبواب الحال التي تكون صفةً لازمةً ومسوغاً لوقوع الحال هذا الموقع ومخالفتها لشرط من شروطها وهو الانتقال. أما الباب الثالث التي تقع فيه الحال لازمةً لصاحبها، فهي الحال التي يدل عاملها على تجدد صاحبها بمعنى استمرار وجوده على هذه الهيئة التي تشير إليها الحال، نحو قوله عز وجل : "وخُلِقَ الإنْسانُ ضَعيفاً "[2]. وقولهم : خلق الله عز وجل الزرافةَ يَدَيْها أطولَ من رجليها.

أما قوله عز وجل (ضعيفاً) وهي حال من (الإنسان) في الآية الكريمة التي تشير إلى جنس الإنسان بأسره، والحال (ضعيفا) تصف هذه الجنس بالضعف وتحكم عليه بهذه الصفة في كل أوقاته

---

(١) أي أن الحال صفة صاحبها وقت حدوث الفعل أو العامل، وبعبارة اخرى فإن الحال صفة صاحبها في حال كونه فاعلاً أو مفعولاً به لفظاً أو معنىً، وهي بذلك مرتبطة بمعنى الفاعلية أو المفعولية.

(٢) النساء، الآية ٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأوضاعه لذلك لازمت هذه الحال صاحبها ولم تنفك عنه، والإنسانية جنس متجدد من عصر إلى عصر لا يبيد إلا بمشيئة الله متى شاء ذلك، وطالما الإنسان يتوالد فالوالد والمولود ضعيفان، لأن الضعف صفة متأصّلةٌ فيه فلا مناص له عنها، وكذلك في قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها والحال فيها (أطول)، والعبارة تصف هيئة الزرافة ذلك الحيوان الذي خُلِقَت يداه طويلتين بالقياس إلى رِجليْه، والذي لا يزال يُخلَق على هذه الهيئة، وهو مبني عليها فلا وجود لهذا الحيوان خارج هذه الهيئة لذلك فهذه الحال ملازمة لصاحبها.

ففي الآية الكريمة، والقول الآخر : خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها، فيهما صاحب الحال لا يكون ذاتاً محددة أو شخصاً محدداً، بل هو جنس يتجدد باستمرار، فالإنسان في قوله تعالى لا تعني إنساناً بعينه إنما هذا الجنس كله، و(الزرافة) ولا تعني زرافة بعينها، بل جنسُ هذا الحيوان كلّه.

والحال اللازمة تُشكّل النسبة القليلة بالقياس إلى الحال المنتقلة، فقد أشار عدد من النحاة إلى أن الأغلب فيها الانتقال والأقل الثبوت، لذلك رأوا أن تحديد الأنماط وتبويبها يقدم فائدة جليلة، وهي أن يضع الحال المخالفة للأصل أو للأكثر ضمن أُطُر محددة. وبذلك يتوفر فيها الضبط فلا تشيع الحالة اللازمة في غير هذه الأبواب طالما لا سبيل إلى إنكارها وتجاوزها.

لقد كانت سمة الانتقال في الحال سمةً جوهريةً، يُرْكَنُ إليها في تحديد مفهوم دقيق للحال، يقول السهيلي (ت:٥٨١هـ) : "فإن الاشتقاق لا يَلْزم، وإنما يلزم أن تكون صفةً متحوّلة "[١] فإذا كانت

---

(١) نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، تح : محمد البنا، دار الاعتصام، بلا طبعة ولا تاريخ، ص٣٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سمة التحول والانتقال هي السمة الأهم في تجسيد معنى الحال ومن ثم سبك حَدّه، فإن وقوعها صفة ثابتة يثير التساؤل عن صحة وقوع الحال لازمة، بخاصة أن الثبات عكس التحول وضده، وهذا بلا أدنى شك يتعارض مع معنى الحال التي أساسها التحول والتبدل، أو هو يشكك في ضرورة كون الحال منتقلة، وينتقص من أهمية هذا المعيار، وليس أدل على ذلك مما ساقه ابن هشام في شرح اللمحة إذ قال : " وزَعَم بعضُهم أن الحال تأتي غَيْرَ منتقلةٍ قياساً مُطَّرداً "(١).

والحقيقة إننا إذا حاولنا أن نتأمل الشواهد والأمثلة التي يسوقها النحاة في هذا الباب – أي باب الحال اللازمة.

نجد أن الحال المؤكدة لمضمون الجملة والتي هي ضرب من ضروب الحال اللازمة هي: مبتدأ + خبر + حال : نحو : زيد أبوك عطوفاً، هو زيد معروفاً، هو الحق مصدقاً. وما شاكلها، والعامل فيها فعل مضمر تقديره أُحقّهُ أو ألزمُهُ(٢).

وشرطها أن تكون بعد ابتداء وخبر. لذلك لم ترد أية جملة فيها الحال مؤكدة لمضمونها فيها الفعل ظاهرٌ، والمبتدأ والخبر معا يشكلان المعنى أو المضمون الذي تأتي الحال مؤكدةً إياه.

يضع النحاة الحال اللازمة في ثلاثة أبواب، باب الحال المؤكدة وهي فرعان الأول المؤكدة لمضمون الجملة، نحو : زيد أبوك عطوفاً، والثاني المؤكدة لعاملها نحو قوله تعالى : (ولّى مُدْبِراً)(٣)،

---

(١) شرح اللمحة البدرية : ج٢، ص١٤٢.

(٢) انظر الكتاب : ج٢، ص٧٨-٧٩.

(٣) سورة النمل، الآية ١٠، وسياقها : "فلمّا رآها تَهْتَزُّ كَأَنَّها جَانٌّ ولّى مُدْبِراً ولَمْ يُعَقِّب"

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والباب الثاني الحال التي تأتي جامدة لا يمكن تأويلها بمشتق نحو قولهم : هذا مالك ذهباً وهذا خاتمك حديداً، والباب الثالث ما دلّ عاملها على تجدد صاحبها مثل قوله تعالى : "خلق الإنسان ضعيفاً".

إن ثبات الحال يعني التصاقها بصاحبها ودوامها عليه، ووقوعها هذا الموقع يتعارض كلياً مع معنى الحال ومفهومها كما أسلفنا، لذلك رأينا النحاة يضعون سمة الانتقال في الحال موقعاً هاماً، ولكن ما يبدو لنا هو أن هذه الشواهد والأمثلة التي استشهد بها النحاة دلالةً على الحال اللازمة يمكن توجيهها، وملاحظة أن بعضاً منها ينطلق من قاعدة واحدة وأساس مشترك فيما بينها وهو وقوعها في معنى الخِلْقَة والصنعة.

ففي الحال التي توضع تحت باب الحال التي يدل عاملها على تجدد صاحبها أو على تجدد صفة لصاحبها نحو :

قوله تعالى : "خُلِقَ الإنْسانُ ضَعيفاً".

وقولهم : وخلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها، خلق الله زيداً أزرقَ.

والحال المؤكدة لمضمون الجملة نحو : زيد أبوك عطوفا.

والحال التي تأتي جامدة لا تؤول بالمشتقة، فهذه الأحوال لا شك ثابتةٌ لأصحابها لا تنفك عنهم مطلقاً وذلك لخرقها معنى الانتقال وخروجها عليه، والانتقال ثبوت الحال لصاحبها وقت وقوع الفعل أو العامل فقط ، وانقضاؤها عنه بعد انتهاء زمن الفعل، أو هي هيئة الفاعل أو المفعول باعتبار الفاعلية أو المفعولية، ففي قولك : جاء زيد راكبا، فطالما زيد فاعل للفعل (جاء) أي يقوم بالمجيء فانه راكب، فإذا انتقل عن الفاعلية انتقلت عنه الحال، فلم يعد راكباً، فالانتقال هو ارتباط الحال بالفعل أو

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العامل من جهة الزمن، والزمن يتحرك ويسير، وبذلك تنتقل الحال وتتغير، من هذا المنطلق عارضت الشواهد السابقة هذا المعنى وخالفته لذلك كانت الحال فيها لازمةً غيرَ منتقلة.

وكذلك قول الشاعر :

فَجاءَتْ بِهِ سِبْطَ العِظامَ كَأَنَّما عَمامَتُهُ بَيْنَ الرِّجالِ لِواءُ[1]

والحال (سِبْطَ العظام) أي مكتمل الهيئة سويّ الخِلْقة، وهذه الحال هي الأخرى متّسقة مع مسألة الخلق والصنعة لأن الحال في صميم خلقته فهي تشير إلى سوائها واكتمالها، وطالما أن الحال تتعلق الخلقة وبُنْيَتِها، فلا سبيلَ إلى أن تتحول عنه، فكانت لازمةً. وقد انسحبت الحال اللازمة على ما جاء فيه معنى الصنعة، فقد قيل : هذا مالك ذهباً، فإن المال مصنوع من الذهب مبني به، وكذلك قولهم هذه جبتك خزاً، فإنها مصنوعة من الخز مبنية به فلا تنفك عنه . وقد أدرك النحاة المتقدمون هذا المعنى وتنبهوا إليه، فابن السرّاج يشير إلى امتناع وقوع الحال خِلْقَةً لعلمه أنها تُخالف التحوّل إذ يقول : "ولا يجوز أن تكون [الحال] خِلْقَةً، ولا يجوز أن تقول : جاءني زيدٌ أحمرَ"[2].

---

(١) شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٢٠.

(٢) الأصول في النحو : ج١، ص٢١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً : الحال المشتقة والحال الجامدة :

والاشتقاق معيار آخر في حد الحال ويقصد بالاشتقاق أن تكون الحال مشتقةً[1]، ويمثله قولهم: جاء زيدٌ راكباً، وذهب عمرو راكضاً، وهي أوصاف مشتقة من الفعل ركب يركب ومصدره ركوباً، وركض يركض ومصدره ركضاً، وهكذا، فهذا هو أصل الحال من حيث اللفظ بناءً على تشبيه الحال بالصفة " لأن الحال صفة من جهة المعنى، ولذلك اشترط فيها ما يُشترط في الصفات من الاشتقاق نحو ضارب ومضروب وشبههما "[2].

لم يمنع ذلك أن تأتي الحال جامدة، فقد جاءت كذلك في مواضع متعددة في مثل قولهم: كلمته فاه إلى في، وبعته الشاء شاةً ودرهماً وبايعته يداً بيد وغيرها. ولما كان وقوع الحال جامدة محتملاً ومأثورا عن العرب، فقد أشار النحاة إلى ذلك، قال ابن مالك :

وكونُه منتقلاً مشتقاً يَغْلُبَ لكن ليسَ مستحقاً[3]

أي وقوعها مشتقةً غالبٌ فيها و " أن ذلك هو الغالب لا أنه لازم، وهذا معنى قوله فيما تقدّم لكن ليس مستحقاً "[4].

---

(١) وهناك خلاف بين الكوفيين والبصريين في أصل الاشتقاق أهو من الفعل أم من المصدر. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين : أبو البركات الأنباري، تح : محمد محي الدين عبد الحميد، بلا طبعة، ١٩٨٢م، ج١، ص٢٣٥، مسألة رقم ٢٨.

(٢) شرح المُفصّل : ج٢، ص٥٧.

(٣) شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٢٠.

(٤) السابق، ج١، ص٥٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد كان الأمر في معيار الاشتقاق كما كان في معيار التنكير، من جهة أن النحاة وجدوا الحال تأتي جامدة مخالفة المعيار، فأوردوا ما جاء منها مخالفاً – أي جامدة – وقالوا بتأويله بالمشتق، كما قالوا بتأويل المعرفة بالنكرة، ولكن الأمر هنا اختلف عنه في معيار التنكير، إذ إن مخالفة معيار الاشتقاق ومجيء الحال جامدة كان أكثر كماً ونوعاً منها في الحال التي جاءت مخالفة معيار التنكير على ما سنرى. وكان من النحاة المتأخرين أمثال ابن مالك وابن الوردي وابن هشام وابن عقيل، ومن استشعر بكثرة ورود الحال جامدة في وجوه بعينها، حتى إننا وجدنا بعضهم يستخدم عبارة ويكثر مجيء الحال جامدة في كذا وكذا، يقول ابن هشام : " وقد تكون جامدة في معنى المشتق، ويكثر ذلك إذا وُصِفَتْ نحو " فَتَمَثَّلَ لها بَشَراً سَوِيّاً[1]"[2]، ثم يذكر بعضاً من المعاني التي ترد الحال جامدةً ضمنها، ويقول ابن عقيل شارحاً على ابن مالك : " يكثر مجيء الحال جامدةً إن دلت على سعر نحو: بِعْهُ مُدّاً بدرهم، فمدّاً : حال جامدة وهي في معنى المشتق"[3].

ولقد حاول ابن الوردي حصر المعاني والوجوه التي تأتي فيها الحال جامدة، فذكرها هنا وهي[4] :

١ – إذا وقعت الحال في معنى الفاعلية نحو : كلمته فاه إلى فيّ، ومعناه مشافهاً. وبايعته يدا بيد أي مقابضةً أو مناجزةً أو نقداً.

---

(١) مريم، الآية ١٧.

(٢) شرح اللمحة البدرية : ص١٤٠.

(٣) شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٢٠.

(٤) انظر شرح التحفة الوردية : ص٢٣٩-٢٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢ – إذا وقعت الحال دالة على سعر نحو : جاء البرُّ قفيزاً بدرهم، أي مسعراً، وبعت الشاء شاةً ودرهماً، أي مُسَعِّراً.

٣ – إذا كانت الحال دالة على ترتيب نحو : ادخلوا رجلاً رجلاً، وادخلوا الأول فالأول، أي مرتبين، وتعلمت الحساب باباً باباً أي مرتّباً.

٤ – إذا جاءت الحال موصوفة نحو قوله تعالى " فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِياً "، والحال : (بشراً)، وهي موصوفة بقوله (سوياً)، وجاء زيد رجلاً صالحاً.

٥ – إذا كانت الحال دالة على تشبيه نحو : كَرَّ زيدٌ أسداً، أي مُشْبِهاً الأسد.

٦ – إذا كانت الحال دالة على أصل الشيْ نحو قوله تعالى " أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً "[١]، وهذا خاتمك حديداً، أو فرع الشيء نحو : هذا حديدك خاتماً، أو نوع الشيء نحو : هذا مالك ذهباً.

٧ – وإذا كانت الحال دالة على طور أو مرحلة نحو : هذا بُسراً أطيبُ منه تمراً.

٨ – وإذا كانت الحال جامدة في تأويل مشتق نحو قوله تعالى : " فَما لَكُمْ في المُنافِقِينَ فِئَتَيْنِ "[٢] وقوله تعالى : " فَتَمَّ ميقاتُ ربِّه أَرْبَعينَ ليلةً "[٣]، و "هذه ناقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيةً"[٤].

وهذه المعاني والوجوه نبيِّنها كما يلي :

---

(١) الإسراء، الآية ٦١.

(٢) النساء، الآية ٨٨.

(٣) الأعراف، الآية ١٤٢.

(٤) الأعراف، الآية ٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١ - معنى الفاعلية :

قولهم : كلمته فاه إلى فيّ، وبايعته يداً بيد، يذكر سيبويه في باب " ما ينتصب من الأسماء التي ليست صفة ولا مصادر لأنه حال القولين السابقين ويقول : " كأنه قال : كلّمته مشافهةً وبايعته نقداً، أي كلمته في هذه الحال"(١). فهو يقدر (فاه إلى فيّ) و (يداً بيد) بالمصدر (مشافهة) و (نقدا) ويتابعه في هذا التأويل المبرد في باب " الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالاً ". إذ يقول في القولين السابقين : "فإنما انتصب لأنه أراد كلمته مشافهة، وبايعته نقداً فوضع (فاه إلى فيّ) موضع (مشافهة) ووضع قوله (يداً بيد) في موضع نقداً"(٢).

ويقول ابن يعيش : "وأما قوله : كلمته فاهُ إلى فيَّ، فقولهم فاه نصب على الحال وجعلوه نائباً عن مشافهةً، ومعناه مشافهاً، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل ... وأمّا (بايعتُه يداً بيد) فهو أيضاً من باب كلمته فاه إلى فيّ "(٣). إذاً فالاسم الجامد هنا جاء دالاً على المصدر واسم الفاعل وقع موقعه.

وذهب الكوفيون إلى غير ذلك، فقالوا بإضمار (جاعلاً) في قوله : كلمته فاه إلى فيّ، أي جاعلاً فاه إلى في، وعليه فانتصاب (فاه) لن يكون على الحال إنما يكون مفعولاً به بعامل مضمر هو اسم الفاعل (جاعلاً) أو (ملاصقاً)، واسم الفاعل هذا هو الحال وانتصابه بالفعل كلّمته، وعلى ذلك فالجملة: كلّمته جاعلاً فاه إلى في، وجاعلاً : حال منصوبة.

---

(١) الكتاب : ج١، ص٣٩١.

(٢) المقتضب : ج٣، ص٢٣٦.

(٣) شرح المُفصّل : ج٢، ص٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يردّ ذلك ابن يعيش قائلاً : "لو جاز ذلك التقدير لجاز أن تقول : "كلّمته وجهَهُ إلى وجهي وعينَه إلى عيني وأشباه ذلك "[1] ومثل هذه الحالات لم ترد فلو جاز قياس الكوفيين لكانت هذه الحال قياسية وما كان (فاه إلى فيّ) من الشاذ الذي لا يُقاسُ عليه في رأي ابن يعيش، وبعد ذلك يؤيد رأي سيبويه ويتابعه فيما قال، "وجائز أن تقول : كلّمته فوه إلى في، على الرفع، على إرادة الواو أي : وفوه إلى في، ولا يجوز ذلك في قولهم : بايعته يداً بيد"[2] .

٢ - الحال الدالة على سعر :

نحو جاء البرُّ قفيزاً بدرهم أو قفيزين بدرهم، بعتُ الشاء شاةً ودرهماً، أي أن انتصاب الاسم الجامد على الحال يأتي دالاً على السعر، وعقد المبرد باباً في المقتضب أسماه : "بابُ ما يقع في التسعير"[3]. وأورد فيه قولهم : بعت الشاء شاةً ودرهماً وأوّلَ هذه الحال ب (مسعراً) كذلك التأويل في قولهم : جاء البرَ قفيزين بدرهم أو صاعين بدرهم، فقولهم : قفيزين، حال من البرَ، وكذلك صاعين فهما حالان وقعا موقع المشتق، فكأنه قال : " جاء البُرُّ مسعِّراً أو رخيصاً"[4] وهذا القول منسحب عند النحاة على هذا الباب .

---

(١) شرح المفصل : ج٢، ص٦١.

(٢) الكتاب : ج١، ص٣٩١.

(٣) انظر المقتضب، ج٣، ص٢٥٦.

(٤) شرح المُفصّل : ج٢، ص٦١، ويجوز الرفع فنقول : جاء البُرّ قفيزان بدرهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- **الجملة الفعلية الماضوية :** فإن في وقوعها حالاً خلافاً بين البصرة والكوفة، فقد جوّز ذلك الكوفيون ومنعه البصريون، واشترطوا لإجازته وجود (قد) قبل الفعل ظاهراً أومقدراً ولم يشترطه الكوفيون، ودار بين الفريقين كلام في ذلك كما ينص الأنباري في احدى مسائل الانصاف[١].

إن في هذه المسألة -كما يرى الباحث- واقعين، واقع نظري وواقع استعمالي، ففي الواقع النظري يتغلب منطق البصريين على الكوفيين لأنه مبني على المنطق العقلي، ولكن في الواقع العملي لا يبدو الأمر كذلك.

فالبصريون ذهبوا الى تقدير (قد) اذا لم توجد في ظاهر النص، يقول ابن السراج : "فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ولا بد من أن يكون معه (قد) إما ظاهرةً وإما مضمرة"[٢].

ويعلّق ابن يعيش على قول الشاعر :

وطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِ غدا والزِّقُ ملآنُ[٣]

أي وقع الحال هنا فعلاً ماضياً وهو (غدا)، فقدر ابن يعيش (قد) قال[٤]: إنها مرادة في النص، وكذلك فعل البصريون في الآية الكريمة التي يستند اليها والكوفيون وهي "أو جاؤوكم حصرت

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ج١، ص٢٥٢، مسألة رقم ٣٢.

(٢) الأصول في النحو : ج١، ص٢١٦.

(٣) شرح المُفصّل : ج٢، ص٦٧.

(٤) انظر شرح المُفصّل : ج١، ص٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صدورهم"[1] وهي عند البصريين: (قد) حصرت صدورهم، وفي الحقيقة، إن تأويل (قد) في حال عدم وجودها في عدة نصوص وشواهد غير موجودة يلغي قيمة الشرط الذي اشترطه البصريون لأنه في الواقع الاستعمالي ترد الحال (بقد) وبغيرها كما في الشواهد، فلا معنى إذاً لوجود (قد) ظاهرة أو عدم وجودها، لذلك نرى أن الكوفيين كانوا موفقين في هذه المسالة أكثر من البصريين فالواقع الاستعمالي ينتصر لهم. وقد تابع الكوفيين الأخفشُ وهو بصري، ورأى ما رآه الكوفيون في هذه المسألة.

أما بشأن الرابط في الفعل الماضي الواقع حالاً فهو الواو أو الضمير، أمّا الواو فلا تدخل على الفعل الماضي الا اذا كان مسبوقاً (بقد)، نحو جاء زيد وقد علاه الشيب، ويجوز ألاّ تقترن به فنقول: جاء زيد قد علاه الشيب، مع قد، ومن ذلك قول الشاعر:

ذَكَرْتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطُرُ بَيْنَنا وقَدْ نَهَلَتْ منّا المُثَقَّفَةُ والسَّمْرُ[2]

فجاء الشاعر بالواو قبل قد، أما الضمير فقد يرد، وحذفه –أيضاً– سائغ، فمنه قولنا: جاء زيد وقد علاه الشيب، والضمير في (علاه) يعود الى زيد، وفي قوله تعالى:"أوجاؤوكم حصرت صدورهم" والضمير في قوله (صدورهم)، ومِنْ حَذْفِهِ قول الشاعر السابق: (وقد نَهلت منا المثقفة السمر)، وقولنا، مثلاً: جئت وقد غابت الشمس، أمّا تَرْكُ الجملة بلا رابط واو أو ضمير فهو ممتنع.

---

(١) النساء، الآية ٩٠.

(٢) شرح المُفصّل : ج١، ص٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- **الجملة الفعلية المضارعية** : أما في ذات الفعل المضارع فلا خلاف في وقوعها حالاً لأن المضارع فعل للحال ويدل عليه بلا شك ثم أنه يسهل تأويل المضارع باسم الفاعل وهو الاسم الذي يكثر ذكره حالاً في الأمثلة المصنوعة التي يمثل بها النحاة نحو: جاء زيدٌ راكباً وذهب عمرو مسرعاً ومررت بزيد واقفاً ونظرت اليه ضاحكاً وهكذا، يقول ابن السراج "اعلم أنه يجوز لك أن تُقيمَ الفعلَ مقامَ اسمِ الفاعل في هذا الباب إذا كان في معناه وكُنْتَ إنما تريد به الحال المصاحِبَةَ للفعل، تقول: جاءني زيدٌ يضحك أي ضاحكاً، وضربْت زيداً يقومُ إنما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضر من الزمان"(١).

فإن معيار صحة وقوع الفعل حالاً هو تقديره باسم الفاعل، فإذا صلح فإن وقوعه حالاً سائغ، وهو يشيع مع الفعل المضارع ويسهل تأويله، وأشار الى ذلك ابن السراج في قوله السابق "انما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضر من الزمان" نحو قوله تعالى : "فَجاءَتْهُ احْداهُما تَمْشي على استِحْياء"(٢) أي ماشية، وقال الشاعر:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشو إلى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ(٣)

والمراد عاشياً(٤).

أما الرابط في هذه الجملة فإنه يعتمد على اثبات الفعل أو نفيه، فإذا كان مثبتاً فلا ضرورة للربط بالواو فنقول: جاء زيد يضحك ومررت بعمرو يقرأ ومنه قول الشاعر: (متى تأته تعشو الى

---

(١) الأصول في النحو : ج١، ص٢١٦.

(٢) القصص، الآية ٢٥.

(٣) الكتاب : ج٣، ص٨٦.

(٤) شرح المفصل : ج٢، ص٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ضوء ناره)، وقوله عز وجل، "فَجاءتْهُ إحداهُما تَمْشِي عَلى اسْتِحْياء" ووجوده ممتنع فلا نقول جاء عمرو ويقرأ، أما اذا كان المضارع منفياً فإن الواو تدخل عليه، ولا يمتنع تركها، فكلا الأمرين جائز أي ذكرها وعدمه وسبب قبول الواو في حالة نفي المضارع أنه أَشْبَهَ الجملة الاسمية بدخول النفي عليه -كما يقول النحاة-، لذلك دخلت الواو عليه، ومن دخول الواو على المضارع الواقع حالاً قوله تعالى -في قراءة ابن عامر- : "ولا تتبعانِ سبيل الذين لا يعلمون"[1] بتخفيف النون وكسرها، وقوله تعالى(ولا تتبعان) في محل النصب على الحال وقد ورد فيه الواو، ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر:

بِأَيْدي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ يَكْثُرِ القَتْلَى بِها حِينَ سُلَّتِ[2]

فالحال (ولم يكثر القتلى بها حين سُلَّت)، وقد استخدم الشاعر الربط بالواو مع المضارع المنفي وكذلك قوله تعالى : "فاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي البَحْرِ يَبَساً لا تَخافُ دَرَكاً وَلا تَخْشى"[3].

وفي الآية قول الله تعالى (لا تخاف) وهي جملة في محل النصب على الحال تخلو من الواو، وهنا يُشارُ الى شَبَهِ الفعليةِ بالاسميّةِ من جهة أنها لم تبدا بالفعل، فلما بدأت بحرف شابهت الاسمية لذلك جاز فيها الواو أما الضمير فوجوده جائز وعدمه كذلك أي أننا في الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع في الخيار بالإتيان بالواو، أو عدم الإتيان بها.

---

(١) يونس، الآية ٨٩، رُوي ذلك عنه "ابن ذكوان والراجوني عن أصحابه عن هشام بتخفيف النون وتكون لا نافية فيصير اللفظ لفظ الخبر ومعناه النهي، انظر: النشر في القراءات العشر، محمد الدمشقي المشهور بابن الجزري، إشراف وتصحيح : علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بلا طبعة ولا تاريخ، ج٢، ص٢٨٦.

(٢) شرح المُفصّل : ج٢، ص٦٧.

(٣) طه، الآية ٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تاسعاً : تعدد الحال:

تتعدد الحال في أسلوب العربية[1]، وعند جمهور النحاة تاتي حسب صاحبها على نمطين:

النمط الأول : حال متعددة من واحد، ولها صور:

١- تعدد يفيد زيادة في وصف الهيئة، نحو: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، فهيئة زيد هنا جاءت موصوفة بالركوب والضحك معاً، والحال الثانية أفادت زيادةً في وصف الهيئة وهذه الحال يسميها النحاة المترادفة. وإذا كان صاحب الثانية هو الضمير المستتر في الأولى، فان النحاة يسمونها الحال "المتداخلة"[2].

٢- تعدد يفيد الوصول الى معنى واحد وسط بين الحالين المتتاليتين نحو قولهم: جاء زيدٌ مسرعاً مبطئاً أي : معتدلاً في سيره، وأكلت الطعام حاراً بارداً أي : معتدلاً في حرارته، وقد رفض النحاة هذه الصورة من التعدد ما لم يُقصد بها التوصل الى معنى واحد من توالي الحالين، لأن الحالين في مثل هذه الصورة متعارضتان في المعنى فالسرعة عكس الإبطاء والحرارة عكس البرودة. " ولا

---

(١) مذهب جمهور النحاة هو جواز تعدد الحال من واحد، وذهب أبو علي الفارسي وابن عصفور، وغيرهم إلى منع ذلك، وحجتهم أن العامل الواحد لا ينصب إلاّ حالاً واحدة، ففي مثل : جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، وفيه (راكباً ضاحكاً) حالان، جعلوا عامل الأولى هو الفعل (جاء)، وصاحبها زيد، وعامل الثانية هو الحال الأولى، وصاحب الثانية الضمير المستتر في الحال الأولى، وبذلك لا تكون الحال متعددة، بل لكل حالٍ منهما عامل اختص بها، وصاحب اختصت له، ولم تشتركان في عاملهما وصاحبهما. انظر وانظر : شرح الأشموني، ج١، ص٢٥٤.

(٢) انظر مغني اللّبيب عن كُتب الأعاريب : جمال الدين بن هشام، تح : مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م، ص٧٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أفي السِّلْمِ أعْياراً جَفاءً وغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أشْباهَ النساء العَوارِكِ[1]

ويقول : " أي تنقّلون وتلونون مرة كذا ومرة كذا وقال :

أفي الولائِمِ أولاداً لواحدةٍ وفي العِيادةِ أولاداً لعلاتِ[2]

وهذه الأحوال منتصبة بعوامل محذوفة تقديرها (أتحول) أو (أتلون)، وقرائنها حالية، يدل عليها ما يراه المتكلم أو يشعر به من حال المخاطب أو صاحب الحال.

ويحذف عامل الحال بمسوغ مقالي، وذلك كأن تكون الحال جواباً عن استفهام نحو قولنا: كيف جئت ؟ فيجاب : (راكباً) وهي حال عاملها حذف جوازاً وتقديره من جنس الفعل الوارد بالاستفهام (جئت)، ومسوغ حذف العامل قول السائل كيف جئت، وهذا كثير وشائع.

سادساً : حذف عامل الحال وصاحبها :

وقد تحذف الحال وصاحبها وهذا يقع في عبارات بعينها معينةً وهي قولنا : اشتريته بدرهم وصاعداً أو فزائداً والتقدير في هذه الجملة : اشتريته بدرهم فزاد الثمنُ صاعداً أو ذهب الثمن صاعداً فالحال صاعداً، وصاحبها (الثمن) وعاملها (ذهب) أو (زاد) وهذا الحذف من قبيل التخفيف لكثرة الاستعمال[3].

---

(١) الكتاب : ج١، ص٣٤٤.

(٢) السابق : ج١، ص٣٤٣.

(٣) انظر، شرح المُفصّل : ج٢، ص٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سابعاً : صاحب الحال :

لقد تعرض النحاة فيما تعرضوا لـه فـي بـاب الحـال إلـى صـاحب الحـال، وشـكّل مسـألة مـن المسائل التي دار في بعض جوانبها أخذ وردّ في هذا الباب، فقد أوردت المسألة كثير مـن المصنفـات النحوية المتقدمة، والتي تتفق على أن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، يقول الزمخشري : "وحقهـا أن تكـون نكـرة وذو الحـال معرفـة "[1]، وهـو مـا يتفـق عليـه جمهـور النحـاة، وقـد أشـارت مصنفاتهم أيضاً إلى وقوع صاحب الحال نكرة بمسوغات لأنه خلاف للأصل، وقد عيّن بعض النحـاة هذه المسوغات وتحدثوا عنها، يقول ابن الـوردي : "كذلـك جـاز أن يكـون صـاحب الحـال نكـرة إذا وَضُحَ المعنى، ولا يكون ذلك إلاّ بمسوّغ "[2]. يشير ابن الوردي فيما سبق إلـى جـواز كـون صـاحب الحال نكرة، وأن أصله أن يكـون معرفـة، وقـد يـأتي المبتـدأ نكـرة بمسـوغات وشـروط، كذلـك ينكّـر صاحب الحال بمسوغات وشروط ويقول ابن عقيل أيضاً : " حقّ صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوّغ"[3].

فمن الواضح أن صاحب الحال يأتي معرفة كقولنا : جاء زيدٌ راكباً، ومررت بـالرجل قائمـاً، ويأتي نكرة بمسوّغ، ويظهر من قول ابن عقيل السابق أن صاحب الحال قد يـأتي نكـرة بغير مسّوغ

---

(١) شرح المفصّل :ج١، ص٦٢.

(٢) شرح التحفة الوردية : ص٢٣٥.

(٣) شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبدو ذلك من قوله : ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوّغ، أي أن غالبيـة وقوعـه منكـراً يكـون بمسوّغ والبقية الباقية يقع منكراً بغير مسوّغ[1].

١ – وقوع صاحب الحال نكرة بمسوّغ :

يذكر ذلك عدد من النحاة ويوردون هذه المسوغات ويحصرونها فيما يلي :

أ – يقع صاحب الحال منكراً إذا تقدم عليه الحال نحو قول الشاعر :

وبالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لِوْ عَلِمْتِهِ شُحوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدي العَيْنَ تَشْهَدِ[2]

والحال (بيّناً) وصاحبها (شحوب) وهو نكرة والحال متقدمة عليه.

والقول الآخر :

وما لامَ نَفْسِي مِثْلَها لِي لائِمٌ ولا سَدَّ فقري مِثْلُ ما مَلَكَتْ يَدي[3]

والحال (مثلَها) وصاحبها (لائم) والحال متقدمة عليه.

ومنه قول الشاعر أيضاً :

وتَحْتَ العَوالي بِالقَنا مُسْتَظِلّةً ظِباءٌ أعارتْها العُيونَ الجآذرُ[4]

فالحال (مستظلةً) وصاحبها (ظباء)، والحال متقدمة على صاحبها النكرة، فـإذا تقدمت الحـال على صاحبها فورود صاحبها نكرة جائز وهذا هو المسوّغ الأول لتنكير صاحب الحال، وهـو تطبيـق

---

(١) انظر شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٢٥.
(٢) الكتاب : ج٢، ص١٢٣.
(٣) شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٢٧.
(٤) الكتاب : ج٢، ص١٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للقاعدة المعروفة في باب النعت، وهو امتناع تقديم النعت على المنعوت، فلما تقدم النعت انتصب على الحال ولم يبق نعتاً فصار النعت حالاً وصار المنعوت صاحب الحال.

إن الأصل في مثل هذه التراكيب أن يكون المنصوب المتقدم (موحشاً، بيّناً، ومثلها، ومستظلةً) نعتاً للنكرة لا حالاً لها، فنقول مثلاً : جاء رجلٌ ظريفٌ، وبالجسم مني شحوب بينٌ، ولميّة طلل قديم موحش وهكذا ...، فلما تقدم النعت على المنعوت النكرة انتصب على أنه حال منها. والوجه الجيد – عند النحاة – أن يكون نعتاً. يقول المبرد " وذلك قولك : مررت برجلٍ ظريفٍ، فوجه هذا الخفض لأنك جعلته وصفاً لما قبله. كما أجريت نعت المعرف عليها وإن نصبت على الحال جاز "[1].

ويقصد – فيما نحسب – بقوله : فوجه هذا الخفض أن الخفض هو الوجه الجيد فيه، ونصبه على الحال جائز ولكن جعله نعتاً أقوى من جعله حالاً، بدرجة أقل من كونه نعتا مع جوازه لأن صاحب الحال نكرة.

ويصف الزمخشري تنكير صاحب الحال أنه (قبيح) إذ يقول : " وتنكير ذي الحال قبيح"[2]. ويعلق على ذلك ابن يعيش بقوله : " وتنكير ذي الحال قبيح وهو جائز مع قبحه، ولو قلت : "جاء رجلٌ ضاحكاً" لقبح مع جوازه وجعله وصفا لما قبله هو الوجه "[3] أي أن الحال من النكرة جائزة ولكن ذلك (قبيح) وكونه نعتاً "هو الوجه " أي هو الأكثر والأقوى في اللغة من كونه حالاً.

---

(١) المقتضب : ج٤، ص٢٨٦.

(٢) شرح المُفصّل : ج٢، ص٦٢.

(٣) السابق، ج٢، ص٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب – والمسوّغ الثاني لتنكير صاحب الحال أن يخصص بوصف أو بالإضافة نحو قوله تعالى : "فيها يُفْرَقُ كُلُّ أمرٍ حَكيمٍ أمراً مِنْ عِنْدَنا "[1].

وقول الشاعر:

نَجَّيْتَ يا رَبِّ نوحاً واستَجَبْتَ لَهُ في فُلْكِ ما خَرِفي اليمِّ مَشحونا[2]

والحال قوله (مشحوناً) وصاحبها (فلك) وهو موصوف بقوله (ماخر). أما تخصيص صاحب الحال بالإضافة فنحو قوله تعالى " وَقَدَّرَ فِيها أَقْواتَها فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَواءً للسائِلين"[3] فالحال (سواءً) وصاحبها (أربعة) وهي مضافة لقوله (أيام).

ج – والمسوّغ الثالث هو سبق صاحب الحال بنفي أو نهي أو استفهام، فما سُبِقَ بنفي نحو قوله تعالى: " وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ وَلَها كِتابٌ مَعْلوم "[4] وصاحب الحال قوله (قرية) وهي نكرة مسبوقة بنفي في قوله تعالى (ما أهلكنا) فجاز أن تكون نكرة وجاءت منها الحال وهي قوله (إلا ولها كتاب معلوم)، ومما جاء مسبوقاً بنهي قول الشاعر :

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإحْجامِ يَوْمَ الوَغى مُتَخَوِّفاً لِحمامِ[5]

فصاحب الحال (أحدٌ) وهو مسبوق بنهي في قوله (لا يركنن)، وجاءت منه الحال (متخوفاً).

ومنه قول الشاعر أيضاً :

---

(١) الدخان، الآية ٤.

(٢) شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٢٨.

(٣) فُصّلت الآية ١٠.

(٤) الحجر، الآية ٤.

(٥) شرح ابن عقيل، ج١، ص٥٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يا صاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِياً فَتَرى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعادِها الأَمَلا[1]

وصاحب الحال (عيش) وهو مسبوق بالاستفهام في قوله (هل حمّ) وجاءت منه الحال (باقياً)، فلما سبق صاحب الحال النفي أو النهي أو الاستفهام جاز وقوعه نكرة ومجيء الحال منه.

٢ - صاحب الحال المنكّر بلا مسوّغ :

يذكر النحاة أن هناك من صاحب الحال ما يأتي نكرة ولا مسوّغ لتنكيره مما ذكر سابقاً.

" وقد يجيءُ صاحبُ الحالِ نكرةً بلا مسوّغ "[2].

ومن ذلك قول العرب : مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ، وقولهم أيضاً : عليه مائَةٌ بِيْضاً وعليه مائة عيناً.

وصاحب الحال في هذه الشواهد نكرة كما نرى، ولا مسوّغ لذلك من المسوّغات السابقة، ولقد اختلف في قبول تنكير صاحب الحال هنا، أيجعل قياساً فيه أم يحفظ ولا يقاس عليه.

قال سيبويه : " ومثلُ ذلك : عليهِ مائة بيضاً، والرفع الوجه، ومائة عيناً والرفع الوجه، وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون مررت بماءٍ وقِعْدَةَ رَجُلٍ، والجر الوجه "[3].

وقال أيضاً : " وزعم الخليل أن هذا جائز ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً " ومثل ذلك : مررت برجل قائماً إذا جعلت المرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ قائماً وهو قول الخليل -رحمه الله-"[4].

---

(١) شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٣٠.

(٢) شرح التحفة الوردية : ص٢٣٨.

(٣) الكتاب : ج٢، ص١١٢.

(٤) السابق، ج٢، ص١١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويجعل سيبويه كون الحال صفة أولى وهذا بيّن عندما علّق على قول يونس بن حبيب : مررت بماء قعدةَ رجل، فقال سيبويه : والجر الوجه، وبالجر يكون (قعدة) نعت لا حال، وقوله الوجه، يقصد أنه الأولى والأكثر والأشيع في اللغة من كونه حالاً، فأن تكون نعتاً أقوى وأجود من كونها حالاً. كذلك في قوله : عليه مائة بيضاً وعيناً، إذ قال : والرفع الوجه.

ويتابع المبرّد سيبويه في جواز ذلك إذ يقول : " ومثل هذا قولك : جاءني رجل ظريفٌ، فَيُجْعَلُ (ظريفٌ) نعتاً لرجل ويجوز : جاءني رجل ظريفاً على الحال"(١). فهو يجيز ما أجازه سيبويه من كون الحال جائز من النكرة، بلا مسوّغ، ويوافق المبرد سيبويه أيضاً من أن يكون الحال نعتاً في هذه الأمثلة أقوى من كونه حالاً ويستخدم نفس التعبير للدلالة على ذلك وهو قول سيبويه : الجر الوجه والرفع الوجه، فيقول المبرّد: " وذلك قولك مررت برجل ظريف فوجه هذا الخفض، لأنك جعلته وصفاً لما قبله كما أجريت نعت المعرفة عليها، وإن نصبت على الحال جاز"(٢)، فإذا صح ذلك فإنه بالتالي لا قيمة للمسوغات التي أشار إليها بعض النحاة – وليست تفيد في هذه المسألة شيئاً لأن الحال تقع من النكرة بلا مسوّغ، كما تقع منها موصوفة أو مخصصة أو في سياق النهي أو النفي أو الاستفهام، وتصبح هذه القيود أو المسوّغات أموراً جانبيّة وليس لها كبير فائدة، ولا يتوقف على وجودها أو عدمه شيء، والشواهد الشعرية المسوّقة للتدليل على تنكير صاحب الحال، إنما يستدل بها في باب العامل وتقدم الحال عليه ولا يُحتجّ بها لتسويغ تنكير صاحب الحال.

---

(١) المقتضب : ج٤، ص٢٨٦.

(٢) الكتاب : ج٤، ص٣٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- صاحب الحال المجرور بحرف جر[١] :

والخلاف في هذه المسألة هو حول جواز تقديم الحال على صاحبها مجرورة بحرف جر، وقد ذهب سيبويه إلى أن الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور، يقول : "ومن ثم صار (مررت قائماً برجل) لا يجوز، لأنه صار قبل العامل من الاسم وليس بفعل، والعامل (الباء) ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل "[٢]. لقد ذكرنا سابقاً أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان معنوياً، وسيبويه هنا يؤكد ذلك ويطبق هذه القاعدة، فالجملة التي مثل بها أصلها : مررت بالرجل قائماً، والحال (قائماً) من (الرجل) والعامل معنوي وهو حرف الجر، والعوامل المعنوية لا تصرّف لها في الحال كالفعل، ولذلك صارت هذه الجملة بعد التقديم : مررت قائماً برجل من باب تقديم الحال على عاملها المعنوي وهذا غير جائز. من هذا المنطلق يرى سيبويه أن تقديم الحال على صاحبها المجرور لا يجوز، وهو يقيس هذا التقديم على التقديم المرفوض في قولنا : قائماً هذا رجلٌ، وهذا ممتنع لأن العامل معنى الفعل وهو التنبيه في (هذا)، ويوافق سيبويه المبردُ هنا أيضاً ويقول : "وتقول : مررت راكباً بزيد إذا كان لك، فإن أردت أن يكون لزيد لم يجز لأن العامل الباء "[٣] والمبرد يشير إلى أن الحال إذا كانت للمتكلم في مررت، فموقعها كما أوردها صحيح لأن العامل عندئذ الفعل (مررت)، فإذا كان زيدٌ هو الراكب، فالتقديم ممتنع لأن العامل (الباء) وهو لا يقوى على التصرف فلا تقدّم الحال عليه، فيمتنع عند سيبويه والمبرد قولنا : مررت راكباً بزيد ومررت جالسةً بهند وغير ذلك .

---

(١) الحديث هنا عن حرف الجر غير الزائد.

(٢) المقتضب : ج٢، ص١٢٤.

(٣) السابق، ج٤، ص١٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب ابن كيسان (ت: ٢٩٩هـ) إلى تجويز[١] هذا التقديم مستدلاً بقوله تعالى : " وما أرسلناك إلا كافةً للناس " وتكوّن وفي رأيه (كافة) حالٌ من الناس فعلى هذا فإن الحال متقدمة على صاحبها المجرور بحرف اللام وهو (للناس)، وتابعه أبو علي الفارسي وقد جوز هذا التقديم أيضاً ابن مالك إذ يقول :

وسَبْقُ حالِ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ أبوا ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ[٢]

يقول ابن عقيل معقباً : " مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا تقول في : مررت بهندٍ جالسةً، مررت جالسةً بهند "[٣].

ويستشهد ابن عقيل بقول الشاعر :

فإن تَكُ أذوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبوا فَرَغاً بِقَتْلِ حِيالِ[٤]

والحال (فرغاً) وهي من (قتل) المجرور بالباء وهي متقدمة عليه.

يحاول الاسفراييني[٥] أن يردّ احتجاج ابن كيسان في الآية الكريمة، ويذهب إلى أن قوله تعالى (كافة) يمكن أن يكون منصوباً على المصدر. والمعنى : وما أرسلناك إلا رسالةً عامةً، فإذا كان (كافة) منتصباً على المصدرية فإن استدلال ابن كيسان ليس بصحيح، ويذكر تخريجاً آخر للآية،

---

(١) انظر لباب الإعراب : تاج الدين الاسفراييني، تح : بهاء الدين عبد الوهاب، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص٣٢٢، يذكر المحقق كلاماً للاسفراييني نفسه في حاشية الصفحة المذكورة والكلام من حاشية الاسفراييني على اللباب.

(٢) شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٣١.

(٣) السابق، ج١، ص٥٣٢.

(٤) شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٣٣.

(٥) انظر لباب الإعراب : ص٣٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو الخفض، إذ يذهب إلى أن (كافة) يمكن أن يكون حالاً من الكاف في (أرسلناك)، وبالتالي هي حال من المفعول به، وليست من المجرور وأصلها (كافاً) أضيفت إليها التاء للمبالغة، والمعنى وما أرسلناك إلا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر، وبذلك يرد قول ابن كيسان في تجويز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، ومن استدل بهذه الآية الكريمة على ذلك، والاسفراييني (ت: ٦٨٤هـ) يتابع سيبويه والمبرد في عدم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور.

لقد انطلق سيبويه ومن تابعه في منع تقديم الحال على صاحبها المجرور من قضية العامل، فالعامل هو حرف الجر، وهو عامل لا يتصرف في الحال أي لا يعمل فيها متقدمة عليه، لذلك يلتزم هنا تأخير الحال ويتحتم تقديم العامل عليها، فيقال : مررت بهندٍ جالسةً ولا يقال : مررت جالسةً بهندٍ. وكان أبو علي الفارسي من الذين صرّحوا بمنع تقديم الحال على عاملها المعنوي، لأنه لا يتصرف في الحال ولا يعمل فيها، وكذلك ابن مالك، فقد صرح بذلك أيضاً، لكنا وجدنا في هذه المسألة، أن أبا علي الفارسي وابن مالك وغيرهم قد أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، وحرف الجر عامل معنوي لا يتصرف في الحال فلا يعمل فيها متقدمة عليه وبذلك يكون الفارسي وابن مالك قد ناقضا أنفسهم في هذه المسألة.

لقد صرح ابن مالك في تجويزه هذا أنه يستند إلى ما ورد عن العرب من قول، فقال : "ولا امنعه فقد ورد ". وذكر له الشارح بيتين من الشواهد فيهما الحال متقدمةً على صاحبها المجرور، فصارت المسألة هنا تنازع بين القاعدة المتفق عليها عند النحاة وهي منع تقديم الحال على العامل المعنوي، وبين ما ورد عن العرب. فإذا طبقنا القاعدة والحكم في العامل فإن تقديم الحال على المجرور بالحرف ممتنع وهذا ما فعله سيبويه ومن تابعه ومن نظر فيما ورد عن العرب فهو جائز،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعبارة أخرى فإن المسألة تضارب بين القياس من جهة والسماع من جهة أخرى، فالقياس يمنع هذا التقديم والسماع يجيزه.

وهنا نلجأ إلى ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) في الخصائص لحسم القضية، يقول ابن جني في باب "تعارض السماع والقياس : " إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْهُ في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى : "اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ" فهذا ليس بقياس لكنَّه لا بد من قبوله، لأنَّك إنما تَنْطِقُ بلغتهم وتَحْتَذِي في جميع ذلك أمثلتهم ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره"(١).

يقول ابن جني : إن المسموع يبقى محفوظاً كما هو، ولا يحقّ لنا أن نتدخلَ فيه مصححين أو مخطئين، ولا يقاس عليه فلا يجعل حكما أو قاعدة بل يظل كما هو عليه، فإذا نقلنا قراره هذا إلى مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور، فإن الشواهد على هذا التقديم تبقى محفوظة كما وردت ولا يقاس عليها، فلا يجوز هذا التقديم مطلقاً، وهذا مذهب سيبويه وما نميل إليه.

٤- صاحب الحال المجرور بالإضافة :

قد يقع صاحب الحال مجروراً بالإضافة، والإضافة عامل معنوي، واختُلِفَ حول جواز مجيء الحال من المجرور بالإضافة أو عدم جواز ذلك نحو قولهم : هذا غلام هندٍ ضاحكةً. قال السهيلي : "ولو قلت : هذا غلام هندٍ ضاحكةً لم يجز لما ذكرناه، فإن قلت يعمل فيها ما يعمل في الغلام المضاف، فهو محال لأن (ضاحكةً) من صفة هند لا من صفة الغلام فيبطل من كل وجه"(٢).

---

(١) الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني، تح : محمد علي النجّار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م، ج١، ص١١٨.

(٢) نتائج الفكر في النحو : ص٣١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن العامل في مثل هذا التركيب (هذا غلام هندٍ ضاحكةً) هو معنى الإضافة، وعند من منع مجيء الحال والحال معاً، ومعنى الإضافة لا يقوى على العمل -لأنه معنوي- إلاّ بشرطين ذكرهما النحاة، إذا توافر أحدهما على الأقل جاز مجيء الحال من المضاف إليه، وإن لم يتوفر لم يجز أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ويصح الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه، فكأنهما شيء واحد. وبالتالي يكون العامل في صاحب الحال عاملاً في الحال، فلو أنهما شيئان مفترقان كقولنا: "هذا غلام هندٍ ضاحكةً" لم يجز، لأن العامل لا يكون واحداً بل هناك عاملان وهما (هذا) ومعنى الإضافة وهذا مرفوض. فإذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء منه أصبحا شيئاً واحدا غير مفترقين، فيعمل العامل في صاحب الحال الذي هو جزء واحد ومن ثم يتعدى إلى الحال فينصبها فيجوز عندئذٍ أن تأتي بالحال من المضاف إليه وذلك نحو قوله تعالى : "ونزعنا ما في صدورهم من غلّ إخوانا "[1] فصاحب الحال الضمير المضاف إليه في قوله تعالى (صدورهم) والمضاف (صدور) والصدور جزء من أجسام صاحب الضمير، ويجوز هنا حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيجوز في غير القران، ونزعنا ما فيهم من غل إخوانا، ونحو ذلك قولنا : رَأَيْتُ وَجْه هندٍ ضاحكةً، لأن وجهها جزء منها، ويجوز أن نقول: رأيت هنداً ضاحكةً، فصار المضاف والمضاف إليه شيئاً واحداً، وهذه علاقة مادية ملموسة بين المضاف والمضاف إليه.

وهناك ما يكون مرتبطاً فيه المضاف والمضاف إليه بعلاقة معنوية وتنطبق عليه ما ينطبق على المضاف والمضاف إليه المرتبطين بعلاقة مادية من حيث إقامة الكل مكان الجزء أو الذي هو

---

(١) الحجر، الآية ٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كالجزء، في قوله تعالى:" واتَّبِع مِلَّةَ إبراهيمَ حَنيفاً "[1] فقوله تعالى (حنيفا) وقعت حالاً من المضاف إليه (إبراهيم) وهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف، (وملة) جزء من (إبراهيم) لكن هذا الجزء ليس مادياً إنما هو معنوي فالعلاقة ليست محسوسة، كعلاقة الوجه بالجسم أو اليد وغيرها من الأعضاء، ويجوز أن يقال في غير القرآن اتبع إبراهيم حنيفاً.

والشرط الثاني لتجويز مجيء الحال من المضاف إليه هو أن يكون المضاف مما يجوز أن يعمل في الحال، فإذا قوي على العمل في المضاف إليه عمل في الحال، فيعمل بذلك في الحال وصاحبها، وعند ذلك يجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه، ولا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل"[2]. وذلك نحو قولنا : هذا ضاربُ هندٍ واقفةً.

فالعامل هنا واحد، وهو يصح أن يعمل في المضاف إليه، فيجوز : هذا ضاربٌ هنداً فلما كان العامل قوياً إلى درجة العمل في صاحب الحال والحال معاً، كان انتصاب الحال من المضاف إليه جائزاً لكنه هنا لم يعمل النصب في صاحب الحال إنما عمل الإضافة، ومن ثم تجاوز إلى الحال فنصبها مع إمكانية نصبه لصاحب الحال، نحو ذلك قوله تعالى : " والنار مثواكم خالدين فيها"[3] يقول السهيلي : ولكن يجوز الحال من المضاف إليه إذا كان في المضاف معنى الفعل نحو هذا ضارب هند

---

(١) النساء، الآية ١٢٥.

(٢) نتائج الفكر في النحو : ص٣١٥.

(٣) الأنعام، ص١٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمةً أو أعجبني خروجها راكبةً، ونحو قوله : "والنار مثواكم خالدين فيها" لأن ما في المضاف من معنى الفعل واقع على المضاف وعاملٌ فيما هو حال منه" (١).

وعلى ذلك فإن من تمسك بوجوب أن يكون العامل في الحال وصاحبها واحد، فإنه يجيز الحال من المضاف إليه في شروط ويمتنع إن لم يتوفر أحدهما، ومن لم يشترط كون العامل في الحال وصاحبها واحد فإنه يجيز الحال من المضاف إليه مطلقاً كما ذهب سيبويه.

ثامناً : الجملة الواقعة حالاً :

لقد كان في الاستخدامات اللغوية أشكالٌ متعددة للحال، فبالإضافة للحال المفردة الممثلة بقولنا: جاء زيد راكباً وذهب عمر مسرعاً، فإن هناك جملاً تقع هذا الموقع وتكون في محل النصب على الحال، أشار إلى ذلك النحاة وأوردوه في تصانيفهم وبحوثهم في باب الحال وذكروا.أن الجملة الاسمية والفعلية تقع أحوالاً " وتكون أي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح أن وقعت حالا مثلها "(٢).

وأبسط ما يُمَثَّل به على ذلك قولنا : جاء زيد وهو يبتسم، فقولنا : "وهو يبتسم" جملة اسمية بينت هيئة زيد عند المجيء كما بينت الحال المفردة هيئته عندما قلنا : "جاء زيد راكباً"، لذلك كانت هذه الجملة حالاً، والجملة الفعلية أيضا تقع موقع الحال وتبين هيئة صاحبها نحو قولنا: جاء زيدٌ يضحك، فطالما أن الجملة تبين الهيئة فلا مانع من وقوعها حالا ودلالتها عليه، وهو أمر مجمع عليه

---

(١) نتائج الفكر في النحو : ص٣١٥.

(٢) الفوائد الضيائية : ص٣٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متفق فيه عند النحاة " ولكن يجب أن تكون الجملة خبرية محتملةً للصدق والكذب، لأن الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال وإجراؤها عليه في مثل الحكم بها عليه، والجمل الإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء "(١).

لا يكاد النحاة يذكرون وقوع الجملة حالا حتى نراهم قد عرجوا على ذكر الرابط الذي يربط الجملة الواقعة حالا بما يسبقها من الكلام تأكيداً منهم على أهمية وجود علاقة لفظية بجانب المعنوية بين الجملة الحالية من جهة، وصاحب الحال من الجهة المقابلة.

الرابط في الحال الجملة :

يلخص الزمخشري ما يشترطه النحاة في الرابط الموجود في الجمل الواقعة حالاً بقوله: "والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسميةً أو فعليةً؛ فإذا كانت اسميةً فالواو ... وإن كانت فعلية لم يخل أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا، فإن كان مضارعا لم يخل من أن يكون مثبتا أو منفيا فالمثبت بغير واو " وقد جاء في المنفي الأمران، وكذلك في الماضي ولا بد معه من قد ظاهرة أو مقدرة "(٢).

---

(١) الفوائد الضيائية : ص٣٩١.

(٢) شرح المُفصّل : ج٢، ص٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ – **الجملة الاسمية :**

والجملة الاسمية يمكن أن تحتوي رابطين، وهما الواو، والضمير الذي يعود إلى صاحب الحال، ووجود هذين الرابطين معتمد على علاقة الجملة الاسمية الحالية بصاحبها. وهي نمطان :

١ – جملة اسمية حالية تكون إخباراً مباشراً عن صاحب الحال المذكور فيها نحو : جاء وهو يبتسم، فالجملة (وهو يبتسم) في محل النصب على الحال، وهي تتحدث مباشرة عن زيد، وهو صاحب الحال وترتبط بما قبلها بالواو على الأقل. ويمكن أن ترتبط بالواو والضمير معا كقولنا: ذهب عمرو ويده على رأسه. فهي بالواو والضمير الذي في "يده" إذ يعود إلى عمرو.

لقد وسم صاحب (لباب الأعراب) الربط بالضمير وحده بالضعف[١] وجاء بقول الشاعر :

فلولا جِنانُ اللَّيْلِ ما آب عامِرٌ إلى جَعْفَرٍ سِرْبالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ[٢]

ويمكن في مثل هذه الاستخدامات الاستغناء عن أحد هذين الرابطين والاكتفاء برابط واحد منهما : فإننا نقول : "ذهب عمرو قلبه يرتجف خوفاً"، ونستطيع أيضاً أن نضيف الواو فتصبح العلاقة بين الجملتين أوثق وأقوى فنقول : ذهب عمرو وقلبه يرتجف خوفاً، وفي هذه الجملة لا بد من رابط واحد على الأقل من الرابطين، ولا يجوز أن تترك بلا رابط .

---

(١) انظر اللباب : ص٣٢٧.

(٢) شرح الأشموني : ج١، ص٢٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢ – جملة اسمية حالية لا تكون إخباراً مباشراً عن صاحب الحال، إنما هي إخبار عن غيره نحو: جاء زيدٌ وعمرو قائم، فالجملة الاسمية (عمرو قائم) جملة مستقلة تماماً عن سابقتها (جاء زيد) وهي تبين هيئة عمرو عند مجيء زيد، لا هيئة زيد نفسه كما في النمط السابق عندما قلنا: جاء زيد وهو يضحك، مثلاً؛ إذ ليس في قولنا هذا إخبار مباشر عن هيئة زيد إنما يبين هيئة عمرو وليس هو بصاحب الحال، كذلك قولنا : جاء زيد والشمس طالعةٌ، ومن ذلك قوله تعالى : "يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وطائفةٌ قد أَهَمَّتْهُم أَنْفُسُهُم "(١).

كذلك قول امرئ القيس :

وقَدْ أَغْتَدي والطَّيْرُ في وُكُناتِها بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ(٢)

ويكون في هذا النمط كما هو السابق إذ لا بد من رابط وهو الواو أو الضمير أو اجتماع الرابطين معاً ومن ذلك قول الشاعر :

نَصَفَ النَّهارَ الماءُ غامِرُهْ ورَفِيقُهُ في الغَيْبِ لا يَدْرِي(٣)

والشطر الثاني من البيت جملة اسمية في موضع النصب على الحال وفيها الواو والضمير.

ووجود الضمير ينقل من هذا النمط الذي ليس فيه إخبار مباشر عن صاحب الحال إلى النمط السابق الذي فيه إخبار مباشر عن صاحب الحال.

---

(١) آل عمران، الآية ١٥٤.

(٢) شرح المُفصّل : ج٢، ص٦٦.

(٣) السابق، ج٢، ص٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فان الشطر الثاني من البيت (ورفيقه في الغيب لا يدري) يمثل حالاً، وموضوع الحديث فيه ليس صاحب الحال، إنما هو رفيقه والشاعر يذكر هيئة رفيقه لا هيئة صاحب الحال، ولكنه لما جاء بالضمير صار الحديث عن صاحب الحال نفسه وظل هو موضوع البيت.

ب- جمل مختلف فيها أهي من قبيل الجمل الاسمية الواقعة حالاً أم هي أشباه جمل، وذلك نحو: جاء زيدٌ عليه جُبَّة وَشْيٍ، أو لقيته على رأسه قلنسوة، والخلاف مُتَأَتٍّ من حيث موقع الحال في مثل هذا التركيب، أهو الجار والمجرور مثلاً وبذلك تكون الحال جملة اسمية. قال ابن يعيش:

"فأما لقيته عليه جبّة وشي فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهما أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بمحذوف ويكون ارتفاع (جبّة وشي) بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل، وهذا لا خلاف في جوازه ههنا لاعتماده على ذي الحال، والأمر الثاني أن يكون (جبّة وشي) مبتدأ والجار والمجرور الخبر وقد تقدم عليه"[1].

وهذا مدار الأشكال في هذه الجملة ونحوها فإذا أخذنا بالقول الأول وهو أنّ الجار والمجرور في موضع النصب على الحال، فإن هذه الجملة تخرج من الجمل الاسمية، وإذا أخذنا بالقول الثاني، بأن الجار والمجرور خبر مقدم والاسم بعده مبتدأ مؤخر فإنها عند ذلك جملة اسمية في موضع النصب على الحال. ولقد عدّ الزمخشري الجار والمجرور متعلقين بمحذوف وهما في موضع النصب على الحال "وأما لقيته عليه جبّة وشى فمعناه (مستقرةً) عليه جبة وشي"[2]. فالمحذوف المتعلق به

---

(١) شرح المفصل : ج٢، ص٦٦.

(٢) السابق، ج٢، ص٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجار والمجرور هو (مستقرة) أي: جاء زيدٌ مستقرةً عليه جبّة وشي. فحذفت الحال (مستقرة) وناب عنها قوله (عليه) فأصبح الجار والمجرور في محل النصب على الحال.

وقد قال الزمخشري ذلك في هذه الجملة وما شاكلها ليبتعد بها عن أن تكون جملة اسمية لكيلا تكون شاهداً على خلو الجملة الاسمية من الواو، كما يقول شارح مفصلة : فإننا إذا قلنا: جاء زيد عليه جبّة وشي، فإن الرابط فيها ضمير وهو المجرور في (عليه) ولا واو فيها.

يقول ابن يعيش: "وصاحب الكتاب خرجه على الوجه الأول لأنه لا يرى خلو الجملة الاسمية من الواو إذا وقعت حالاً"(١).

يُلحظ أن الزمخشري قد مال الى ضرورة وجود الواو مع الجملة الاسمية وعدم الاكتفاء بالضمير فيها فلا بد –عنده– من وجود الواو مع الجملة الاسمية، قد يفهم ذلك من قوله التالي: "والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فان كانت اسمية فالواو الا ما شذّ من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى أن يُعثر عليه في الندرة"(٢).

فاذا نظرنا في قول الزمخشري فإننا لا نرى فيه ذكراً للضمير وكأنه لا يعتدّ إلاّ بالواو رابطاً هنا، ولغته تتسم بالحسم في هذه المسألة فهو يقول : " فان كانت اسمية فالواو" ثم ذكر ما فيه ضمير يعود الى المفعول به (الهاء في كلمته) وهي الجملة: كلّمته فوه الى فيّ على سبيل الشذوذ، وكأنه يقول: إذا كان الرابط ضميراً من غير واو فان ذلك شاذ، وهذا ما أثار حول رأيه شيئاً من الاعتراض والرفض فيما بعد فعارضه شارح مفصله ابن يعيش فقال : " فأما قوله إلا ما شذ من قولهم كلّمته فوه

---

(١) شرح المفصل : ج٢، ص٦٦.

(٢) السابق، ج٢، ص٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣ - الحال الدالة على الترتيب :

نحو قولهم : ادخلوا رجلاً رجلاً، وتعلَّمت الحسابَ باباً باباً، وادخلوا الأول فالأول، وبينت له حسابه باباً باباً، وكل ذلك مؤوّل بقولهم مرتبين، ويذهب النحاة إلى أن هذه الحال تمتاز أنها لا تفيد معناها إلا بالتكرار، فلا يستفاد معنى الترتيب بقولك ادخلوا رجلاً، وادخلوا الأول، أو بينتُ له حسابه باباً، لأن الحال مستفادة من التكرار، " فلو قلت باباً من غير تكرير لَتُوُهِّمَ أنه رتبّه باباً واحداً وليس المعنى عليه، وإنما المراد به جعله أصنافاً"(١).

٤ - إذا جاءت الحال موصوفةً :

نحو قوله تعالى : " فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيّاً "، وقولهم : جاء زيد رجلاً صالحاً. فالحال هنا (بشرا) وهو اسم جامد موصوف بقوله تعالى (سويّاً)، وكذلك في (رجلاً صالحاً)، " ولو قلت : مررت بزيد رجلاً صالحاً، لصلحت الحال لقولك صالحاً "(٢) أي صلُح أن تكون (رجلاً) حالاً لوصفها بـ (صالحاً)، والحال مستفادة من (رجلاً) و(صالحاً) معاً، لأن زيد بطبيعته رجل، فلا تفيد كلمة (رجلاً) هيئة، إلا إذا أُتْبِعَت بالوصف فعندئذ تُستفاد الهيئة ويصلح (رجلاً) للحالية، ولو فهمت الهيئة بغير وصف فإن (رجلاً) تصلح للحالية وذلك أن يكون المقصود بالقول : أن المتكلّم مرّ بزيد في حال بلوغه حد الرجولة، ولم يكن يبلغ هذا الحد من ذي قبل "إلا أن يكون علم أنك مررت بزيد وهو بالغ

---

(١) شرح المفصل : ج٢، ص٦٢.

(٢) المقتضب : ج٣، ص٢٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتقول مررت بزيد رجلاً أي في حال بلوغه، قد دَلَلْتُكَ بهذا على معنى الحال "[1] وهذه من الحال التي لا تؤول بالمشتقة.

٥ – إذا كانت الحال دالة على تشبيه :

نحو : كرّ زيدٌ أسداً، والتقدير : مُشبهاً الأسد، " وكرّ زيدٌ أسداً أي كأسد "[2] ويقصد به معنى التشبيه.

٦ – إذا كانت الحال دالة على أصل الشيء :

نحو قوله تعالى " أَأَسجُدُ لمَنْ خَلَقْتَ طِيْناً "، وقوله : (طيناً) هي الحال وهي من التي لا تؤوّل بالمشتق. وفيها دلالة على أصل خلق الإنسان من الطين، أو تدل على فرع الشيء نحو : هذا حديدك خاتماً، فالأصل هو الحديد والفرع هو الخاتم لأنه مصنوع من الحديد.

٧ – إذا كانت الحال دالة على طور أو مرحلة :

كقولهم : هذا بسراً أطيب منه تمراً. والبسرية مرحلة من مراحل الرطب وكذلك التمرية وهما حالان جامدتان.

---

(١) المقتضب : ج٣، ص٢٧٣.

(٢) شرح ابن عقيل : ج١، ص٥٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لم يكن القول في معيار الاشتقاق مقطوعاً به في الأوساط النحوية، بل كان فيه أخذ ورد فلقد كان أبو القاسم السهيلي ممن ذهبوا إلى إسقاط معيار الاشتقاق، وإبعاده عن منظومة المعايير التي تشكل حد الحال، فقد قال : " فإن الاشتقاق لا يلزم في الحال وإنما يلزم أن تكون صفة متحولة، فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل فلا تبال أكانت مشتقة أم غير مشتقة"(١). يشدد هنا السهيلي على كون الحال صفة منتقلة، فلا يمنع كون الحال جامدةً أن تكون صفة منتقلة، فإذا تحقق الانتقال مع الجمود فلا ضير من كون الجامد حالا، فالمعوّل عند السهيلي على الانتقال لا على الاشتقاق والجمود. ويذهب الجامي _ شارح كافية ابن الحاجب – إلى إسقاط معيار الاشتقاق من جهة الدلالة على الهيئة لا على الانتقال واللزوم إذ يقول : " وكل ما دلّ على هيئة أي صفة سواءٌ كان الدّال مشتقاً أو جامداً صح أن يقع حالاً فإذا تحقق وصف الهيئة بالجامد فوقوع الجامد حالاً جائز ولا يلزم التأويل"(٢) معتمدا على قول من سبقه بأن الحال هي هيئة صاحبها عند وقوع الفعل، فإذا أفاد الجامد هيئةً لصاحبه فإنه يقع حالاً، ثم يتابع فيقول : "وهذا ردّ على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلّفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك في أن الأغلب في الحال الاشتقاق"(٣).

---

(١) نتائج الفكر في النحو : ص٤٠٢

(٢) السابق، ص٤٠٢.

(٣) الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن حاجب، نور الدين الجامي، تح : أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية، بلا طبعة، ١٩٨٣م، ص٣٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يُلحظ في العبارات المسوقة للتدليل على اشتقاق الحال أنها تقسم إلى قسمين؛ الأول : ما جاء من الحال جامداً و تأويله بمشتق ممكن، والقسم الثاني ما جاء منها جامداً لا تأويل له بمشتق أو تأويله متعذر.

القسم الأول ويقع في المعاني التالية :

١ – الفاعلية نحو : كلمته فاه إلى فيَ، أي مشافهةً أو مشافهاً، وبعته يداً بيد أي نقداً أو مناجزة أو مقابضةً أو متقابضين.

٢ – وقوع الحال للتسعير نحو : جاء البرُّ قفيزين بدرهم أي مُسَعِّراً وبعت الشاء شاةً ودرهماً أي مسعراً أيضاً.

٣ – الحال الدالة على ترتيب نحو : أدخلوا رجلاً رجلاً، أي مرتبين.

٤ – الحال الدالة على تشبيه نحو : جاء زيدٌ أسداً، أي شجاعاً كالأسد، أو كر زيد أسداً أي مشبهاً الأسد في كرّه.

والقسم الثاني وهو ما فيه الحال جامدة لا تأويل لها بمشتق وتقع في المعاني التالية :

١ – الحال الجامدة الموصوفة : نحو قوله تعالى : " فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيّاً " وقولهم : جاء زيد رجلاً صالحاً، فإن ذلك لا تأويل له بمشتق.

٢ – الحال الدالة على أصل الشيء نحو قوله " أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً " وقولهم هذا خاتمك حديداً، أو فرع لشيء نحو : هذا حديدُك خاتَماً أو نوع الشيء نحو : هذا مالُك ذَهَباً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣ – أما المعنى الأخير وهو الدلالة على الطور أو المرحلة، نحو: هذا بسراً أطيب منه تمراً .

وخلاصة القول فإن معيار الاشتقاق قد لا يكون ذا أهمية كبيرة في الحال خصوصاً أن هناك أبواباً كثيرة تقع فيها الحال جامدة، وقد رأينا أن الحال تقع جامدةً قابلة للتأويل بمشتق وتقع غير قابلة للتأويل أحياناً، ورأينا النحاة أيضاً يقولون : إنه يكثر مجيء الحال جامدةً في كذا وكذا، وقد عدّوا ثمانية أبواب لذلك، ثم أضافوا لتلك الأبواب باباً مفتوحاً على مصراعيه لمجيء الحال جامدة، وهو قولهم بمجيئها جامدةً إذا كانت قابلة للتأويل بالمشتقة، ونستطيع أن نقول بأنهم كانوا –في هذا المعيار– أكثر تسامحاً منهم في غيره، ولو أنهم تسامحوا شيئاً يسيراً في معيار اللزوم والانتقال بان وضعوا ثلاثة أبواب تأتي فيها الحال لازمة لصاحبها غير منتقلة عنه.

خامساً : العامل في الحال :

تنتصب الحال كغيرها من المنصوبات بعوامل حدّدها النحاة ودرسوها والعوامل التي تعمل في الحال – كما أشاروا – على ضربين : الأول هو الفعل، والثاني ما أشبه الفعل.

١ – الفعل :

يقول المبرد : " فالحالُ لا يعملُ فيها إلاّ الفعلُ أو شيءٌ يكون بدلاً منه دالاً عليه "[١]، كأن يُقال : جاء زيد راكباً، وذهب عمرو مسرعاً، ومررت بزيد وافقاً، فهذه الأحوال منتصبة بالأفعال (جاء)، و (ذهب)، و(مررت)، فهي التي عملت فيها النصب، ولا خلاف في ذلك وهذه المسألة متفق فيها مجمع عليها.

---

(١) المقتضب : ج٤، ص٣٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢ – العامل المشبّه بالفعل :

وذلك الشبه يكون من جهتين : الأولى : شبه لفظي ومعنوي معاً بالفعل ومنه : اسم الفاعل نحو : زيدٌ ضاربٌ عمراً وافقاً، واسم المفعول نحو : عَمْرو مَضْروبٌ واقفاً، فهذه العوامل تشبهُ الفعل من حيث لفظه، ومعناه فضارب تشبه الفعل : (يضرب)، لأنها مشتقة منه، أي كأن المتكلم يقول : زيدٌ يَضْرِبُ عَمْراً واقفاً، وهكذا.

والجهة الثانية : هي الشبه بالفعل من جهة المعنى، أو احتواء العامل على معنى الفعل، وهذه العوامل لا تكون أفعالاً، إنما تدل دلالة معنوية عليها نحو قوله : في الدار زيد قائماً، والحال: قائماً، انتصبت بالعامل المعنوي الذي يفيده قوله : " في الدار " من معنى الاستقرار، يقول سيبويه: " وذلك أنك إذا قلت : فيها زيد، فكأنك قلت استقر فيها زيدُ وإن لم تذكر فعلاً، وانتصب بالذي هو فيه "(١)، أي كأن في قول القائل : في الدار. أو فيها، معنى (استقر)، فالجار والمجرور أفادا معاً معنى الفعل : استقر، الذي نصب الحال (قائماً).

ومن العوامل المعنوية اسم الإشارة : هذا، وهؤلاء وذلك وغيرها ..، وهذه الأسماء تنصب الحال بما فيها من معنى الفعل، ويحتوي "هذا" على عاملين معنويين، الأول : ما تفيده هاء التنبيه من معنى، فإن قولنا : هذا زيدٌ منطلقاً، فإن العامل فيها معنى التنبيه، "والمعنى أنك تريد أن تنبّهه له منطلقاً"(٢).

---

(١) الكتاب : ج٢، ص٨٧.

(٢) السابق، ج٢، ص٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والعامل الثاني في (هذا) ما تفيده (ذا) من معنى الإشارة، أي كأن المتكلم قال : أشير إليه منطلقاً، فانتصبت الحال بمعنى الفعل، منه أيضاً.

فانتصبت قوله تعالى : "هذا بَعْلي شَيْخاً "[1] وقوله عز وجل : " فَتِلْكَ بُيوتُهُم خاوِيَةً "[2] وقوله أيضاً : " هَذِهِ ناقَةُ اللَّه لَكُم آيةً "، وقولهم : هو لك كافياً، ومن الظروف العاملة: عندك زيدٌ جالساً، ونحو ذلك. وهذه كلها عوامل معنوية، تنصب الحال بما فيها من معنى الفعل، فالنحاة يقولون : إنّ في الجار والمجرور مثل (لك) معنى تملك، وفي أسماء الإشارة معنى أُشير، وفي الظروف معنى الاستقرار، وهذه المعاني هي التي تعمل في الأحوال النصب.

ففي الآيات الكريمة السابقة العوامل هذا، وتلك، وهذه، وهي عوامل معنوية نصبت الأحوال يقول المبرد في قولهم : هو لك كافياً، " فَتُنْصَبُ الحالُ لما في الكلام من معنى الفعل لأن معنى لك معنى تملكه "[3] وفي الظرف نحو عندك عمرٌو جالساً، يقول ابن العيش : " العامل فيها الجار والمجرور نيابةً عن الفعل الذي هو استقر "[4]، تنوب هذه العوامل عن الأفعال وتعمل في الحال كما يعمل فيها الفعل لاشتمالها على معناه.

يُلخِّص المجاشعي (ت: ٤٧٩هـ) العوامل المعنوية ويحصرها في ضربين اثنين، أحدهما ما تضمنه التنبيه والإشارة في نحو قوله تعالى : " وهذا بعلي شيخاً "، و" فتلك بيوتهم خاوية" والمعنى أنتبه إليه شيخاً، وأشير إليها خاويةً.

---

(١) هود، الآية ٧٢.

(٢) النمل، الآية ٥٢. والآية بتمامها : "فتلك بيوتهم خاويةً بما ظلموا، إن في ذلك لآيةً لقوم يعلمون".

(٣) المقتضب : ج٤، ص٣٠٧.

(٤) شرح المُفصّل : ج٢، ص٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني : "ما دلّ عليه الظرف من الاستقرار نحو قولك : فيها زيد قائماً، وفيها قائماً زيدٌ"[1].

إذاً فالعوامل المعنوية على ضربين : أسماء الإشارة على اختلافها لأن فيها معنى الفعل أشير، والظروف على اختلافها تعمل في الحال لأنها في معنى الاستقرار.

كذلك تنتصب الحال بعوامل معنوية أخرى، نحو قوله تعالى : " فما لهم عن التَذكرة معرضين " ونحو قولهم : ما شأنك قائماً، وما لك واقفاً، وغير ذلك.

إذ يعقد سيبويه باباً يسميه : " باب ما يَنْتَصِبُ لأَنَّهُ حالٌ صارَ فيها المَسؤول والمَسؤول عنه"[2].

ويمثل لذلك بقولهم : " ما شأنك قائماً وما شأن زيد قائماً وما لأخيك قائماً، فهذا حال قد صار فيه، وانتصب بقولك : ما شأنك كما ينتصب قائماً في قولك : هذا عبد الله قائما، بما قبله"[3].

وبعد ذلك يستشهد سيبويه بقوله تعالى : " فما لهم عن التذكرة معرضين". إذ ينتصب قوله (معرضين) على الحال، والعامل فيها قوله (ما لهم) وهو الاستفهام ومثل ذلك – يذكر سيبويه – من ذا قائماً بالباب ومعناه " من ذا الذي هو قائم بالباب، وأما العامل فيه فبمنزلة، هذا عبد الله، لأن : من مبتدأ قد بُنِيَ عليه اسم وكذلك لَمِن الدّار مفتوحاً بابُها"[4]. فالأحوال قائماً، ومعرضين جاءت منصوبة بالعوامل المعنوية التي يفيدها (ما شأنك)، وقد بيّن سيبويه ذلك ضمناً بربطه بين هذا الشكل من

---

(١) شرح عيون الإعراب : أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي، تح : حنا حدّاد، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص١٥٤-١٥٥.

(٢) انظر الكتاب : ج٢، ص٦٠.

(٣) السابق، ج٢، ص٦٠.

(٤) السابق، ج٢، ص٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العوامل وبين السابق عليه، وهو قولهم : هذا زيد منطلقاً، إذ يذكر ذلك عندما يتحدث عن (قائماً) إذ يقول : "وانتصب بقولك : ما شأنك كما ينتصب قائماً في قولك هذا عبدالله قائماً بما قبله "[1].

إن لقضية العامل في الحال أهمية من حيث أنها فتحت الباب أمام النحاة لبحث قضايا متعددة تتعلق مباشرةً بالعامل وتنبني عليه، تكلّم فيها النحاة وتعددت آراؤهم فيها، ومن هذه القضايا :

أ – تقديم الحال على عاملها وتأخيرها عنه :

لقد انبنى على نوع العامل في الحال جواز تقديم الحال على عاملها وامتناع ذلك، فقد قال النحاة : إنه يجوز تقدم الحال على عاملها، إذا كان العامل فعلاً ولا يجوز أن تتقدم الحال عليه إذا كان العامل معنوياً. نحو : هذا زيد منطلقاً، فلا يجوز تقديم الحال فيه نحو : منطلقاً هذا زيد، والظرف إذا قلت: قائماً في الدار زيدٌ، فإنه لا يجوز. وكذلك زيد قائماً في الدار ولا يجوز كافياً هو لك ولا يجوز، معروفاً أنا ابن داره، ولا حقّا هو عبد الله، فكل ما وقع من الأحوال منصوباً بعامل معنوي فتقدمه على عامله ممتنع فإن كان العامل في الحال معنى الفعل لم يجز تقديمها على العامل.

وعلى ذلك فإن التقديم جائز في حالين وممتنع في حال واحدة : فإنه جائز في حال كون العامل فعلاً صريحاً وذلك كما أشار النحاة نحو : جاء زيدٌ راكباً، فإنه يجوز أن نقول : راكباً جاء زيدٌ، وراكباً زيدٌ جاء، ويجوز التقديم أيضاً إذا كان العامل مما يشبه الفعل من حيث اللفظ والمعنى معاً، وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، فمن الجائز أن نقول واقفاً زيدٌ

---

(١) الكتاب : ج٢، ص٦٠-٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ضاربٌ عمراً وكذلك واقفاً عمرو مضروبٌ، وضاحكاً زيدٌ حَسَن الوَجْه. ويمتنع التقديم في حال كون العامل معنوياً، فلا يجوز منطلقاً عمرٌو هذا أو منطلقا هذا عمرٌو ولا يجوز قائماً ما شأنك ؟ وهكذا.

ويقدم أبو علي الفارسي التعليل لهذا المنع معتمداً على ضعف معنى الفعل للعمل فيما تقدّم عليه، يقول : " إذا كان الفعل المحض يضعف عمله فيما تقدم عليه بدلالة قولهم : "زيدٌ ضربت" وامتناعهم من رفع (زيد) لو أخرته فأُوقِعَ بعد (ضربتُ)، فأن يَضْعُفَ عمل المعنى فيما تقدّم عليه أجدر، فلذلك أجازوا : في الدار زيدٌ قائماً وفي الدار قائماً زيد، ولم يجيزوا : قائماً في الدار زيدٌ"[1].

إن الفعل هو العامل القويّ في الحال، ومعنى الفعل لا يصل إلى درجة الفعل في قوة العمل، لذلك امتنع عمله فيما تقدم عليه، والمسألة هنا مسألة قياس عقلي، لأن العامل الأقوى الذي هو الفعل إذا تقدم عليه المفعول به. وذلك كما مثّل الفارسي إذا قلت : ضربت زيداً، فإن المفعول به (زيداً) لا يجوز فيه إلا النصب، فإذا تقدم فإنه يمكن أن ينتصب وأن يرتفع، والرفع دلالةٌ على ضعف الفعل في العمل فيما تقدم عليه، فإذا كانت هذه هي حال العامل القوى، فكيف إذاً بالعامل الضعيف الذي يُشبّه بالفعل تشبيهاً، فلا شك – حسب القياس العقلي – في أن يكون عمله معدوماً فيما تقدم عليه. من هنا لا يجوّز النحاة تقديم الحال على عاملها المعنوي، أما تجويزهم تقديمها على عاملها المشبه بالفعل من حيث اللفظ والمعنى معاً، وهي الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، فإن هذه العوامل من القوة بمستوى الفعل نفسه، فعملها يجري على ما تقدم عليها كما يجري على ما تأخر عنها وليست مثل العامل المعنوي.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ج١، ص٦٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد ذكر ابن مالك في ألفيته أن تقديم الحال على عاملها المعنوي (الجار والمجرور والظرف) وغيرها جائز، وقال ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ) : " وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو : زيد قائماً عندك، والجار والمجرور، نحو سعيد مستقراً في هجر، وذكر ابن عقيل أيضاً أن الأخفش جعل هذا التقديم قياساً، وعلى أية حال فإن جمهور النحاة منعه.

ب – الخلاف البصري الكوفي.

ويقع الخلاف بين الفريقين في تقديم الحال على الفعل العامل فيها إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً[1]، إذ ذهب الكوفيون إلى منع ذلك نحو : راكباً جاء زيدٌ، فلا نقول – على مذهب الكوفيين –: راكباً جاء زيدٌ ولا راكباً زيدٌ جاء، في حين أن هذا التقديم جائز –عندهم– إذا كان صاحب الحال اسماً مضمراً نحو راكباً جئت، والبصريون يجيزون الحالين، التقديم مع الظاهر ومع المضمر إذا كان العامل فعلاً. ولكلا الفريقين حجج ومرتكزات يقوم عليها رأيهم ومذهبهم، وأهم ما ارتكز عليه الكوفيون هو مسألة تقدم المضمر على المظهر، وهي مسألة تظهر في كل ميدان نحوي.

لقد رأى الكوفيون أن الحال (راكباً) إذا تقدمت على العامل فيها وسبقت صاحبها يكون في ذلك إضمار قبل الذكر، فهذا التقديم من قبيل تقديم المضمر على المظهر، فإذا قلنا : راكباً جاء زيدٌ فإن في (راكباً) ضمير زيد وقد تقدم عليه، وذلك لا يجوز، من هنا منع الكوفيون هذا التقديم، ولأن ذلك لا يتحقق مع الاسم المضمر نحو : راكباً جئت، فإنه جائز أن تتقدم عليه الحال. وردّ البصريون على ذلك بالنقل والقياس.

---

(١) إذا كان الاسم فاعلاً فيجوز تقديم الحال عليه عند الكوفيين كما هو عند البصريين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنني أميل إلى موافقة البصريين وما ذهبوا إليه من تجويز التقديم في الحالتين، ويُستغرب من الكوفيين موقفهم هذا، ذلك أنهم – في مجمل مذهبهم – متسامحون إلى حدّ ما في مذاهبهم، ويعتمدون السماع في إقرار الأحكام ولو كان المسموع ضعيفاً إلا أنه كان لديهم ذا بال، ولكننا في هذه المسألة نراهم يخالفون منهجهم ويخرجون عليه، فقد تمسكوا بالحكم الأكثر صرامة وهو منع تقديم المضمر على المظهر، وهو موقف يمكن أن نتوقعه من البصريين لا من الكوفيين، لأنه قد عرف عن البصريين الصرامة في الأحكام وعرف عن الكوفيين التسامح فيها، والغرابة تأتي من اعتمادهم على هذا المبدأ في هذه المسألة وتمسكهم به مع وجود شواهد تخالف ما ذهبوا إليه من المنع وهو قول العرب شتى تؤوب الحلبة، ومع وجود شواهد أيضاً فيها تقديم للمضمر على المظهر وهو ما قدمه البصريون من قوله تعالى: "فَأَوْجَسَ في نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى "[1].

وقول زهير :

مَنْ يَلْقَ يَوْماً على عِلاّتِهِ هَرِماً يَلْقَ السَّماحَةَ منهُ والنَّدى خُلُقاَ[2]

وفيه التقديم مع تقدير التأخير وهذا التقدير لا يمنع تقدم المُضْمَر على المُظْهر فإذا تقدم المضمر على المظهر في الشواهد، فإننا نتوقع من الكوفيين جعل التقديم جائز.

ويُلحظ في قول الفارسيّ الالتزامُ بما اتفق النحاة فيه بأن العامل المعنوي لا يعمل فيما تقدم عليه، وفي قوله : فإن هناك عاملين معنويين : هما (هذا) و (أطيب) وكل عمل في الحال متأخر عنه.

---

(١) طه، الآية ٦٧.

(٢) المقتضب : ج٤، ص١٠٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم إن في قول الفارسي بُعْداً عن الإضمار والتأويل الذي ذهب إليه غيره من إضمار مكان وظرف معاً، فقد ابتعد الفارسي عن إعمال المضمر في المظهر ثم إنه ابتعد عما وقع فيه ابن يعيش وهو إعمال المظهر في المضمر عندما أعمل ابن يعيش فعل التفضيل في الظرف المقدر، وابتعد الفارسي أيضا عن التّمحُّلات الكثيرة التي وقع فيها السهيلي عندما أراد أن يخبرنا أن أفعل التفضيل هو العامل في الحال الثانية.

فذهب السهيلي من أجل ذلك إلى الكثير من القول العقد، وهو تعليق حرف الجر بمعنى الانفصال بين الشيئين فما الصفة التي يشتركان فيها والذي يؤديه أفعل التفضيل ويعمل في الحال.

ج – حذف العامل :

يحذف عامل الحال من الجملة إذا وُجد ما يدل عليه، والدلالة – كما يشير النحاة – دلالة حالية ودلالة مقالية : والدلالة الحالية هي ما يُشاهد من الحال أو يلمس، نحو قولهم : أقائماً يا فلان ؟

يقول سيبويه : " وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائماً ؟ وأتقعد قاعداً ؟ لكنه حُذِفَ استغناءً بما يرى من الحال "[1] فالعامل في الحالين (قائماً وقاعداً) هو الفعل المحذوف، وهو مقدر عن سيبويه بقوله : أتقوم قائماً ؟ وأتقعد قاعداً؟ وسوّغ حذف العامل – كما يقول سيبويه – ما رأى من حال الرجل وهي القرينة الحالية، فلما رأى المتكلم الرجل في حال القيام استفهم وحذف العامل لدلالة الحال المرئية عليه، والفعل المحذوف يقدره سيبويه من جنس الحال اللفظي فالحال (قائماً) والمحذوف : أتقوم ؟ والحال قاعداً والمحذوف : أتقعد.

---

(١) الكتاب : ج١، ص٣٤٠.

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتابع المبردُ سيبَوَيْه في حذف عامل الحال، لكنه لا يقدّر العامل المحذوف من نفس الجنس اللفظي للحال، يقول : " وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقائماً وقد قعد الناس ؟ فإنما جاز ذلك لأنه حال والتقدير : أتثبت قائماً، فهذا يَدلُّك على هذا المعنى "[1].

وفي موضع آخر يقول : " ذلك قوله أقائماً يا فلان وقد قعد الناس ؟، وذلك أنه رآه في حال قيام، فوبّخه بذلك فالتقدير : أتثبت قائماً وقعد الناس.

إذاً فالمبرد يقدّر : أَتَثْبُتُ قائِماً، أو أَتَثْبُتُ قاعِداً، والمعنى أن حذف عامل الحال جائز إذا دل عليه دليل، ولو اختلف سيبويه والمبرد في تقدير المحذوف إلا أنهما اتفقا على مبدأ جواز حذف العامل مع وجود دليل.

والزمخشري يوافق سيبويه والمبرد في جواز حذف العامل دلالة حالية نحو قول القائل: راشداً مهدياً إذا رأى من يهمّ بالسفر، ويشير في هذا السياق ابن يعيش إلى أنه يمكن في (راشداً مهدياً معاناً) أن ترتفع على الخبر؛ إذ يجوز هنا إضمار مبتدأ فيكون التقدير : أنت مهديٌ راشدٌ[2].

ومن ذلك القول : أتميمياً مرة وقيسيّاً أخرى، يقول سيبويه "فقلت : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ كأنك قلت أَتَحُولُ تميمياً مرةً وقيسياً أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل "[3]، ففي هذه الجملة (تميمياً وقيسياً) حالان وعاملها محذوف يقدره سيبويه بـ(أتحول) وذلك أيضاً ذكر :

---

(١) المقتضب : ج٣، ص٢٢٩.

(٢) السابق، ج٢، ص٦٨.

(٣) الكتاب : ج١، ص٣٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يجوز ذلك إذا تضادت الأحوال نحو هذا زيدٌ قائماً قاعداً ... فإن أردت أن تسبك من الحالين حالاً واحدة جاز"[1] والمعنى الواحد يحصل بتوالي الحالين ولا يحصل بذكر حالٍ واحدة.

٣- تعدد لافادة الترتيب نحو قولهم: جاؤوا رجلاً رجلاً. وهذا المعنى لا يُتَوصّل به بذكر حالٍ واحدة انما يجب ذكر الحالين معاً كالسابق.

النمط الثاني :

حال متعددة من متعدد:

ولا خلاف في هذا النمط الا عندما تتوالى الحالان على نحو المثال المصنوع في كتب النحو: رأيتُ زَيْداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً، والاشكالية في المثال عند النحاة في ردّ كل من الحالين إلى صاحبها، فمن هو المصعد؟ ومن هو المنحدر؟، فقالوا: الحال الأولى من التاء، والثانية من زيد[2]، وقيل عكس ذلك تماماً، الحال الأوى للثاني من الاسمين والثانية للأول منهما[3].

على أية حال يرى الباحث أنه من السلامة في اللغة أن تأتي الأحوال مرتبة حسب ترتيب الأسماء، وتكون الحال الأولى للاسم الأول، والثانية للاسم الثاني متابعاً بذلك رأي ابن السراج وغيره من النحاة فيها، ولا معتقداً أن مثل هذه الاستخدامات اللغوية ليست بشائعة على الألسنة لأن التعقيد فيها بادٍ وواضح.

---

(١) شرح المُفصّل : ج٢، ص٥٦.

(٢) الأصول في النحو : ج١، ص٢١٨.

(٣) انظر مغني اللّبيب : ص٧٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عاشراً : الحال عند المحدثين :

لقد درس الباحثون المحدثون باب الحال خلال دراستهم للنحو العربي، ويُلمس عند الاطلاع على مصنفاتهم في الموضوع عدة اتجاهات واضحة لهم، أمّا الاتجاه الأول فيتمثل في متابعة النحاة المتقدمين فيما قالوا من حيث حدّ الحال ومختلف قضاياها ومسائلها، وينحصر جهدهم في تقديم باب الحال في لغة معاصرة سهلة يفهمها الدارسون والناشئون، ثم ترتيب القضايا والمسائل ووَضْعها في نقاط محددة لكي يسهل بحثها وطرحها، نرى ذلك مثلاً عند الغلاييني[١] في كتابه جامع الدروس العربية، وعند عباس[٢] حسن كذلك، فهو يذكر مسائل الحال وقضايا دون أن نرى له أو لأحد من أصحاب هذا الاتجاه رأي يوضع تحت باب التجديد أو التحديث في باب الحال أو القول برأي يخالف ما ذهب اليه النحاة المتقدمون، ويقول عبدالحميد طلب في كتابه "تهذيب النحو": "والحال في الاصطلاح : وصفٌ فضلةٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيان هيئة الفاعل أو المفعول به أو هما معاً وذلك مثل جئت ماشياً"[٣] ويضع تحت "أوصاف الحال"، أن تكون منتقلة ومشتقة وأن تكون نكرة، وهو ما شرطه النحاة المتقدمون في الحال، وعلى هذه الوتيرة جاء عدد ضخم من المصنفات في النحو العربي.

ولقد ظهر عند عدد من الدارسين المحدثين تيار يدعو الى تجديد النحو العربي وتهذيبه وتسهيله، فقد قال أصحاب هذا الاتجاه ان في النحو العربي تعقيداً وصعوبة وفيه كثير من المسائل

---

(١) جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني، ط١٦، بيروت. انظر باب الحال : ج٣، ص٧٤ وما بعدها.

(٢) انظر النحو الوافي : عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٤، بلا تاريخ، باب الحال، ج٢، ص٣٦٣ وما بعدها.

(٣) تهذيب النحو : عبد الحميد السيّد طلب، مكتبة البابي، بلا طبعة ولا تاريخ، ص١٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشائكة التي لا حاجة لنا بها، وارتكز الباحثون على ما صرح به ابن مضاء القرطبي في ميدان النحو وبخاصة في مسألة العامل النحوي[1]، من هؤلاء : شوقي ضيف الذي قدّم لكتابه "تجديد النحو" بمقدمة صرح فيها بأنه يرى أن النحو العربي الذي وضعه المتقدمون في حاجة الى تجديد وتهذيب وتسهيل، وصرح بانه "استضاء" برأي ابن مضاء القرطبي "والأساس الثاني استضأت فيه بجوانب من آراء ابن مضاء في كتابه"[2].

وكذلك محمد عيد في كتابه "أصول النحو العربي"[3]، يدرس فيه قضية العامل بشكل عام ويعرض للعامل –في راي ابن مضاء– عند النحاة المتقدمين، ثم يدرس المسألة من وجهة نظر حديثة، وكتابه يذهب الى طرق مسائل مهمة في النحو العربي محاولاً النظر إليها بمنظور حديث، فيدرس إلى جانب العامل قضيّة العلة والقياس، هذه القضايا المهمة التي لا تَمَسّ موضوع الحال بشكل مباشر – كانت مدار بحث طويل في مصنفات المحدثين من أصحاب هذا التيار الذين أخذوا على عاتقهم تجديد النحو ودراسته من خلال النظريات النحوية الحديثة، فقد كان لابراهيم مصطفى[4] وابراهيم أنيس وتمام حسان وغيرهم آراء في قضية العامل النحوي، أورد آراءهم هذه وردّ عليها خليل عمايرة الذي كتب بحثاً في الموضوع واستقل فيه برأي خاص[5].

---

(١) انظر : الرّد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح : شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، بلا طبعة، ١٩٨٢م، ص٧٦ وما بعدها.

(٢) تجديد النحو : شوقي ضيف، دار المعارف، بلا طبعة، ١٩٨٦م، ص٤.

(٣) انظر أصول النحو العربي : محمد عيد، عالم الكتب، بلا طبعة، ١٩٧٣م، ص٢٣١ وما بعدها.

(٤) انظر : إحياء النحو : إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والنشر، بلا طبعة، ١٩٣٧م، ص٣١.

(٥) انظر العامل النحوي بين مؤيديه ومُعارضيه : خليل عمايره، جامعة اليرموك، بلا طبعة ولا تاريخ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتبرز في الاتجاه الثاني شذرات تجديدية في باب الحال تحاول التحقيق في بعض مسائل حدها، يقول مهدي المخزومي " ولا يشترط في الحال أن تكون مشتقة، ولا منتقلة. فقد تاتي مشتقةً نحو : رأيت خالداً ضاحكاً، وقد تأتي جامدة نحو : قولهم كرّ زيدٌ أسداً ... وقد تأتي منتقلة نحو جاءني زيدٌ راكباً وذهب خالدٌ مسرعاً وقد تأتي غير منتقلة كقوله تعالى (يوم أُبعثُ حياً)[1]،

وهذا خروج على ما قاله النحاة المتقدمون لكن مهدي المخرومي لم يدرس الموضوع بشكل جدّي في كتابه، واكتفى بأنه ارتكز في قراره هذا على وجود شواهد تأتي فيها الحال جامدة وتأتي فيها ملازمة لصاحبها غير منتقلة عنه، ومع ذلك فإن هذا لا يُعدّ تجديداً محضاً في الموضوع فقد وجدنا في المتقدمين من قال بعدم وجوب كون الحال مشتقة، وهو السهيلي الذي أشار إلى أن شرط الاشتقاق ليس ضرورياً في الحال، ويدرس سلمان القضاه[2] كذلك مسألة كون الحال فضلة ويخرج من بحثه بأن الحال عمدة وليست فضلة مخالفاً ما قاله النحاة المتقدمون[3].

ومن جهة أخرى ينعى محمد عيد على النحاة المتقدمين مذهبهم الى التأويل البعيد فيما يأتي من الأحوال معرفةً كي تتفق مع قاعدة تنكير الحال، ويقول "ولكن النحاة اتفاقاً مع قاعدتهم في أن الحال لا بد أن تكون نكرة لا يبقون تلك العبارات على ظاهر لفظها بل يؤوّلونها بالنكرة أو بعبارة

---

(١) في النحو العربي، قواعد وتطبيق : مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي، ط٢، ١٩٨٦م، ص١١١.

(٢) انظر : هل الحال فضلة في أسلوب العربية، سلمان القضاه، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مُجلّد ٧، عدد ١، ١٩٨٩م، ص١٢١-١٣٧.

(٣) وانظر كذلك كيف يدرس عبده الراجحي النحو العربي من وجهة نظر حديثة في كتابه (النحو العربي والدرس الحديث) : دار النهضة العربية، بيروت، بلا طبعة، ١٩٨٦م، ص١٠٩ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أوضح يتخيّلون لفظاً منكّراً من معاني ألفاظ الحال التي وردت معرفة"[1]، ومحمد عيد يدعو الى الابتعاد عن تلك التأويلات ورفض الدخول في متاهات التأويل والتعقيد في هذه المسائل.

وقد ظهر في المحدثين أيضاً اتجاه يدعو الى ترك التنظير في المسائل الكبيرة في النحو وادخالها في متاهات الدراسات اللسانيّة الحديثة، وهو اتجاه يفضل العودة الى النحو العربي الأصيل متحرراً من القيود الجديدة التي تفرضها عليه الدراسات الحديثة، منهم كامل ولويل الذي يقول في اول كتابه "عودة للنحو العربي الأصيل" يقول "ان الكتاب نداء حار لابراز الوجه الحق للنحو"[2]، ويقول أيضاً "أرجوكم أن تحسنوا الاختيار، ولا تفارقوا الأسس الأولى التي بناها رجال القرن الثاني الهجري ومن سار على نهجهم"[3] وهو اتجاه عكسي يرى أن النحو العربي لا بدّ أن ينطلق من "الأسس الأولى" التي وضعها النحاة المتقدمون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) النحو المُصفّى : محمد عيد، مكتبة الشباب، ط١، ١٩٩٢، ص٤٥٩.

(٢) عودة للنحو العربي الأصيل : كامل جميل ولويل، بلا طبعة، ١٩٩٤م، ص٢.

(٣) السابق، ص٣.

وأخيراً، فإن التجديد في النحو العربي لم يُصب باب الحال بشكل مباشر، وظل تنظيراً في قضايا النحو الكبيرة كقضية العامل والعلة والقياس والسماع وغيرها والحقيقة أن فكرة التجديد لم تكن ثمرةً خالصةً من فكر المحدثين من دارسي النحو العربي، فقد ذكر عفيف دمشقية أن الكوفيين والأخفش كانت لهم محاولات تجديدية في النحو، وهو يورد عدّة مسائل في النحو للكوفيين والأخفش بدت فيها محاولات لتجديد الفكر النحوي "ولقد كان في موقف الأخفش والكوفيين شيء من تطلع الى التجديد أرادوا التعبير عنه بمقاييس عصرهم فحالفهم الصواب في أمور وجانبهم في أخرى"[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) خُطى متعثّرة على طريق تجديد النحو العربي : عفيف دمشقيه، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص٢٠٠.

الفصل الثاني

أنماط الحال وصورها في ديوان الراعي النميري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

تمهيد :

عرف أسلوب العربية ثلاثة أنماط للحال، وهي الحال المفردة، والحال الجملة، والحال شبه الجملة. أما الحال المفردة فإنه لا يقصد بالإفرادِ الإفرادُ الصرفيّ الذي يقابله التثنية أو الجمع، وإنما يُقصد أن الحال هنا ليست بجملة فعلية أو اسمية ولا بشبه جملة، نحو قولهم : جاء زيدٌ راكباً والنمط الثاني هو نمط الجمل، وهو أن تقع الحال جملةً، أي مسنداً ومسنداً إليه، وهي اسمية أو فعلية، فما بُدء منها باسم فهو اسمي، وما بدء منها بفعل فهو فعلي، والجملة الفعلية تقسم إلى قسمين حسب زمن فعلها، فهي إما جملة ماضوية وإما مضارعية، أما فعل المستقبل فإنه لا يقع حالاً . والنمط الثالث هو أن تقع الحالُ شبه جملة مكونة من جار ومجرور أو ظرف للزمان أو للمكان[1]، لقد ذكر النحاة المتقدمون هذه الأنماط الثلاثة ودرسوها في مصنفاتهم ووضعوا لها أحكاماً وشروطاً، وفي هذا الفصل يحاول الباحث استقراء الحال في لغة الراعي النُّميري (ت ٩٠ هـ)، مقسّماً إياها إلى أنماطها الثلاثة المذكورة، ثم أحاول وضعها في صور لكل نمط على حده، بقصد تسهيل دراستها والنظر فيها، ومعرفة سياقاتها وإبراز أهم جوانب حدّها التي ذكرها النحاة المتقدمون، وأهم قضاياها والتعليق عليها في حدود ما استطيع، فقد جاءت الحال في هذا الفصل كما يلي :

---

(١) يقول النحاة : إن الحال في هذا النمط هي مُتعلّقة بشبه الجملة، وهو عادةً يكون معنى الاستقرار، ففي قولهم: جاء زيدٌ عليه جُبّة وشي، والحال في (عليه جُبّة وشي) هي مستقرة عليه أو استقرت عليه جُبّة وشي، انظر : ص (٥٩-٦٠) من هذه الرسالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١ – **الحال المفردة** : صورها وصيغها، والعامل فيها، ورتبتها في التركيب

٢ – **الحال الجملة** وهي قسمان :

أ – الاسمية : من حيث تركيبها، والرابط فيها .

ب – الفعلية : من حيث تركيبها، إثباتها ونفيها والرابط فيها .

٣ – **شبه الجملة : من حيث تركيبها**

مشيراً في بعض المواضع إلى أعدادها ونسبها، خاصة في المواضع التي رأيت فيها مخالفة لما أشار إليه النحاة المتقدمون في حد الحال وشروطها .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً : الحال المفردة :

وردت في ديوان النميري مائة وثمانون حالاً مفردةً، وقد تنوعت الحال وتنوعت سياقاتها، وجاءت كما يلي :

[١] : من حيث لفظها :

وردت الحال المفردة جامدة ووردت مشتقة، وجاءت حسب الصور التالية :

أ- الحال المشتقة :

١- وردت الحال المشتقة في عدد من الجمل اسمَ فاعل :

نحو النميري :

وما زُرتُ آل أبي خُبيبٍ وافداً يوماً أريدُ لبَيْعَتي تَبْديلاً[١] .

والحال فيه قوله: (وافداً)، وهي مفردة مشتقة على وزن (فاعل) من الفعل (وَفَدَ)، وصاحب الحال الفاعل في قوله (زرتُ).

وقوله أيضاً :

تَنْتابُ آل أبِي سُفْيانَ واثِقَةٌ بِفَضلِ أبْلَجَ مِنْجازٍ لِما يَعِدُ[٢]

والحال قوله : واثقة، وهي مفردة ومشتقة، على وزن (فاعل)، من الفعل (وَثِقَ)، مضافاً إليها تاء التأنيث في آخرها، وصاحب الحال الفاعل في قوله (تنتاب).

---

(١) ديوان الراعي النميري : شرح واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص٢٠٨

(٢) الديوان : ص٩٥، تنتاب : تزور مرة بعد مرة، الأبلج : الواضح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢ – وتأتي الحال المشتقة اسم مفعول أحياناً :

نحو قوله :

كُتُباً تَرَكْنَ غَنِيًّا ذا خِلَّةٍ بَعْدَ الغِنى وَفَقِيرَنا مَهْزُولا[١]

والحال قوله : (مهزولا)، وهي مفردة ومشتقة على وزن (مفعول) من الفعل (هَزَلَ)، وصاحب الحال (فقيرنا)، المعطوف على المفعول به (غَنِيًّا).

٣ – قد تكون الحال صفة مُشبَهة باسم الفاعل :

نحو قوله :

نُحَّ الحَناجِرِ ما يَكادُ يُقِيمُها تَدَعُ القعودَ من التَّصرُّفِ أَجْزَلا[٢]

والحال قوله : (أجزلا)، وهي مفردة ومشتقة على وزن (أفعل)، من الفعل (جَزَلَ)، وصاحب الحال (القعود)، وهو مفعول به.

---

(١) ديوان الراعي النمري، ص٢١١.

(٢) الديوان، ص٢١٦، نحَّ : تردّد صوته في حنجرته أو جوفه، الأجزل : المصاب بالجزل وهو مرض يصيب مؤخرة القلوص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- الحال الجامدة :

نحو قوله :

وأَبوكَ ضَارَبَ بِالمَدينَةِ وَحْدَهُ قَوْماً هُمْ جَعَلوا الجَميعَ شُكولا[1]

والحال قوله : (وحده)، وهي جامدة تُؤوّل بـ(منفرداً)، أي ضـارَبَ منفـرداً، وصاحبها المبتدأ (أَبوكَ).

[٢] من حيث سياقها :

تنوعت السياقات التي وردت الحال فيها، فجاءت أحيانا مسبوقةً بجملة فعلية، وأحياناً مسـبوقة بجملة اسمية.

فممّا سُبِق بجملة فعلية قوله :

يَدُبُّ مُستَخفياً يَغْشى الضِّراءَ بها حَتّى استَقامَتْ وأَعْراها لَهُ الجَرَدُ[2]

والحال قوله : (مستخفياً)، وهي مفردة مسبوقة بفعل مضارع وفاعل مستتر.

ومما سُبق بجملة اسمية قوله :

وأَفْضَلُ مِنْها صَوْنُ سِرِّكَ كاتِماً إلى الفُرَصِ اللاَّتي يُنالُ بِها الجَدُّ[3]

والحال قوله : (كاتماً)، وهي مسبوقة بجملة اسمية فيها (أفضلُ) مبتدأ و(صون سِرِّكَ) خبره.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٢٠٧.

(٢) الديوان : ص٩٤.

(٣) الديوان : ص ٨٠. ويسبقه قوله : "وللسِّرِّ حالاتٌ فمِنْهُ جَماعَةٌ وَمِنْهُ نَجِيَّانِ وَأَحْزَمُها الفَرْدُ"

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[٣] : الحال المفردة من حيث عاملها :

وجدنا العامل في الحال عند النميري فعلاً ومعنى الفعل كما قال النحاة، وكان للفعل النصيب الأكبر في لغة الراعي.

١ – الفعل :

يعمل الفعل في الحال في الديوان بكثرة إذ يبلغ عدد الأحوال المفردة المنتصبة بالأفعال مائة وثلاثاً وعشرين .

فمنها المضارع نحو قوله :

يَدُبُّ مُستَخفياً يَغْشى الضَّراءَ بها حَتى استَقامَتْ وأَعْراها لَهُ الجَرَدُ[١]

والحال قوله : (مستخفياً)، وهي منصوبة بالفعل : (يدبُّ)، وهي حال من الفاعل.

ويعمل فعل الأمر كذلك في الحال نحو قوله :

فَقُلْتُ لربِّ النّاب خذها فتيةً ونابٌ علينا مثلُ نابك في الحيا[٢]

والحال قوله : (فتيّةً)، وهي منصوبة بالفعل : (خذها)، وهي حال من المفعول به.

٢ – العامل المشبه للفعل لفظاً ومعنىً معاً : ومنه اسم الفاعل نحو قوله :

الواهِبُ البخت خُضْعاً في أزمّتها والبِيضَ فَوْقَ تراقيها الدَنانير

والحال قوله : (خضعاً)، وعاملها اسم الفاعل : (الواهب)، وهي حال من المفعول به.

وقد تكررت هذه الصورة عشرين مرة في الديوان.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٩٤.

(٢) الديوان : ص٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣ – العامل المعنوي، ومنه الاستفهام، نحو قول النميري :

مابالُ دَفَّكَ بالفراشِ مَذِيْلاً أقذىً بعَيْنِكَ أَمْ أَرَدْتَ رَحيلاً[١]

والحال قوله : (مذيلا)، وهي منصوبة بمعنى الاستفهام في قوله : (ما بال دفَّك).

والظرف يعمل إذا أفاد الاستقرار، نحو قول النميري :

سَلاهِبُ مِنْ أَوْلادِ أَعْوَجَ فَوْقَها فَوارِسُ قَيسٍ مُشْرِعينَ العَواليا[٢]

وقد نُصِبَتْ الحالُ سبعاً وثلاثين مرةً بعامل معنوي في الديوان.

ولقد جاء عامل الحال عند النميري متفقاً مع أقوال النحاة تماماً، فقد أشاروا إلى أن العامل قد يكون فعلاً أو ما يُشبه الفعل لفظاً ومعناً معاً أو ما يُشبه الفعل معناً فقط، وهكذا ورد عند النميري.

[٤] : رتبة الحال المفردة في التركيب :

وردت الحال مُتقدّمةً على عاملها وصاحبها في ديوان الراعي نحو قوله :

قِياماً يُوارونَ عَوْراتِهِم بِشَتْمي وعَوْراتُهُم أَظْهَرُ[٣]

والحال قوله : (قياماً)، وعاملها الفعل : (يوارون)، وصاحبها الضمير الظاهر في الفعل، والحال متقدمة على عاملها وصاحبها. وقد تأتي متقدمةً على عاملها فقط .

وجاءت الحال مُتقدّمةً في ستة عشر بيتاً فقط، وجاءت الأحوال الباقية متأخرة رتبة عن صاحبها وعاملها .

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص١٩٨.

(٢) الديوان : ص٢٥١.

(٣) الديوان : ص١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً : الحال الجملـة :

وهذا هو النمط الثاني من الأنماط التي ترد عليها الحال فـي العربيـة، ويضـم قسـمين اثنيـن: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية :

[١] : **الجملة الاسمية :**

أ – **من حيث تركيبها :** وقعت الجملة الاسمية الحالية بسيطةً ومركبّة :

١- **الجملة الاسمية البسيطة :** وصورتها مبتدأ (اسم) + خبر (اسم) :

منها قول النميري :

عَجِبْتُ مِنَ السَّارينَ والرِّيحُ قَرَّةٌ إلى ضَوْءِ نَارٍ بَيْنَ فَرْدَةَ والرَّحى[١]

وجملة الحال قوله : (والريح قُرَّةٌ)، (الريح) مبتدأ، و(قرَّةٌ) خبر، وهما اسمان، وهـي جملـة بسيطة.

ونحو قوله :

إِني أُقَسِّمُ قِدْري وَهِيَ بارِزَةٌ إِذْ كلُّ قِدْرٍ عَروسٌ ذاتُ جِلْبابِ[٢]

والحال فيه : (وهي بارزةٌ)، وهي جملة اسمية بسيطة.

وقوله :

أَقامَتْ بِهِ حَدَّ الرَّبيعِ وجارُها أَخو سَلْوةٍ مَسَّى بِهِ اللَّيْلُ أَمْلَحُ[٣]

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٣٥.

(٢) الديوان : ص٤٢.

(٣) الديوان : ص٦٢. أملح : ندى يسقط بالليل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والحال فيه : (وجارُها أخو سلوةٍ)، (وجارها) مبتدأ، (أخو سلوةٍ) خبر، وهي جملة اسمية بسيطة.

٢ – كذلك يأتي خبرها ظرفاً : مبتدأ + خبر (ظرف) :

نحو قوله :

فَقُلْتُ والحَرَّةُ الرَّجْلاءُ دُونَهُمُ وَبَطْنُ لَجَّانَ لَمَّا اعْتَادَني ذِكَري[١]

والحال قوله : (والحرّة الرجلاء دونهم)، (والحرّة) مبتدأ ومضاف، و(دونهم) خبر، وهو ظرف للمكان.

٣ – ويأتي خبر الجملة الاسمية جاراً ومجروراً أحياناً

نحو قوله :

طالَ العِشَاءُ وَنَحْنُ بِالهَضْبِ وأَرِقْتُ لَيْلَةَ عَادَنِي خَطْبي[٢]

والحال قوله : (وَنَحْنُ بِالهَضْبِ)، (ونحن) مبتدأ، و(بالهضب) خبر، وهو جار ومجرور.

٢– **الجملة الاسمية المركبة** : وهي ما يكون خبرها مركباً :

١ – حال [مبتدأ + (خبر + فاعل)]

نحو قوله :

بَعَثْنا إليْها المُنْزِلين فَحاوَلا لِكَيْ يُنْزِلاها وَهِيَ حامٍ حُيُودُها[٣]

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص١٣٤.

(٢) الديوان : ص٣٨، والخطب : الشأن والأمر.

(٣) الديوان : ص١١٢، الحيود : جمع حيد، وهو ما شُخِّص من نواحي الشيء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحال قوله : (وَهِيَ حامٍ حُيُودُها)، (هي) : مبتدأ أول، (حيودها) مبتدأ ثان مؤخر، (حامٍ) خبر للمبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره، خبر عن المبتدأ الأول، ويمكن أن نعُدّ حيودها فاعلاً للخبر (حامٍ)، وبذلك تبقى الجملة مُركّبة فيها مبتدأ + (خبر + فاعل).

وكذلك قوله :

فَذَادَها وَهِيَ مُحْمَرٌّ نَواجِذُها كما يَذودُ أَخو العَمِيَّةِ النَّجِدُ[1]

والحال قوله : (وَهِيَ مُحْمَرٌّ نَواجِذُها)، (هي) مبتدأ أول ، و(محمرّ) مبتدأ ثانٍ، و(نواجذها) خبره، والجملة (مُحْمَرٌّ نَواجِذُها) خبر للمبتدأ الأول، ويمكن أن تكون (نواجذها) فاعل للخبر (محمرّ).

٢ – ويأتي الخبر في الجملة الإسمية الحالية جملةً فعلية [مبتدأ + (فعل + فاعل)] :

نحو قوله :

لَدَى سَاعِدَيْ مَهْرِيَّةٍ شَدَنِيَّةٍ أُنِيخَتْ قَلِيلاً والعَصافيرُ تَنْطِقُ[2]

والحال قوله : (والعَصافيرُ تَنْطِقُ)، (العصافير) مبتدأ، (تَنْطِقُ) جملة فعلية، وهي خبر عن المبتدأ (العصافير).

وكذلك قوله :

واخْتَلّ ذو المالِ والمُثْرون قَدْ بَقِيَتْ عِلى التِّلاتِلِ مِنْ أَمْوالِهِم عُقَدُ[3]

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٩٤، ذادها : دافعها، النواجذ : أقصى الأضراس، العُميّة : الضلال، النَّجِد : الشجاع.

(٢) الديوان : ص١٧٨، مهرية : ناقة منسوبة إلى مهرة بن عميدان، وهو حي من أحياء العرب، شدنيّة : نسبة إلى شدف، وهو موضع في اليمن.

(٣) الديوان : ص ٩٠، اختل إليه : احتاج، القلاقل : الشدائد، العقد : وهي الضياع والعقار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجملة الحال (والمُثْرون قَدْ بَقِيَتْ عِلى التِّلاتِلِ مِنْ أَمْوالِهِم عُقَدُ)، (المثرون) مبتدأ، (قَدْ بَقِيَتْ على التِّلاتِلِ مِنْ أَمْوالِهِم عُقَدُ) خبر المبتدأ، وهي جملة مُركَبة.

ب - من حيث الربط فيها :

لقد كان النحاة مهتمين بمسألة الرابط في الجملة الواقعة حالاً، لأن الجملة ليست كالمفرد في سهولة ردّها إلى صاحبها، فكانت الواو في الجمل الاسمية، وهذه الواو سميت بواو الحال لأن وجودها يدل على أن ما بعدها حال مما قبلها، وعلى ذلك فإن وجودها ضروري لإفهام معنى الحالية، وليس لمجرد ربط اللاحق من القول بسابقه ربطا عادياً مثل واو الاستئناف مثلاً، وليس أدل على ذلك من استخدام النميري لهذه الواو بكثرة في لغته، نحو قوله :

فَقَلَّ ثناءُ مِنْ أَخٍ ذي مَوَدَّةٍ غَدا مُجَنَّحَ الحاجات والوَجْهُ وافِرُ[1]

والحال قوله : والوجه وافر، وهي مسبوقة بواو الحال

ويلحظ في ديوان النميري أنه احتوى جملا اسمية فيها المبتدأ ضمير رفع منفصل

نحو قوله :

حتى أَردَّ المَطايا وَهِيَ خامِسَةٌ كأن أنضاءها ألواح أحراج[2]

وهذا الضمير يرتد مباشرةً إلى الاسم الذي قبله، فالحال : وهي خامسة، والضمير مبتدأ، وخامسة : خبره، ومع ارتداد الضمير مباشرة إلى ما قبله من القول إلا أن ذلك لا يجوّز ترك واو

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص١٢٣.

(٢) الديوان : ص٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحال، وقد وجدنا النميري يسبق جمله الاسمية الواقعة حالاً بهذه الواو، وهذا يدل على أن واو الحال ليست لمجرد ربط الجملة اللاحقة بسابقتها، بل لأن فيها معنى الحاليّة أيضا، وقد جاء المبتدأ ضمير رفع على نحو الشاهد السابق في ثلاث وعشرين جملة اسمية حالية، من أصل مائة وخمس عشرة جملة حالية اسمية رُصدت في الديوان .

[٢] : الجملة الفعلية الواقعة حالاً :

وهي قسمان حَسب زمان فعلها، فهي إما ذات فعل ماضٍ، وإما ذات فعل مضارع. وقد وقع هذان القسمان حالين في ديوان النميري .

أ – **الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي :** ولها صور نوردها على النحو التالي :

١ – تأتي أحياناً الماضوية مسبوقةً بواو الحال و(قد) نحو قول النميري :

تَنوشُ بِرِجْلَيْها وَقَدْ بَلَّ ريشَها رَشاشٌ كَغَسْلِ الوَفْرَةِ المُتَصَبِّبِ[١]

والحال قوله : (وَقَدْ بَلَّ ريشَها رَشاشٌ)، وهي جملة فعلية ماضوية في محل النصب على الحال، وهي مسبوقة بالواو و(قد).

ونحو قوله :

إنِّي أتاني كَلامٌ ما غَضِبْتُ لَهُ وَقَدْ أرادَ بِهِ مَنْ قَالَ إغْضابي[٢]

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٤٥، تنوش برجليها : تضرب، الوفرة : الشعر المجتمع على الرأس.

(٢) الديوان ا: ص ٤٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والحال قوله : (وَقَدْ أَرادَ بِهِ مَنْ قَالَ إِغْضابي)، وهي جملة فعلية ماضوية في محل نصب على الحال وهي مسبوقة بالواو و(قد).

٢- وترد الماضوية الواقعة حالاً بلا واو ولا قد أحياناً، ومن ذلك قول الراعي :

وَزِلْنَ كَالتِّينِ وارى القُطْنُ أَسْقَلَهُ واعْتَمَّ مِنْ بَرَدِيّا بَيْنَ أَفْلاجِ[1]

والحال قوله : (وارى القُطْنُ أَسْقَلَهُ)، وهي جملة فعلية ماضوية في محل نصب على الحال، وهي بلا واو ولا (قد)، مع إمكانية تقديره.

من حيث الإثبات والنفي :

وقعت الجملة الفعلية الماضويّة المنفيّة حالاً في ديوان النميري، كما وقعت المثبتة، ومن المنفية قوله:

وَتُضْحي وَما ضَمَّتْ فُضولَ ثِيابِها إِلى كَتِفَيْها بِأْتِزارٍ وَلا عَقْدِ[2]

والحال قوله : وما ضمت فضول ثيابها، وما هنا نافية وليست اسماً بمعنى الذي.

وردت الجملة الفعلية الماضوية منفية في خمس مواضع في الديوان فقط وجاءت الباقية وعددها اثنتان وثمانون جملةً ماضوية مثبتة، إذ بلغ المجموع الكلي للجمل الفعلية الماضوية الواقعة حالاً سبعاً وثمانين جملةً .

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٥٧، التبن : الجبل، أغمّ : أبطأ، أفلاج : جمع فلج وهو النهر.

(٢) الديوان : ص٩٨، تضحي : تدخل في وقت الضحى، فضول ثيابها : الثياب التي تبدلها للنوم، ومعنى البيت: تدخل هند في وقت الضحى وقد حلّت عقد ثيابها فلم تبق على كتفيها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من حيث الرابط :

١ – استخدام الواو و(قد) في الربط : وكان ذلك في عشرة أبيات فقط ومنها قول النميري :

وَنَصِّي العِيْسَ تَهْدِيهِمْ وَقَدْ سَدِرَتْ كُلُّ جُمَّالِيَّةٍ كَالفَحْلِ هِمْلاجِ[١]

والحال قوله : (وَقَدْ سَدِرَتْ كُلُّ جُمَّالِيَّةٍ)، والربط بالواو و(قد).

٢ – استخدام الضمير وحده في الربط : وكان ذلك في تسعة أبيات فقط منها قوله :

وَزِلْنَ كَالتِّينِ وارى القُطْنُ أَسْفَلَهُ واعْتَمَّ مِنْ بَرَدِيّا بَيْنَ أَفْلاجِ[٢]

والحال قوله : (وارى القُطْنُ أَسْفَلَهُ)، وهي جملة حالية ارتبطت بما قبلها بالضمير في قوله (أسفله) فقط .

من حيث اقترانها ب (قد) :

وهو حرف لتقريب الماضي من الحال عند النحاة. ووقعت الحال الجملة الفعلية الماضوية عند النميري مقترنة به، وغير مقترنة به أحياناً، كما بيّنا في صور الحال، وقد رصدنا في الديوان سبعاً وثمانين جملةً ماضويةً حالية منها سبعٌ وأربعون جملة ورد فيها (قد)، وأربعون لم يرد فيها حرف التقريب، والجمل التي ورد فيها تزيد بعدد يسير على الأحوال التي خلت منه، فإنها نسبة

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٥٩، ونص العيس : السير الشديد والحث، سدرت : أصابها الحر الشديد، الهملاج : حسن السير مع السرعة.

(٢) الديوان : ص٨٧، التين : الجبل، أغمّ : أبطأ، أفلاج : جمع فلج وهو النهر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تقارب النصف، وإن ورود هذه النسبة من الأحوال خاليةً منه ومعنى الحالية مفهوم مع عدم وجوده، يدل على إمكانية وقوع الماضي حالاً وإن لم يقترن به، خلافا لأهل البصرة واتفاقا مع أهل الكوفة، وهذا واقعٌ لغوي يُثبت ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة، وقد وقفنا فيها إلى جانب أهل الكوفة ودعّم الراعي النميري هنا هذا المذهب .

ب – الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع :

وقعت الجملة الفعلية المضارعية حالاً، حسب الصور التالية :

[١] – من حيث تركيبها :

١ – فعل مضارع + الفاعل (ظاهراً أو مقدراً) + ضمير، يربط جملة الحال بسابقتها :

نحو قوله :

أَتاكَ البَحْرُ يَضْرِبُ جانِبَيْهِ أَغَرَّ تَرى لِجِرْيَتِهِ حَبَابَا[١]

والحال : (يَضْرِبُ جانِبَيْهِ)، والضمير ظاهر مضاف إلى المفعول به (جانبيه).

وقد يأتي الضمير مفعولا به نحو قوله :

صَبَّحَتْهُ كِلابُ الغَوْثِ يُؤْسِدُها مُستَوْضِحونَ يَرَوْنَ العَيْنَ كَالأَثَرِ[٢]

والحال قوله : (يُؤْسِدُها)، والضمير الرابط (ها) وهو مفعول به .

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٤٦، الحباب : الموج.

(٢) الديوان : ص١٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد يكون الضمير مستتراً في الفعل وليس ظاهراً، نحو قوله :

مِنْ عامِلٍ مِنْهُمْ إذا غَيَّبْتَهُ غَالى يُرِيدُ خِيانَةً وَغُلُولا[1]

والحال قوله : (يُرِيدُ خِيانَةً وَغُلُولا)، وهي جملة مضارعيـة بـلا واو، والربـط فيهـا بـالضمير المستتر في الفعل (يريد).

٢ – وتأتي المضارعية حالاً مسبوقةً بواو الحال وبنفي (واو + نفي + مضارع) :

نحو قوله :

وَجِيْفَ المَطايا ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتي وَلَمْ يَنْزِلوا أَبْرَدْتُم فَتَرَوَّحوا[2]

والحال قوله : (وَلَمْ يَنْزِلوا)، وهي جملة مضارعية مسبوقة بواو الحال ومنفية بلم.

ومثله قوله :

عَادَ الهُمومُ وَما يَدْري الخَلِيُّ بِها وَاسْتَوْرَدَتْني كما يُسْتَوْرَدُ الشَّرْعُ[3]

والحال قوله : (وَما يَدْري الخَلِيُّ بِها)، وهي جملة مضارعية مشبوقة بواو الحال ومنفية بما.

٣– وتأتي المضارعية الحالية أحياناً مسبوقةً بواو الحال وقد، (واو + قد + مضارع) :

نحو قوله :

وإلفٍ صَبَرْتُ النَّفْسَ عَنْهُ وَقَدْ أَرَى غِدَاة فِراقِ الحَيِّ أَلاَّ تَلاقِيا[4]

والحال قوله : (وَقَدْ أَرَى)، وهي جملة مضارعية مسبوقة بواو الحال و(قد) معاً.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٢١١.

(٢) الديوان : ص٧١، الوجيف : نوع من سير الإبل، أَبْرَدَ : دخل في آخر النهار.

(٣) الديوان : ص١٥٩.

(٤) الديوان : ص٢٥٣، الإلف : المحب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- وقد تأتي بلا واو ولا (قد) :

نحو قوله :

وتَرى جَارَنَا يُثْني عَلَيْنَا إذا ما حان يَوْمٌ أَنْ يَبِينا[١]

والحال قوله : (يُثْني عَلَيْنَا)، وهي مضارعية تخلو من واو الحال و(قد).

[٢] **من حيث سياقها :**

١- تُسبق الجملة المضارعية الواقعة حالاً بجملة فعلية أحياناً:

نحو قول الراعي :

إذا احْتَجَبَ نَباتُ الأَرْضِ عَنه تَبَسَّرَ يَبْتَغي فِيهَ البِسارا[٢]

والحال قوله : (يَبْتَغي فِيهَ البِسارا)، وهي جملة مضارعية يسبقها جملة فعلية وهي (تَبَسَّرَ).

٢- وقد تقع المضارعية الحالية في سياق الاستفهام :

نحو قوله :

يا أَهْلِ ما بَالُ هَذا اللَّيْلِ في صَفَرِ يَزْدادُ طُولاً وَما يَزْدادُ مِنْ قِصَرِ[٣]

والحال قوله : (يَزْدادُ طُولاً وَما يَزْدادُ مِنْ قِصَرِ)، وهي جملة مضارعية واقعة في سياق الاستفهام في قوله : (ما بَالُ هَذا اللَّيْلِ).

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٢٣٦.

(٢) الديوان : ص١٥٤. تَبَسَّرَ : حفر بحثاً عن النبات قبل أن يخرج على سطح الأرض.

(٣) الديوان : ص١٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- وتسبق الجملة الفعلية المضارعية أحياناً جملةٌ اسميةٌ، (مبتدأ + خبر +حال : فعل مضارع):

نحو قوله :

لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى نَروحُ عَشِيَّةً نُحَيَّا وَأَيْدينا بِأَيْدٍ نُصافِحُ[١]

والحال قوله : (نُصافِحُ)، وهي جملة مضارعية مسبوقة بقوله : (وَأَيْدينا بِأَيْدٍ) وهي اسميّة في محل نصب على الحال أيضاً.

[٣] - من حيث الرابط :

وقع في ديوان الراعي النميري مائة وخمسون جملة فعلية مضارعية أحوالاً وجاء. بعضها منفياً والآخرُ مثبتاً كما ظهر عند استعراض صورها التركيبيّة. ولقد شرط النحاة عدم مجيء واو الحال مع المضارع المثبت إذا وقع حالاً، ولكن ذلك ورد في لغة الراعي.

ومنه قوله:

إلى الأكارِمِ أَحْساباً وَمَأْثَرَةً تَبْري الأكامَ وَيَبْري ظَهْرَها الكُورُ[٢]

والحال قوله : (وَيَبْري ظَهْرَها الكُورُ)، وهي جملة مضارعية مُثبتة، وحالٌ من الضمير المستتر في فعل الجملة السابقة عليها وهي : (تَبْري الأكامَ)، أي تطوي هذه الناقة المرتفعات وفي نفس الوقت يُدمي الكور ظهرها.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٧٦.

(٢) الديوان : ص ١١٤، الأكام : جمع أكم وهي الرابية أو المرتفع من الأرض، الكور : ما يوضع على ظهر الجمل أو الناقة ليجلس عليها راكبها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد وردت الواو مع المضارع على نحو هذا الشاهد إحدى عشرة مرة في ديوان النميري، وهذا مُخالف لما قاله النحاة، إذ منعوا مجيء الواو مع المضارع المُثبت.

[٣] – شبه الجملة الواقعة حالاً :

وقعت شبه الجملة في ديوان النميري حالاً عشرين مرّةً :

نحو قوله :

بِآيَةِ ما لاقَيْتِ مِنْ كُلِّ حَسْرَةٍ وَما قَدْ أَذَقْناكِ الهَوانَ عَلى صُغْرِ[١]

والحال قوله : (عَلى صُغْرٍ)، أي أذقناك الهوان صغيرةً.

ونحو قوله :

وما حارَبَتْنا مِنْ مَعَدٍّ قَبيلَةٌ فَنَتْرُكُها حَتَّى يَقَرّوا عَلى وِتْرِ[٢]

والحال قوله : (عَلى وِتْرٍ)، أي تفرّ ثائرةً حاقدةً.

وقد تقع شبه الجملة من الجار والمجرور مسبوقة بناسخ نحو :

وَكَمْ قَطَعْتُ إِلَيْكُمْ مِنْ مُوَدَّأَةٍ كَأَنَّ أَعْلامَها في آلِها القَزَعُ[٣]

والحال قوله : (في آلها)، أي كأن أعلام الصحراء وهي في السراب (الآل) قطعٌ من السَحاب.

---

(١)ديوان الراعي النميري : ص١٢٩.

(٢) الديوان : ص١٣٠، الوتر : الحقد والثأر

(٣) الديوان : ص١٦١، الموأدة : الصحراء المهلكة، الأعلام : ما يهتدي به، القزع : السحاب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتأتي شبه الجملة محصورة بإلاّ أحياناً نحو قوله :

وَما عَرَّسَتْ لَيْلَةً إلاّ عَلَى وَجَلٍ حَتَّى تَلوحَ مِنَ الصُّبْحِ التَباشيرُ[1]

والحال قوله : (على وجلٍ)، أي واجلةً، وهي واقعة في أسلوب الحصر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ديوان الراعي النميري : ص١١٦، عرّست : نزلت في أول الليل.

الفصل الثالث

قضايا الحال من خلال لغة الراعي النميري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

تمهيد :

لقد ذكر النحاة –كما ورد في الفصل الأول– حد الحال وشروطها وقالوا، بأنها فضلة مشتقة نكرة ولازمة لصاحبها، و مثلوا لذلك واستشهدوا له بشواهد مختلفة من فصيح اللغة، وقد كان في الجانب الآخر شواهد تخالف ما ذهبوا إليه من حدّ وقاعدة، فقد جاءت الحال عمدة في شاهد، وجاءت جامدة في آخر، وجاءت معرفة ولازمة. لذلك قالوا إن الأصل في الحال كذا وقد تأتي غير ذلك، أو إن الأغلب في الحال كونها كذا، والأقل غير ذلك، ونحن قبل أن ندخل هذا الفصل نضع قولهم هذا في عين الاعتبار، ونحاول أن نتبيّن مدى انطباقه على الواقع الاستعمالي الذي اخترناه لهذه الدراسة، وهو ديوان الراعي النميري الشاعر الفصيح الذي استشهدت بلغته كتب النحو، وندرس قضايا محددة ارتأينا أن نقدّمها على غيرها ونقصر الفصل عليها، فالموضوع متشعب، وقضاياه كثيرة، والخوض فيها طويل يؤدي بها إلى التشعب والتشتت.

وفي هذا الفصل نحاول معرفة مصداقيّة قول النحاة في حدّ الحال بدراسة القضايا التالية من خلال لغة الراعي النميري المُسجّلة في ديوانه وهذه القضايا هي :

١– الحال وقوعها فضلة ووقوعها عمدة.
٢– الحال المعرّفة والحال المُنكّرة.
٣– الحال اللازمة والحال المنتقلة
٤– الحال المشتقة والحال الجامدة.
٥– صاحب الحال.
٦– تعدد الحال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً : الحال : وقوعها فضلة ووقوعها عمدة:

لقد قال النحاة إن الحال فضلة، وقصدوا بذلك أنها ليست مبتدأ أو خبراً ولا فعلاً أو فاعلاً، ولا يعني ذلك أن حذفها والاستغناء عنها سائغ ومقبول، وذكروا أيضاً أن الحال قد تكون سادة مسدّ الخبر في بعض التراكيب، وأن حذفها قد يشعر بوجود نقص كبير في المعنى ولو كانت العمدتان موجودتين في التركيب.

وعند الراعي النميري :

وردت الحال بعد العمدتين (الفعل والفاعل) من حيث التركيب وهي (عُمْدة) من حيث المعنى وحذفها يُسبب نقصاً في الفائدة ، وذكرها ذو قيمة فنية دلالية، ونلمس في هذه الأحوال الأهمية الدلالية المتوقفة عليها نحو قول الراعي :

فَأَعْجَبَني مِنْ حَبْتَرٍ أَنَّ حَبْتَراً مَضى غَيْرَ مَنْكوبٍ وَمَنْصِلُهُ انْتَضى[1]

والحال قوله : (غَيْرَ مَنْكوبٍ)، يتحدث الشاعر عن غلامه حبتر، عندما أومأ له إيماءً خفياً أن يذهب إلى الناقة يعقرها، وهو (غَيْرَ مَنْكوبٍ) أي أنه غير مدفوع دفعاً لما أشار إليه من الفعل والعمل، والحال ترتبط مباشرة بمعنى الإعجاب، فإن الشاعر معجب بحبتر لأنه ذهب بحماس إلى الناقة ولم يشعره بتذمر من هذا العمل، وبذلك لا يستقيم حذف الحال هنا لأنها مرتبطة بمعنى الإعجاب، فلا بدّ من أن يكون مُضيُّهُ (غَيْرَ مَنْكوبٍ) أي بحماس ودافعية هو محط الإعجاب.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٣٦، غير منكوب : أي غير مدفوع في صدره، انتضى : سلّ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونحو قوله أيضاً :

تَنْتاب آلَ أَبي سُفْيانَ واثِقَةً بِفَضْلِ أَبْلَجَ مِنْحازٍ لِما يَعِدُ[1]

والحال قوله : (واثِقَةً) وجاءت بعد الفعل والفاعل المضمر.

يتحدث الراعي عن ناقته التي تأتي إلى آلِ أبي سفيان، وهذه الناقة كما يقول واثقة بأصحاب الفضل وأنهم يوفون بما يعدون الناس، والحقيقة أن هذه الثقة ليست نابعة من الناقة إنما هي نابعة من نفس الشاعر. أي إن الناقة لا تفهم معنى الثقة ولا تكون واثقة في أن فلاناً سوف ينجز وعده أو لا ينجز، إنما هذه من الصفات الآدمية. فإن الشاعر هو الواثق وليست الناقة، والحال هنا أيضاً على تلك الأهمية الدلالية لما تؤديه من معنى المديح الذي قصده الشاعر بها والذي أوكله إلى الناقة، فإذا كان المديح هو محور هذا البيت، فمعناه سيتوقف على قوله : (واثِقَةً بِفَضْلِ أَبْلَجَ مِنْحازٍ لِما يَعِدُ).

ونحو ذلك قوله :

مَرّت عَليَّ أُمَّ أمهارٍ مُشَمِّرَةً تَهْوِي بِها طُرُقٌ أَوْساطُها زُورُ[2]

والحال قوله : (مُشَمِّرَةً)، وقد جاءت بعد الفعل والفاعل.

يتحدث الراعي عن الناقة التي مرّت على موضع في الصحراء وهي متهيئة للأمر مُستعدّة لمواجهة المصاعب وعقبات الطريق، وربما قصد الشاعر بكثرة التواءات الطريق الكناية عن المصاعب والمهالك فيه، فجاءت الحال (مُشمّرة) لتدل على استعداد هذه الناقة لمواجهة المصاعب وخوضها بقوة، ولربما أيضاً يُكنّى الشاعر بذلك عن نفسه، لأنه يتحدّث عن ناقته التي تحمله في

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٩٥.

(٢) الديوان : ص١١٥، طرق زور : فيها التواء واعوجاج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رحلتها هذه. فجاءت الحال دالة على الاستعداد لخوض غمار هذه المصاعب وأنه قادر عليها ومُتهيّئ لها، وليس بالخائف منها ولا بالقلق المحاذر، وهذا معنى يوضح نفس الشاعر وحاله تجاه ما يُلاقي من مصاعب وتحديات.

وحذف هذه الأحوال لا شك في أنه يُفقد البيت قيمةً معنوية دلاليةً كبيرةً، ويُدخل الغموض في عباراته لأن الحال فيها تكشف عن جوانب نفسيّة وتدل على قيمة فنيّة في القصيدة، فهي تفيد القارئ خبراً وفائدة عن صاحب الحال وتكشف عن جوانب لم تُعلم لو لم تُذكر الحال.

والحقيقة أننا إذا صرفنا النظر عن الأهمية الدلالية للحال في الأبيات السابقة فإننا نستطيع أن نقول أن الحال فيها (فضلة)، فالجمل من حيث العمدات المسند والمسند إليه تامة. ففي البيت الأول بعد حذف الحال يُصبح :

فأعجبني من حبتر أن خبراً مضى

وفي الثاني : تنتاب آلَ أبي سفيان.

وهذه الجمل مفيدة وتامة من حيث المعنى إذا كان مجرداً من سياقه.

ومثل ذلك قول النميري :

فأبْصَرتُها كَوْماءَ ذاتَ عَريكَةٍ هِجاناً مِنَ اللآتي تَمَنَّعْنَ بالصُوي[1]

ويكفي أن يقول –إذا جرّدنا الجملة من سياقها– فأبصرتها، أي أبصرت الناقة. وهي جملة تامة من حيث توفر العمدتين.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله :

فَقُلْتُ لِرَبِّ النَّابِ خُذْها فَتِيَّةً ونابٌ عَلَيْنا مُثْلُ نابِكَ فِي الحَيا[1]

والحال قوله : (فَتِيَّةً) وقعت بعد الفعل والفاعل المضمر، ويكفي أن يُقال : خذها، خارج حدود النص.

والحقيقة أننا إذا حاكمنا الكلام خارج نصّه أو سياقه فإن في ذلك إجحافاً له، وغمطاً لصاحبه ووضعاً له في غير موضعه، وهو عمل غير مشروع، من ذلك نتبيّن أن الحال ولو أشبهت المفعولات فإنها عمدة في إيصال المعنى وإتمامه، فهي عمدة في المعنى وإن لم تكن عُمدة في اللفظ والشكل.

وقد جاء الراعي النميري بالحال غير مستغنى عنها في الكلام حتى مع إغفال القيمة الفنيّة في الشعر .

نحو ذلك قول الراعي :

بِحاجاتٍ تَحَضَّرَها عَدُوٌّ فَما يَسْطيعُها إلاّ خِطارا[2]

والحال قوله : (خِطارا) وهي في أسلوب الحصر.

يتحدث الشاعر عن رجل جاء على ناقته إلى شريف قومٍ طالباً إليه حاجات عزيزة. وكان أعداء هذا الرجل في المجلس، لذلك صار مطلبها صعباً لا يستطيعه إلاّ رجل عظيم الشأن أو لا يُحقق مطالبه إلاّ حالماً بذلك في خاطره، وباطنه.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٣٧.

(٢) الديوان : ص١٥٠، لعلها من الخاطر والقلب، أو لعلها تعني ارتفاع القدر والشأن والمنزلة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإذا حذفنا الحال منه فإن المعنى سيتغيّر كثيراً، ويُصبح البيت :

بحاجات تحضرها عدوّ فما يسطيعها.

وهذا المعنى يختلف كثيراً عنه إذا ما قارنّاه بوجود الحال، مع إغفالنا للبعد الفني الدلالي لقصد الشاعر من ذلك وأخذنا بظاهر المعنى دون باطنه.

ومنه قوله أيضاً :

فَما زُلْنَ حتّى عاد طَرْقاً وشِبْنَهُ بِأَصْغَرَ تذْرِيْهِ سِجالاً أيانِقُهْ[1]

والحال قوله : (طَرْقاً) أي وَسِخاً آسِناً.

يتحدّث الشاعر عن مجموعة من النوق وردت ماءً، فما تركته إلاّ عندما أَسِنَ الماء وتعكّر صفوه.

وحذف الحال لا يُسبب نقصاً في الفائدة حسب، بل إن أثره يذهب إلى أبعد من ذلك، فهو يُسبب إخلالاً في المنطق والجملة تصبح بعد الحذف :

فما زلن حتى عاد، وهنا يُطلب منه أن يقول : كيف عاد هذا الماء حتى أن النوق غادرته.

ونحو ذلك قوله :

ما بَالُ دَفَّكَ بِالفِراشِ مَذِيْلا أَقَذىً بِعَيْنِكَ أَمْ أَرَدْتَ رَحِيلا[2].

والحال (مذيلاً) ومعناها قَلِقاً مُتقلباً في فراشه، وبذلك يُكنّى عن انشغال فكره وقلقه.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص١٨١.

(٢) الديوان : ص١٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه الحال جزء مهم لا يكتمل المعنى إلاّ بها، بل إن حذفها يُغيّر المعنى كثيراً، إذ تصبح الجملة ما بال دفّك بالفراش؟ أي مالك نائماً، وهذا ما لم يقصده الشاعر، بل هو على العكس من ذلك تماماً، فهو في فراشه متقلّب قلق لا يستطيع النوم جرّاء انشغال فكره، فَحَذْفُ هذه الحال يُغيّر المعنى ويُشعر بنقص حادٌ في الجملة.

ونحو ذلك قوله :

كُتُباً تَرَكْنَ غَنِيّنا ذا خَلَّةٍ بَعْدَ الغِنى وفَقيرَنا مَهْزولا[1]

وفيه حالان، الأولى : (ذا خلّة)، الثانية : (مهزولاً)، وذا خلّة معناها ذا حاجة، ومهزول معناها من الفقر وشدة الحاجة.

يتحدث الشاعر في هذا البيت عن السعاة وكتبهم التي يحملونها ويجبون الضرائب بناءً عليها، وهي سجلات وقيود لما يجبونه من أموال ، فقد تركت هذه الكتب الأغنياء كالفقراء من كثرة ما أخذوا من أموال الغني، كذلك فعلوا بالفقير المعدم.

ولو حُذفت الحالان هنا لما استقام المعنى، ولما أفاد شيئاً، والجملة بعد الحذف : كتباً تركن غنيّنا وفقيرنا، وليس هذا هو المقصود البتّة، فحذف الحال هنا مُضرّ بالمعنى وسلامة الجملة أو البيت.

ومن أمثلة ذلك قوله أيضاً :

إذا حَمَّشاها بِالوَقودِ تَغَيَّظَتْ على اللّحم حتى تَتْرُكَ العَظْمَ باديا[2]

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٢١١.

(٢) الديوان : ص٢٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والحال قوله : (بادياً)

كذلك قوله :

بأَلينَ مَسّاً مِنْ سُعادٍ للامسٍ وَأَحْسنَ مِنْها حِينَ تَبْدو مُجَرّدا[1]

والحال قوله : (مُجرّدا).

من ذلك نتبيّن أن الحال عُمدة في التراكيب ولو لم تكن مسنداً أو مسنداً إليه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ديوان الراعي النميري : ص١٠٩.

ثانياً : الحال المعرّفة والحال المنكّرة :

يذهب النحاة إلى أن الحال نكرة في الأصل، وما ورد منها معرفة فهو مؤول بالنكرة، أما في ديوان النميري، فقد وردت الحال نكرة ووردت مُضافة.

١- أما ما جاء منها مُضافاً، نحو قوله :

فأبصَرتُها كَوْماءَ ذاتَ عَرِيْكَةٍ هِجَاناً من اللاّتي تَمَنَّعْنَ بالصُّوى[١]

والحال : (ذات)، وهي مُضافة إلى (عريكة).

وقوله :

فَأَعْجَبَني مِنْ حَبْتَرٍ أَنَّ حَبْتَراً مَضَى غَيْرَ مَنْكوبٍ مَنْصِلُهُ انْتَضَى[٢]

والحال قوله : (غَيْرَ)، وهي مُضافة إلى قوله (منكوب).

وقوله :

ونَبَتَّ شَرَّ بِنَي تَميم مَنْصِباً دَنِسَ المُروءَةِ ظاهِرَ الأعْيار[٣]

والحال قوله : (دَنِسَ المُروءَةِ)، و(ظاهِرَ الأَعْيار)، وهما مضافان، وإذا لم تكن (شَرَّ بِنَي تَميم) منادى، فهي حال أيضاً.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٣٦.

(٢) الديوان : ص٣٦.

(٣) الديوان : ص١٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله :

أَقَمْنَ بِها رَهينَةَ كُلِّ نَحْسٍ فَما يَعْدَمْنَ رِيْحاً أو قِطارا[1]

والحال قوله : (رَهينَةَ كُلِّ نَحْسٍ).

وقوله :

لَهُنَّ حَديثٌ فاتِنٌ يَتْرُكُ الفَتى خَفيفَ الحَشى مُستَهْلِكَ القَلْبِ طامِعاً[2]

والحال قوله : (خَفيفَ الحَشى) و(مُستَهْلِكَ القَلْبِ).

وهذه الأحوال يبلغ عددها تسعاً وعشرين حالاً فقط، جاءت في الديوان وجاء الباقي التي يبلغ عددها مائة وست وخمسين حالاً نكرة.

وهذه ملحوظة جديرة بالأخذ في صياغة قاعدة تنكير الحال، إذ إن الحال جاءت مُخصَصة بالإضافة، وتبلغ ما نسبته حوالي خمس عشرة بالمائة من المجمل العام. وهذا قد يسمح لنا بالقول بجواز تخصيص الحال بالإضافة فقط، ومنع دخول لام التعريف عليها، ونقول في ذلك، إن الأغلب والأكثر في الحال تنكيرها مع جواز أن تكون الحال مضافة، ودخول لام التعريف عليها شذوذ.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص١٤٨.

(٢) الديوان : ص١٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً : الحال اللازمة والحال المنتقلة :

قال النحاة إن أصل الحال أن تكون ما ينتقل عن صاحبها لا مما يُلازمه، وقد جاءت الحال صفة لازمة لصاحبها في ديوان الراعي بلغت عِدّتها إثنتي عشرة، منها قوله :

فَأَبْصَرْتُها كَوْماءَ ذَاتَ عَريكَةٍ هِجاناً مِنَ اللاّتي تَمَنَّعْنَ بَالصِّوى[1]

والحال قوله : (هجاناً)، ومعناها أن الناقة بيضاء من النوق الكريمات، وهي صفة لازمة، لأنها صفة خَلْقية.

وقوله :

نَجائِبُ لا يُلْقَحْنَ إلاّ يَعارةً عِراضاً ولا يُشْرَيْنِ إلاّ غَواليا[2]

والحال اللازمة قوله : (يعارةً)، وهي واقعة في أسلوب الحصر، واليعارة : الناقة الكريمة ومثلها غوالياً.

ومنه :

بحاجاتٍ تَحَضَّرَها عَدُوٌّ فما يَسْطِيْعُها إلاّ خِطارا[3]

وقد جاء عند النميري في أربعة أبيات شعرية أحوالٌ مؤكدةٌ لعواملها، وقد وضع النحاة الحال المؤكدة لعاملها ضمن الأحوال اللازمة، وهذه الأبيات هي :

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٣٦.

(٢) الديوان : ص٢٤٥.

(٣) الديوان : ص١٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قول النميري :

وما صرمك حتى قُلت مُعلنةً لا ناقة لي في هذا ولا جمل[1]

والحال قوله : (مُعلنةً)، وهي مؤكدة لعاملها (قلت).

وقوله :

وتَصدَّعَتْ من بَعْدِ ذاك عَصَاهُمُ شِقَقاً وَأَصْبَحَ سَيْفَهُمْ مَسْلولا[2]

والحال قوله :(شِقَقاً)، وهي مؤكدة لعاملها (تصدّعت).

وقوله :

وإنْ هو ولّى مُدْبراً فَفَنَاؤُهُ وَشيكاً مِنَ التَّثْمِيرِ أَرْجى وَأَنْجَعُ[3]

والحال قوله : (مُدبراً)، وهي مؤكدة لعاملها (ولّى).

وقوله :

ولّت حِثاثاً تَوالَيْها وَأَتْبَعَها مِنْ لابَةٍ أَسْقَعَ الخَدَّيْنِ مُخْتَضِعُ[4]

والحال قوله : (حِثاثاً)، وعاملها (ولّت).

فإذا تابعنا النحاة في قولهم إن الحال المؤكدة لعاملها ضرب من الأحوال اللازمة، فبذلك يُصبح لدينا في ديوان الراعي ست عشرة حالاً من مجموع الأحوال المفردة البالغ عددها مائة وثمانين حالاً، أما الباقية فهي صفات منتقلة عن أصحابها نحو :

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص١٨٧.

(٢) الديوان : ص٢٠٧.

(٣) الديوان : ص١٦٤.

(٤) الديوان : ص١٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فَأَطْلَعَتْ فُرْزَةَ الآجامِ جافِلَةً لَمْ تَدْرِ أَنَّى أتاها أوَّلُ الذُّعرِ[1]

وعلى ذلك فإن نسبة اللازمة تقارب سبعة بالمئة فقط.

رابعاً : الحال المشتقة والحال الجامدة :

قال النحاة إن أصل الحال أن تكون مشتقة، وقالوا – في نفس الوقت – إنها قد تأتي جامدة في أبواب بعينها نحو : التسعير ومعنى الفاعلية، وإذا كانت دالةً على ترتيب أو على تشبيه، وإذا كانت دالة على أصل الشيء أو فرعه أو دالة على طور، أو قد تأتي جامدة في غير هذه الأبواب، ولكن يجب أن تكون قابلة للتأويل بالمشتق.

والحقيقة أن من هذه الأحوال الجامدة؛ ما قد ورد ضمن باب الفاعلية وحده من الأبواب التي قيل إنه يكثر مجيء الحال جامدة فيها نحو قولهم : كلَمته فاه إلى فيّ، كذلك نرى عند النميري قوله مثلاً :

فَأَعْجَبَني مِنْ حَبْتَرَ أَنَّ حَبْتَراً مَضى غَيْرَ مَنْكوبٍ وَمَنْصِلُهُ انْتَضى

وقوله : غير منكوبٍ، هي الحال التي فيها معنى الفاعلية أي مضى مسرعاً إلى العمل.

وباقي الأحوال الجامدة لم نجد لها مكاناً تحت أي باب من الأبواب التي يكثر الجمود فيها.

على أية حال، فإن النحاة قالوا بأنه قد تأتي الحال جامدة وتكون عندها مؤولة بالمشتق، وجاءت الحال في لغة الراعي مُنسجمةً مع هذا المذهب.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص١٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقوله :

وَأَبوكَ ضارَبَ بِالمَدينَةِ وَحْدَهُ قَوْماً هُمْ جَعَلوا الجَميعَ شُكولا[1]

والحال قوله : (وحده)، وتأويلها منفرداً.

وقوله :

كُتُباً تَرِكْنَ غَنِيَّنا ذا خلّةٍ بَعْدَ الغِنى وَفَقيرَنا مَهْزولا[2]

والحال قوله : (ذا خلّة)، وتأويلها مُعدماً.

وقوله :

تَداعَيْنَ مِنْ شَتَّى ثَلاثاً وأَرْبعا وَواحدةً حَتى بَرَزْنَ ثَمانيا[3]

والحال قوله : (ثلاثاً)، و(ثمانيا)، والحالان مؤولتان ب(مجموعاتٍ)، أي تداعين مجموعاتٍ وبرزن مجموعاتٍ.

نحو قول النميري :

وَرَأى أَبا حَسَّان دون عَطائِهِ فَتَبَيَّنَتْهُ العَيْنُ أَسْمَرَ مُقْفَلا[4]

والحال الجامدة فيه، قوله : (أسمر)، وهي مؤولة ب (مسمراً) أو صاحب سُمرةٍ.

ويُلحظ في ديوان النميري أن الحال وقعت مصدراً[5] في بعض شعره. نحو قوله :

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٢٠٧.

(٢) الديوان : ص٢١١.

(٣) الديوان : ص٢٤٦.

(٤) الديوان : ص٢١٥.

(٥) وفي أصل الاشتقاق خلاف، أهو المصدر أم الفعل، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٣٥، م٢٨، والبصريون يقولون أن الأصل هو المصدر، والكوفيون يقولون أن الفعل هو أصل الاشتقاق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قِياماً يُوارون عَوْراتِهِمْ بِشَتْمي وَعَوْراتُهُم أَظْهَرُ[1]

والحال قوله : (قياماً)، وهي مصدر (قام)

وقوله أيضاً :

مُلْسُ الحَصى باتَتْ تَوَجَّسُ فَوْقَهُ لَغَطَ القَطا بِالجَهْلَتَيْنِ نُزولا[2]

والحال قوله : (نزولا)، وهي مصدر (نزل).

ويمكن أن نعد هذه الأحوال من قبيل الأحوال الجامدة، وذلك اتفاقاً مع البصريين؛ الذين يرون أن المصدر هو أصل المشتقات، وخلافاً للكوفيين الذين يرون أن المصدر مشتق من الفعل.

وقد وقعت الحال مصدراً في تسعة أبيات فقط في ديوان النميري. ولقد بلغت الأحوال الجامدة تسع عشرة حالاً، ووقع الباقي ويبلغ مائة وإحدى وستين حالاً مُشتقة، ونسبة الجامدة تقارب تسعة بالمئة، وهي نسبة قليلة.

وهذه النسبة منسجمة من حيث الكم مع قول النحاة في أن الأغلب أن تكون الحال مشتقة، والأقل أن تكون جامدة، إذ إن نسبة الأغلب واحدٌ وتسعون بالمائة تقريباً.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص١١٩.

(٢) الديوان : ص٢٠٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً : صاحب الحال :

وفي هذه القضية ذهب النحاة إلى أن شرط صاحب الحال أن يكون معرفةً، وقد ورد في ديوان النميري متفقاً مع هذا المذهب، ولم نرصد في الديوان ما يُخالف ذلك.

ومن جهةٍ أخرى، وقع صاحب الحال مجروراً بحرف جرٍ تارة، وبالإضافة تارة أخرى. فمن المجرور بحرف الجر قول النميري :

عَجِبْتُ مِنَ السَّارِينَ والرِّيحُ قَرَّةٌ إلى ضَوْءِ نارٍ بَيْنَ فَرْدَةَ وَالرَّحى[1]

والحال قوله : (والريح قرّة)، وهي جملة اسمية وصاحبها (السَّارين)، وهو جمع لاسم الفاعل سارٍ، وهو مجرور بحرف الجر (من).

وقد كان الخلاف بين النحاة في هذه المسألة هو في جواز تقديم الحال على صاحبها أو عدم جوازه، والواقع – كما هو في ديوان النميري – أنه لم تُسجّل فيه أيّة حالٍ متقدمة على صاحبها المجرور، وكانت رتبة الحال مع صاحبها المجرور بحرف جر أو بالإضافة تأتي متأخرة عنه دوماً.

وقد جاء صاحب الحال عند الراعي مجروراً بالإضافة أيضاً، وكان في هذه المسألة أيضاً خلاف بين النحاة. والخلاف في جواز مجيء الحال من المضاف إليه أو لا، فقد أجاز بعض النحاة ذلك بشروط، وهي : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء، أو أن يكون المضاف مما يجوز أن يعمل في المضاف إليه، فالشرط الأول نحو قوله تعالى : "وَنَزَعْنا ما في صُدورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوانا"[2]، والحال قوله تعالى : (إخوانا)، وصاحبها الضمير المجرور المضاف إلى (صدور) في

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٣٥.

(٢) الحجر، الآية ٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوله تعالى : (صدورهم)، والصدور جزء من صاحب الضمير (هم)، لأن الصدر عضو من أعضاء الجسم، وأما ما هو كالجزء من المضاف إليه، فنحو قوله تعالى : "واتَّبِعْ مِلَّةَ إبْراهيم حَنيفا"[1]، والحال قوله تعالى : (حنيفا)، وصاحبها : (إبراهيم)، والملة ليست عضواً مادياً محسوساً كالصدور، وإنما هي عضو معنوي في ذهن وقلب صاحبها. فقال النحاة إنها كالجزء من صاحبها، وقبلوا أن تأتي الحال من المضاف إليه بناءً على ذلك، والشرط الثاني هو قابلية عمل المضاف في المضاف إليه، نحو قولهم هذا : ضاربُ هندٍ ضاحكةً، والحال ضاحكةً، وصاحبها هند وهو اسم مجرور بالإضافة إلى اسم الفاعل: (ضارب)، وجاءت الحال منه لكون المضاف اسم فاعل قابلاً لأن يعمل في الاسم المضاف إليه: (هند)، وهو في هذا الاستخدام ليس عاملاً. فإذا توفر أحد هذه الشروط جاز مجيء الحال من المضاف إليه.

ونلحظ – في لغة النميري – تحقق الشرط الأول من الشرطين المذكورين في بيت واحد فقط من أبياته، وجاءت فيها الحال من المضاف إليه، وكان فيه المضاف كالجزء من المضاف إليه، وهو في قوله :

وَأَفْضَلُ مِنْها صَوْنُ سِرِّكَ كاتِماً إلى الفُرَصِ اللاّتي يُنالُ بِها الجَدُّ[2]

والحال قوله : (كاتماً)، وصاحبها : الضمير (كاف) المجرور بالإضافة في (سرِّك)، والمضاف وهو السرّ كالجزء من صاحبه وهو مطابق لما قاله النحاة.

---

(١) سورة النساء، الآية ١٢٥.

(٢) ديوان الراعي النميري : ص٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجاءت جميع الأحوال الباقية والتي يكون أصحابها في موقع الجر بالإضافة مخالفةً الشروط، نحو قوله :

ما بالُ دَفِّكَ بِالفِراشِ مَذيلا أَقَذىً بِعَيْنِكَ أَمْ أَرَدْتَ رَحيلا[1]

والحال قوله : (مذيلا)، وصاحبها : (دف) المجرور بإضافة (بال) إليه، والبال ليس جزءاً من الدف ولا كالجزء منه، والمضاف هنا وهو : بالُ، لا يعمل في المضاف إليه وغير قابل للعمل فيه.

وقوله أيضاً :

أَلَمْ تَدْرِ ما قالَ الظِّباءُ والسَّوانِحُ مَرَرْنَ أَمامَ الرَّكْبِ وَالرَّكْبُ رائِحُ[2]

والحال قوله : (والركب رائح)، وهي حال جملة اسمية، وصاحبها : (الركب) المُضاف إلى (أمام)، وهو ظرف مكان ليس له علاقة بالرّكب، وهو غير قابل للعمل فيه.

ولعل الذي جوّز ذلك هو مجيء جملة الحال (والركب رائح)، محتويةً على لفظ صاحب الحال (الركب)، تاليةً إياه، لا يفصل بينهما إلاّ واو الحال قياساً على جملة الخبر في مثل قوله تعالى : "الحاقَّة ما الحاقَّة"[3]، فجملة الخبر (ما الحاقَّة) تحتوي على لفظ المبتدأ (الحاقَّة)، ولا رابط بين الجملتين كما نرى.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص١٩٨.

(٢) الديوان : ص٧١.

(٣) الحاقّة، الآيتان ١ و٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد بلغ عدد الأحوال التي جاءت من مجرور بالإضافة ولا يتحقق فيه أحد الشرطين السابقين اثنتين وستين حالاً[1]، وجاءت في موضع واحد مطابقة لأحد الشروط، وهذا دليل قاطع -كما نرى- على جواز مجيء الحال من المضاف إليه بلا شرط من الشرطين السابقين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) هذا العدد جاء من مجموع الأحوال بأنماطها الثلاثة، المفردة والجملة وشبه الجملة، والبالغ عددها ٥٥٢ حالاً.

سادساً : تعدد الحال :

جاءت الحال في ديوان النميري متعددة من واحد، كما جاءت متعددة من متعدد، وقد رصدنا ذلك في الديوان، ونحن نورد الآن نماذج من هذه الأبيات لنتبيّن الصور التي وقعت فيها الحال متعددة في لغة الشاعر.

[١] من حيث صاحب الحال :

أ – الحال المتعددة وصاحبها واحد، وهي التي يسميها النحاة الحال المترادفة، وقد وقعت في الصور التالية :

١– حال مفردة متعددة :

نحو قوله :

لَهُنَّ حَديثٌ فاتِنٌ يَتْرُكُ الفَتى خَفيفَ الحَشى مُستَهْلِكَ القَلْبِ طامِعاً[١]

والأحوال هي : (خَفيفَ الحَشى) و(مُستَهْلِكَ القَلْبِ) و(طامِعاً)، وجميعها جاءت من المفعول به (الفتى).

ومثله أيضاً :

أَخَذوا العَريفَ فَقَطَّعوا حَيْزومَهُ بالأَصْبَحِيَّةِ قائِماً مَغْلولا[٢]

والأحوال هي : (قائماً) و(مغلولا).

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص١٧٣.

(٢) الديوان : ص٢١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- حال مفردة + حال جملة فعلية :

نحو قوله :

يَدُبُّ مُسْتَخْفِياً يغشى الضِّراء بها حتّى استَقَامَتْ وَأَعْرَاها لَهُ الجَرَدُ[١]

والأحوال هي : (مستخفيا)، وهي مفردة، (ويغشى الضّراء بها) وهي جملة فعلية وصاحبها الضمير المستتر في الفعل (يدبّ)، وقد تأتي جملة الحال الفعلية مُتقدمة على المفردة نحو قوله :

أتاك البحر يَضْرِبُ جانبيْهِ أَغَرَّ ترى لجريَتِهِ حَبَابا[٢]

والأحوال هي : (يضرب جانبيه) و(أغرّ)، وقد تقدمت هنا الحال الجملة على المفردة، والاكثر في لغة الراعي تقدّم الحال المفردة على الحال الجملة.

٣- حال جملة اسمية + حال مفردة :

نحو قوله :

باكَرْتَهُ وفُضولُ الرِّيح تَنْسُجُهُ مُعانِقاً ساق ريّا ساقَها خَرِعُ[٣]

والأحوال قوله : (وفضول الريح تنسجه) و(معانقاً)، وهما جملة اسمية ومفردة، وقد تقدّمت الحال الجملة الاسمية على المفردة.

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص٩٤، الضراء، جمع ضرر وهو الضاري من أولاد الكلاب.

(٢) الديوان : ص ٤٦.

(٣) الديوان : ص١٦٢، الخرع : اللين الناعم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- حال مفردة + جملة فعلية + جملة اسمية :

نحو قوله :

فَظَلَّ يَعْلو لوى دَهْقانَ مُعْتَرِضاً يَرِدي وأظلافُهُ صُفْرٌ من الزَّهَرِ[١]

والأحوال هي : (معترضاً) وهي مفردة، و(يَردي) وهي جملة فعلية، و(أظلافه صفر من الزهر) وهي جملة اسمية.

ب- حال متعددة من متعدد :

نحو قوله :

فَبِتْنا على الأنماطِ والبَيْضُ كالدُّمى تُضيءُ لنا لبَّاتِهنَّ المصابِحُ[٢]

والحال الأولى : (البيض كالدمى)، وصاحبها الضمير الظاهر في الفعل (فبتنا)، والحال الثانية: (تُضيء لنا لبّاتهن المصابح)، وصاحبها (البيض) وهو المبتدأ في الحال الأولى.

[٢] من حيث عامل الحال :

أ- حال متعددة مع اتحاد عاملها، نحو قول النميري :

أَخَذوا العَريفَ فَقَطَّعوا حَيْزومَهُ بالأَصْبَحِيَّةِ قائِماً مَغْلولا[٣]

والحالان هما : (قائماً) و(مغلولا)، وهما معمولان للفعل (فقطّعوا)

ونحو قوله :

---

(١) ديوان الراعي النميري : ص١٣٩.

(٢) الديوان : ص٧٤.

(٣) الديوان : ص ٢١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كُتُباً تَرَكْنَ غَنِيًّنا ذا خَلَّةٍ بَعْدَ الغِنى وَفَقِيرنا مَهْزولا[1]

والحال الأولى : (ذا خلّة) وعاملها (تركن)، والثانية : (مهزولا) وعاملها (تركن).

ب- متعددة مع تعدد عاملها، نحو قوله :

تُضيِّقَ الخُدورُ والجمالُ مُناخَةٌ بأَعْجازِها حَتى يَلُحْنَ خَواضِعا

الحالة الأولى : (والجمال مناخةٌ)، وهي اسمية وعاملها الفعل (تضيِّق) والحالة الثانية : (خواضعا)، وهي مفردة وعاملها الفعل (يَلُحْنَ).

لم يرد في لغة النميري أشكالٌ أخرى من تعدد الحال نحو المثال المضروب في كتب النحو : لقيت زيداً مُصعِداً مُنحدِراً، وهما حالان وصاحبهما مختلف، فقالوا مُصعداً من التاء ومُنحدراً من زيد، وقيل عكس ذلك تماماً، مُصعداً من زيد، ومُنحدراً من التاء، وأياً كان فإن هذا الشكل لم يرد في ديوان النميري، ولم يرد كذلك توالي حالين متناقضتين لإفادة معنى يُستفاد من تلاحمهما نحو : رأيت زيداً مُسرعاً مُبطئاً، أي سائراً باعتدال أو معتدل السرعة.

خاتمة البحث وأبرز نتائجه :

وهذه أبرز ما يمكن تسجيله من نتائج بعد الدراسة :

أولاً : كان النحاة المتقدمون موفقين إلى درجة كبيرة فيما قالوا فيه بثنائية (الأغلب) -(الأقل)، فقد وجدنا أن (الأغلب) في ديوان النميري تزيد نسبته على التسعين بالمائة، وتقل نسبة (الأقل) عن عشرة بالمائة، فمثلاً، وجدنا نسبة الحال الجامدة في ديوان النميري حوالي تسعة بالمائة، والمشتقة

---

(١) ايوان الراعي النميري : ص٢١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حوالي واحد وتسعين بالمائة، ومن المنطق أن يكون (الأغلب) تسعين بالمائة وأكثر، و(الأقل) أقل من عشرة بالمائة، هذا بشكل عام، وبشكل خاص فإننا نسجّل في حد الحال النقاط التالية :

أ- جاءت الحال عمدةً في تراكيب لغوية بعينها في ديوان النميري، فكانت بمنزلة أحد العمدتين من حيث حاجة الجملة إليها في المعنى، ولم تبق الحال بذلك في دائرة الفضلة، ولو أنها أشبهت المفعولات من جهة أنها منصوبة، أو أشبهت الظرف (المفعول فيه) من جهة اشتمالها على صاحبها في هيئة ما، كما يشتمل ظرف الزمان أو المكان على الحدث.

ب- قال النحاة، إن أصل الحال أن تكون نكرة، وتعريفها يمتنع، وأولوا المعرفة منها بالنكرة، في حين أننا لاحظنا وجود أحوال مضافة، مما يدفعنا إلى محاولة صياغة هذه المسألة من مسائل حد الحال، بناءً على ما رأينا في لغة النميري بأن نقول : إن (الأغلب) في الحال التنكير وهو الأقوى والأكثر شيوعاً، ويجوز في الحال أن تكون مضافة وهو (الأقل)، ويمتنع دخول لام التعريف عليها إلاّ شذوذاً.

جـ- تأتي الحال صفة غير منتقلة عن صاحبها، وقد ذكر هذا النحاة المتقدمون، ويكثر ذلك إذا كانت الحال دالة على خلقه، دائمة تلازم صاحبها.

ثانياً : لا يمتنع وقوع الحال من المجرور بالإضافة بغير قيد أو شرط، مخالفة لما قاله النحاة في وجوب تحقق أحد شرطين فيها، وهو كون المضاف جزءاً أو كالجزء من المضاف إليه، أو كون المضاف مما يعمل في المضاف إليه.

ثالثاً : يمكن للحال أن تتعدد في تركيب لغوي واحد، فيمكن أن تأتي متعددةً من واحد أو متعددة من متعدد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً : يقع الفعل الماضي حالاً بصرف النظر عن وجود حرف التقريب (قد)بخاصة إذا كان معنى الحال مفهوماً من السياق، فإن ظهر فجيد وإن لم يظهر فلا داعيَ لتقديره.

خامساً : يقع المصدر حالاً إذا أفاد هيئةً لما هو منه، كما وقعت الجمل الفعلية والاسمية وأشباه الجمل أحوالاً لدلالتها على الهيئة لما هي منه.

سادساً : تقع واو الحال مع الجملة الفعلية المضارعية المثبتة الواقعة حالاً إذا ساعد المعنى على ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مصادر البحث ومراجعه

١- القرآن الكريم.

٢- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والنشر، ١٩٣٧م.

٣- الأصول في النحو : أبو بكر بن السرّاج البغدادي، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٤- أصول النحو العربي : محمد عيد، عالم الكتب، بلا طبعة، ١٩٧٣م.

٥- الأمالي النحوية : جمال الدين بن الحاجب، تحقيق : هادي حسن حمودي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : كمال الدين أبو البركات الانباري، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، بلا طبعة، ١٩٨٢م.

٧- تجديد النحو : شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٨٦م.

٨- تهذيب النحو : عبد الحميد السيّد طلب، مكتبة الشباب، بلا طبعة، بلا تاريخ

٩- جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه عبد المنعم خفاجه، الطبعة السادسة عشرة، ١٩٨٣م.

١٠- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١- خطى متعثّرة على طريق تجديد النحو : عفيف دمشقية، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٢- ديوان الراعي النميري : شرح واضح الصمد، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.

١٣- الرد على النحاة : أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي، تحقيق : شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

١٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين بن عقيل، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

١٥- شرح الإشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٥م.

١٦- شرح التحفة الوردية : زين الدين بن الوردي، تحقيق : عبدالله علي الشلال، مكتبة الرشيد، الرياض، بلا طبعة، ١٩٨٩م.

١٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ، بلا طبعة، بلا تاريخ

١٨- شرح عيون الإعراب : أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي، تحقيق : حنا حدّاد، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٩- شرح الفريد : عصام الدين الأسفراييني، تحقيق : نوري حسين، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٠- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق : هادي نهر، بلا طبعة، ١٩٧٧م.

٢١- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بلا طبعة، بلا تاريخ

٢٢- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : خليل عمايره، جامعة اليرموك.

٢٣- عودة للنحو العربي الأصيل : كامل جميل ولويل، بلا طبعة، ١٩٩٤م.

٢٤- الفوائد الضيائية، شرح كافية بن الحاجب : نور الدين الجامي، تحقيق : أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية، بلا طبعة، ١٩٨٣م.

٢٥- في النحو العربي، قواعد وتطبيق : مهدي المخزومي، مكتبة البابلي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٢٦- قطر الندى وبلّ الصدى، جمال الدين بن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بلا طبعة، ١٩٩٣م.

٢٧- الكتاب : أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٢٨- لباب الإعراب : تاج الدين الأسفراييني، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٢٩- لسان العرب.

٣٠- اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : فائز فارس، دار الأمل، إربد، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣١- المُعجم المُفصّل في شواهد النحو الشعرية، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٣٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين بن هشام، تحقيق : مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٣٣- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني، تحقيق : كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة العراقية، بلا طبعة، ١٩٨٢م.

٣٤- ملحة الإعراب : أبو القاسم بن علي الحرير، مكتبة مصطفى البابي، بلا طبعة، ١٩٣٤م.

٣٥- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق : عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب، بيروت، بلا طبعة، بلا تاريخ

٣٦- نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق : محمد البنا، دار الاعتصام، بلا طبعة، بلا تاريخ.

٣٧- النحو العربي والدرس الحديث : عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.

٣٨- النحو المصفى : محمد عيد، مكتبة الشباب، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٣٩- النحو الوافي : عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٧٣م.

٤٠- النشر في القراءات العشر : الحافظ أبو الخير الشهير بابن الجزري، تصحيح ومراجعة : علي الضباع، دار الكتاب العربي، بلا طبعة ولا تاريخ.

٤١- هل الحال فضلة في أسلوب العربية : سلمان القضاة، مستلّة من أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلّد السابع، العدد الأول، ١٩٨٩م. ص١٢١-١٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

This thesis studied one of Arabic Grammar chapters is "Circumstance" (Al Hal), and specialized in indicative descriptive study in Al-Raie Al-Nomairy's Collection (The Islamic Eloquent Poet), who died on (90) Hijri, as research in here, acting in two sides, Theoretical side, in which researches presented of what forms grammarians prescribed circumstance (Al Hal) by it's magniradity and standard being circumstance (Al Hal) is "Surplus", indefinite, derivative and unstability to who's belonging to. Some of it's important matters, in researcher's view, what chapter one of this thesis was constituted of. As to practioal side, it focused on gathering of circumstances (Al Hal) that Poet's language are included and written in his collection, then dividing it to three famous forms; circumstance (Al Hal) singular, circumstance (Al Hal) sentence and circumstance (Al Hal) phrase, moving thenafter attempting to describe it's prints and contexts came at. Thus, is the second chapter of this thesis. The Third chapter, the final, it studied circumstance (Al Hal) issues and matters in which circumstances (Al Hal) are been observed in the collection, and equipoising it as well, with what former grammarians said about. Researcher, then abstracts recording outcomes of what study derived, that, some adequate to what former grammarian had said in it, and what they relatively conditional, meanwhile, some other results came contradicting to them.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University